

جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية

الأستاذ المشرف:

الأستاذ الدكتور غالم عبد الله

إعداد الطالب:

حركاتي فاتح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2018/05/10

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة :

رئيسا	أستاذ التعليم العالي - جامعة بسكرة	أ. الدكتور مفتاح صالح
مشرفا و مقررا	أستاذ التعليم العالي - جامعة بسكرة	أ. الدكتور غالم عبد الله
ممتحنا	أستاذ التعليم العالي - جامعة بسكرة	أ. الدكتور رايس مبروك
ممتحنا	أستاذ التعليم العالي - جامعة أم البواقي	أ. الدكتور زبير عياش
ممتحنا	أستاذ محاضر أ - جامعة باتنة 1	الدكتور مولحسان آيات الله
ممتحنا	أستاذ محاضر أ - جامعة باتنة 1	الدكتور مباركي سامي

السنة الجامعية : 2018/2017

الشكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ فَتَبَسَّ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ بِعَمَلِكَ الَّذِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ عَالِمًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ
الطَّالِبِينَ }

"سورة الزمل الآية 01"

قال صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله ": حديث صحيح
فمن الوفاء عليّ أن أشكر أستاذي الدكتور عبد الله عالم علي ما مدني به
من توجيه وإرشاد وما ألزم به نفسه من رعاية وتصويب وتحقيق للبحث.
ولا أنسى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم الاشتراك في مناقشة
هذه الأطروحة والحكم عليهما، فجزا الله الجميع خير جزاء.
الشكر موصول لعلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأبى الطيب عبد القادر حجار
سفير الجزائر بتونس، وشقيقه الموقر معالي وزير التعليم العالي والبحث
العلمي الأستاذ الدكتور طاهر حجار حفظهما الله علي دعمهما المستمر لي.
وأشكر كل من وقف بجانبني ودعمني وساندني لإنجاز هذا البحث من قريب
أو بعيد.

الإهداء

إلى فقراء وجوعى هذا العالم...!

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أزمة الغذاء في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)، واقتراح بعض الحلول المستقبلية المناسبة لحل هذه المشكلة ومحاولة تقييمها، بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجه الزراعة العربية، حيث جاءت الإشكالية كما يلي: كيف يمكن للدول العربية أن تحقق الأمن الغذائي في ظل السياسات الاقتصادية المنتهجة، حيث توصلت الدراسة إلى أن مقومات الأمن الغذائي المتاحة في الوطن العربي غير كافية لتحسينه، خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة العربي وغياب إرادة سياسية عربية قوية، كما أن السياسات الزراعية العربية لم تحقق الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: أمن غذائي؛ فجوة غذائية؛ غذاء، زراعة عربية؛ استثمار زراعي.

Abstract.

This study aims to diagnose the food crisis in the Arab world during the period (2000-2015), and to propose appropriate future solutions to solve this problem and try to evaluate them, and try to know the challenges facing the world. Arab agriculture. So the problem of our research is to see how Arab countries can achieve food security in light of the economic policies adopted. The study found that the food security elements available in the Arab world are not enough to improve it, especially in light of the problems plaguing the Arab agricultural sector and the lack of strong political will, in addition to Arab agricultural policies have not achieved the objectives outlined.

Key words: food security, food deficit, food, Arab agriculture, agricultural investment.

Résumé.

Cette étude vise à diagnostiquer la crise alimentaire dans le monde arabe au cours de la période (2000-2015), et de proposer des solutions futures appropriées pour résoudre ce problème et essayer de les évaluer, et essayer de connaître les défis que doit relever l'agriculture arabe. Donc la problématique de notre recherche est de voir Comment les pays arabes peuvent atteindre la sécurité alimentaire à la lumière fait des politiques économiques adoptées. L'étude a révélé que les éléments de sécurité alimentaire disponibles dans le monde arabe ne suffisent pas à l'améliorer, en particulier à la lumière des problèmes qui affligent le secteur agricole arabe et l'absence d'une forte volonté politique, en plus les politiques agricoles arabes n'ont pas atteints les objectifs soulignés.

Mots clés: sécurité alimentaire, déficit alimentaire, alimentation, agriculture arabe, investissement agricole.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
i	الشكر
ii	الإهداء
I	الملخص
I	فهرس المحتويات
II	فهرس الجداول
أ-م	المقدمة
01	الفصل الأول: الزراعة ومشكلة الأمن الغذائي.
02	تمهيد
03	المبحث الأول: المفاوضات بشأن الزراعة ضمن إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
03	أولاً : محاولات تحرير التجارة الزراعية قبل دورة الأوروغواي
05	ثانياً: مواقف الأطراف المختلفة داخل مفاوضات الزراعة
08	ثالثاً: الخلاف الأوروبي الأمريكي حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية
10	رابعاً: تطور المفاوضات بشأن قضايا الزراعة في منظمة التجارة العالمية
22	المبحث الثاني: مشكلة الغذاء وأسباب عدم تحقيق كثير من الدول لأمنها الغذائي
23	أولاً: مفهوم الأمن الغذائي
24	ثانياً: المحاور الرئيسية لمفهوم الأمن الغذائي
25	ثالثاً: توصيف الأزمة الغذائية
31	المبحث الثالث: تحويل المنتجات الزراعية إلى وقود حيوي وتأثيره على الأمن الغذائي
31	أولاً: نشأة وتاريخ استخدام أنواع الوقود الحيوي
33	ثانياً: مفهوم الوقود الحيوي وأنواعه
36	ثالثاً: دوافع توجه دول العالم نحو إنتاج الوقود الحيوي
37	رابعاً: مخاطر إنتاج الوقود الحيوي
39	خامساً: التوقعات المستقبلية لقطاع الوقود الحيوي
43	سادساً: تحليل العلاقة بين الأمن الغذائي وإنتاج الوقود الحيوي

50	خلاصة الفصل الأول
51	الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي (2000 - 2015).
52	تمهيد
53	المبحث الأول: المقومات الطبيعية والبشرية
53	أولاً: الموارد الطبيعية
54	ثانياً: المراعي
56	ثالثاً: الغابات
57	رابعاً: المياه
59	خامساً: حجم القوى العاملة في قطاع الزراعة العربية
65	المبحث الثاني: الإنتاج النباتي في الوطن العربي
66	أولاً: إنتاج الحبوب
76	ثانياً: إنتاج البطاطس (البطاطا)
78	ثالثاً: إنتاج السكر الخام
79	رابعاً: إنتاج البقوليات
81	خامساً: إنتاج الخضر والفواكه
86	سادساً: إنتاج البذور الزيتية
89	المبحث الثالث: الإنتاج الحيواني في الوطن العربي
89	أولاً: إنتاج اللحوم الحمراء
91	ثانياً: إنتاج اللحوم البيضاء
94	ثالثاً: إنتاج الألبان
96	رابعاً: إنتاج البيض
99	خامساً: إنتاج الأسماك
102	خلاصة الفصل الثاني
103	الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي.
104	تمهيد:
105	المبحث الأول: تطور حركة التجارة العربية من الغذاء
105	أولاً: الصادرات والواردات الزراعية
112	ثانياً: تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية

114	ثالثا: الفجوة الغذائية العربية الراهنة ودرجة الاكتفاء الذاتي
117	المبحث الثاني: التركيبة السلفية ونصيب الفرد من الناتج الزراعي
117	أولا: مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي
119	ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي
122	ثالثا: اتجاه نمو السكان والناتج الزراعي خلال الفترة (2000-2015)
125	رابعا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي وصافي الواردات والقيمة المضافة في القطاع الزراعي
129	خامسا: متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية
130	سادسا: متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة في القطاع الزراعي
132	سابعا: المتاح للإستهلاك في الوطن العربي
138	المبحث الثالث: مشكلات الزراعة العربية
138	أولا: في مجال الموارد الزراعية
141	ثانيا: مشاكل خاصة بالإنتاج الزراعي
144	ثالثا: مشاكل خاصة بالسياسات الزراعية
147	خلاصة الفصل الثالث
148	الفصل الرابع: تقييم الحلول المطروحة لحل مشكلة الأمن الغذائي العربي.
149	تمهيد
150	المبحث الأول: السياسات الزراعية العربية ودورها في تحسين الأمن الغذائي العربي
151	أولا: تطور السياسات الزراعية العربية
159	ثانيا: تقييم السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي
164	المبحث الثاني: التكامل الزراعي العربي
164	أولا: التجارب العربية في مجال التنسيق والتكامل الزراعي
173	ثانيا: علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والعالم الخارجي
176	ثالثا: معوقات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي
179	المبحث الثالث: دور الاستثمار الزراعي في تحسين الأمن الغذائي العربي
179	أولا: مقومات مناخ الاستثمار في الدول العربية
182	ثانيا: واقع الاستثمار الزراعي العربي

187	ثالثا: مشاكل ومعوقات الاستثمارات الزراعية في الوطن العربي
188	رابعا: سبل تشجيع وتحفيز الاستثمارات الزراعية العربية البينية
189	المبحث الرابع: مجهودات عربية أخرى لرفع كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي
189	أولا: إستراتيجية التنمية الزراعية المستديمة للعقدين 2005-2025
196	ثانيا: البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي
200	المبحث الخامس: تقدير وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في بلدان عربية مختارة للفترة (2000-2015)
200	أولا: تعريف السلسلة الزمنية ومكوناتها
204	ثانيا: اختبارات جذور الوحدة
207	ثالثا: النموذج القياسي لدالة إنتاج القمح و كذا الناتج الزراعي والعوامل المؤثر عليهما
229	خلاصة الفصل الرابع
231	الخاتمة
239	قائمة المراجع

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
41	الاحتياجات من الأراضي لإنتاج الوقود الحيوي	01
45	الاحتياجات من المواد الغذائية لإنتاج 100 لتر من الوقود الحيوي	02
58	الموارد المائية المتاحة في الدول العربية حسب مصادرها خلال 2012	03
60	القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة (2000-2015)	04
61	عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	05
66	جملة المساحة والإنتاج لأهم المنتجات المحصولية في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	06
68	إنتاج الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	07
70	إنتاج القمح في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	08
73	إنتاج الشعير في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	09
75	إنتاج الأرز في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	10
77	إنتاج البطاطس في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	11
79	إنتاج السكر الخام في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	12
80	إنتاج البقوليات في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	13
82	إنتاج الخضر في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	14
84	إنتاج الفاكهة في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	15
87	إنتاج البذور الزيتية في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2014)	16
89	كمية الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	17
90	إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	18
92	إنتاج اللحوم البيضاء في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	19
95	إنتاج الألبان في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	20
97	إنتاج البيض في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	21
99	إنتاج الأسماك في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	22
108	الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية للدول العربية خلال الفترة (2000-2015)	23

113	الميزان التجاري لأهم السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (2014-2015)	24
115	الافتقار الذاتي والفجوة الغذائية الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	25
117	الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2000-2015).	26
119	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال السنوات (2000-2015).	27
121	مساهمة الزراعة في النتائج المحلي الإجمالي في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)	28
123	اتجاه نمو السكان والنتائج الزراعي خلال الفترة (2000-2015)	29
126	متوسط نصيب الفرد من النتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)	30
128	اتجاه نصيب الفرد من النتائج الزراعي في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015).	31
129	متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015).	32
131	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي خلال الفترة (2000-2014).	33
133	المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2007-2016).	34
134	متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية والنباتية في الوطن العربي خلال الفترة (2010-2016).	35
136	متوسط نصيب الفرد من الأسعار الحرارية والبروتين خلال سنة 2014.	36
143	فاقد وهدر الغذاء في الوطن العربي.	37
183	تطور الاستثمارات الزراعية العربية البينية.	38
209	الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية - حالة الجزائر.	39
209	الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية - حالة مصر.	40
210	الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية - الخاصة بالأردن.	41
210	الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية - الخاصة بالسودان.	42

211	الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية- الخاصة بالسعودية.	43
212	تقدير النموذج القياسي - حالة الجزائر.	44
214	نتائج فحص بواقي النماذج المقدرة - حالة الجزائر.	45
216	تقدير النموذج القياسي - حالة مصر.	46
218	نتائج فحص بواقي النماذج المقدرة- حالة مصر	47
219	تقدير النموذج القياسي - حالة الأردن.	48
220	نتائج فحص بواقي النماذج المقدرة- حالة الأردن	49
221	تقدير النموذج القياسي - حالة السودان.	50
224	نتائج فحص بواقي النماذج المقدرة - حالة السودان	51
225	تقدير النموذج القياسي - حالة السعودية.	52
226	نتائج فحص بواقي النماذج المقدرة - حالة السعودية	53

مقدمة

I - مقدمة:

مع بداية الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008)، أصبحت قضية الأمن الغذائي ذات أهمية بالغة خاصة في ظل تزايد عدم المؤمّنين غذائيا في العالم، حيث قارب عددهم مليار نسمة. وقد عرف العالم ابتداءً من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد الاعتماد على المنتجات الزراعية في إنتاج الطاقة -الوقود الحيوي- فضلا عن تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، حيث أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين وبدأ الحديث عن طرق جديدة لزيادة الإنتاجية تكون أكثر لصحة الإنسان.

لقد تمكن القطاع الزراعي في الوطن العربي من توفير أغلب متطلبات السكان من الغذاء حتى مطلع سبعينات القرن العشرين، لكن مع منتصف عقد السبعينات أصبحت مشكلة الغذاء على رأس قائمة الموضوعات والمشاكل التي تعاني منها الأقطار العربية، فالزيادة المتسارعة في وتيرة السكان وتحسن ظروف المعيشة أدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية مما نتج عنه عجز في تغطية هذا الطلب محليا، وبهذا اضطرت الأقطار العربية إلى اللجوء للخارج لسد احتياجاتها من الغذاء. مما لا شك فيه أن قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في العالم العربي هو السبب الرئيسي لحدوث الفجوة الغذائية التي تزداد حدة حتى وقتنا الراهن، مما جعل الشعوب العربية تتحول إلى قوة شرائية هائلة تنفق النصيب الأكبر من مواردها المالية في سبيل إشباع حاجاتها من الغذاء وهذا انعكس سلبا على موازينها التجارية.

لقد انتهجت الدول العربية أساليب مختلفة ومتنوعة في إطار الإصلاحات الزراعية، خاصة بعد تحولها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وقيامها بتحرير تجارة منتجاتها الزراعية فضلا عن رفعها للدعم الذي كانت تقدمه للمزارعين حسب متطلبات النظام التجاري العالمي الجديد، الشيء الذي انعكس سلبا على مردودية القطاع الزراعي في هذه الدول وسبب عجزا في موازين مدفوعاتها بسبب ارتفاع فاتورة الغذاء، بالإضافة إلى تراجع الدور

الريادي لدول المنطقة في المحافل الدولية نتيجة انتقال العدوى من المجال الاقتصادي إلى السياسي بسبب التبعية الغذائية للدول المتقدمة.

يعيش الوطن العربي حالة من العجز الغذائي تزداد حدته كل يوم، خاصة في ظل عجز موازين مدفوعات غالبية دوله، مما يضطرها للجوء إلى الاستيراد لتغطية ذلك العجز، وهو ما ينتج عنه كثير من التبعات الاقتصادية. من هنا يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي: **كيف يمكن للدول العربية أن تحقق الأمن الغذائي في ظل السياسات الاقتصادية المنتهجة؟**

تدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي علاقة الأمن الغذائي بالزراعة؟ وما هي الآثار الاقتصادية التي تترتب عن تحويل المنتجات الزراعية إلى مواد طاقوية؟
- هل يمكن للوطن العربي تحقيق أمنه الغذائي والتخلص من التبعية الخارجية عن طريق استغلال مقوماته الطبيعية والبشرية والمالية؟
- ما هي آثار لجوء الدول العربية للأسواق العالمية بهدف الحصول على الغذاء؟
- ما هي الآفاق المستقبلية لحل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي لاسيما في ظل المتغيرات الاقتصادية الإقليمية؟

II - فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

- إذا كانت العلاقة بين الأمن الغذائي وقطاع الزراعة علاقة تبادلية (تأثر وتأثير)، فإنه ينجم عن استغلال المنتجات الزراعية لإنتاج المواد الطاقوية آثار سلبية في المجالين الاقتصادي والسياسي.

- إذا استغلت الدول العربية الثروات والإمكانيات الطبيعية، البشرية والمالية التي تتوفر عليها فإنها ستتمكن من تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي وفك الارتباط بالخارج.

- إذا استمرت الدول العربية في طلب الغذاء من السوق العالمي، لسد متطلبات السكان سيترتب عليه آثار سلبية كبيرة على أمنها الغذائي وعلى قطاعها الاقتصادي و سيادتها الوطنية.

- إن السياسات الاقتصادية والتدابير والإجراءات التي انتهجتها الدول العربية لتحسين أمنها الغذائي، ستساهم في توفير احتياجات السكان من الغذاء.

III - أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال ما يلي:

1- علاقة منتجات القطاع الزراعي بقضية الأمن الغذائي وارتباط ذلك بالأمن الإستراتيجي والقومي العربي، فعجز بلد عن إنتاج ما يحتاجه للاستهلاك المحلي من السلع الغذائية المختلفة واستيرادها من الخارج يعرضها للعديد من المخاطر أهمها:

أ- تهديد الأمن الداخلي وعدم الاستقرار وما لذلك من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي.

ب- الارتباط الاقتصادي والسياسي بالخارج.

2- تحقيق الأمن الغذائي في الموارد الغذائية الضرورية للسكان في الوطن العربي خاصة وأن تحقيق وفرة غذائية يؤدي الى تدعيم موقف الدول العربية في مواجهة التطورات الدولية.

3- تكشف الدراسة عن طبيعة الإنتاج الزراعي الغذائي في الوطن العربي ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية.

4- تحليل المشكلة الغذائية في الوطن العربي وتقييم السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحسينه.

IV- مبررات اختيار الموضوع:

- يمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعت إلى اختيار موضوع البحث في النقاط الآتية:
- التعرف على واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي خاصة بعد سلسلة الإصلاحات التي انتهجتها الدول العربية مجتمعة خلال عقد التسعينات لتحسين أمنها الغذائي.
 - الأمن الغذائي لم يعد يقتصر على توفير الغذاء للسكان من سد جوعهم بل أصبحت له أبعاد اجتماعية وسياسية وبيئية، وهو ما يستدعي التعرف عليها.
 - تسليط الضوء على مشاكل القطاع الزراعي في الوطن العربي والكشف عن آثارها السلبية التي تحول دون تحسين الأمن الغذائي لدول المنطقة.

V- أهداف الدراسة:

- يهدف البحث الى تحقيق الأهداف التالية:
- تحديد الأسباب الكامنة وراء مشكلة الغذاء وعدم تحقيق الأمن الغذائي بالوطن العربي، ومن ثم اقتراح بعض الحلول المستقبلية المناسبة لحل هذه المشكلة.
 - معرفة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي العربي، والتي تحد من نموه وتطوره لسد الاحتياجات الغذائية للسكان.
 - محاولة تقييم الحلول المطروحة من طرف الدول العربية بهدف تحسين أمنها الغذائي.

VI- المنهج العلمي المتبع:

إن طبيعة الموضوع والأهداف المراد الوصول إليها جعلتنا نعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي إذ أننا سنتناول وصفا لواقع القطاع الزراعي العربي وسنقوم بدراسة وتحليل وتقييم الإصلاحات التي أدخلتها الدول العربية على هذا القطاع، كما سنتناول وصفا للأمن

الغذائي ومختلف المفاهيم المتعلقة به، بينما المنهج التحليلي استخدم لتحليل مستويات الغذاء في الوطن العربي ومختلف عناصره.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل المنشورة بواسطة عدة جهات مختلفة:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).
- المنظمة العربية للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- نشرات البنك الأهلي المصري.
- المعهد القومي للتخطيط والإحصاء.
- إحصائيات البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

VII - حدود الدراسة: من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المتوخاة سنرسم حدود لهذه الدراسة كما يلي:

- 1- **الحدود الزمانية:** تم دراسة الموضوع خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2015).
- 2- **الحدود المكانية:** تشمل الدراسة جميع الدول العربية والتي يبلغ عددها 24 دولة.

VIII - الدراسات السابقة: تتمثل الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع فيما يلي:

- ناصر عبيد ناصر: " واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره"، البحث عبارة عن مقال، مجلة جامعة دمشق، المجلد 14، العدد 2، 1998، تناول المقال كل من مفهوم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الوطن العربي، وتوصلت الدراسة إلى أن التوازن بين عدد السكان المتاح من المنتجات الغذائية يشكل مؤشرا هاما لتشخيص أزمة الغذاء العربية.

- مقدم عبيرات: " التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، عالجت مشكلة البحث الظروف الدولية التي تحدد مستقبل التجارة العالمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وموقع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من ذلك، والإمكانيات المتاحة على مستوى المنطقة العربية، وعلى مستوى خريطة التجارة العالمية والتحديات التي يواجهها هذا التكامل. وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب محاولات التكامل الاقتصادي التي شهدتها المنطقة العربية سواءً كانت ثنائية أو إقليمية أو جماعية لم تثمر بنتائج إيجابية، ويرجع ذلك لأسباب اقتصادية وسياسية.

- Adel el-beltagy, "Agricultural development and food Security in 7 constraints and opportunities", North Africa, kambala, oughanda, Avril 2004.

البحث عبارة عن دراسة مقدمة ضمن جلسة الدول الإفريقية والتي كانت تحت عنوان: " ضمان الأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا عام 2020"، كامبالا، أوغندا، 2004، تناولت الدراسة الأمن الغذائي في بلدان شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، ليبيا، موريتانيا)، حيث أبرزت الدراسة مقومات الأمن الغذائي في ظل العولمة وتقلبات أسعار الغذاء في العالم، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي وتطوير وتأهيل الكوادر البشرية لتحقيق استدامة الأمن الغذائي.

- لرقام جميلة: " الأمن الغذائي في الدول العربية"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005. عالجت مشكلة البحث السياسات الزراعية التي تستهدف معالجة قضية الأمن الغذائي في الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بالسياسات التكاملية على المستوى الإقليمي، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول العربية تعتمد بصفة شبه كلية على الخارج لتلبية احتياجاتها من الغذاء، مما تسبب في اتساع الفجوة الغذائية.

- رانيا ثابت الدروبي، "واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول 2008، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عالجت الدراسة أزمة الأمن الغذائي وترجع الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم وقيمة الفجوة الغذائية العربية آخذة في الاتساع، كما أن نسبة الاكتفاء الذاتي من مكونات الحبوب آخذة في الانخفاض، ويترتب على ذلك تزايد اعتماد الدول العربية على السوق العالمية في توفير احتياجاتها الغذائية، وما يقابلها من أعباء اقتصادية على موازين مدفوعاتها.

- أوزال عبد القادر، العولمة والأمن الغذائي العربي: دراسة حالة الجزائر، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2009، عالجت مشكلة البحث الآثار الاقتصادية للعولمة على الأمن الغذائي العربي، وتوصلت الدراسة بأن المنطقة العربية تستهلك أكثر مما تنتج مما تسبب لها في عجز غذائي، وأثر على مستويات التنمية بها، فضلا عن كونها من أكثر مناطق العالم تبعية للعالم الخارجي من حيث الأمن الغذائي. - league of Arab states, United Nations development program," Development challenges for the Arab region-food security and agriculture".marche2009.

الدراسة عبارة عن ورقة بحثية صادرة عن جامعة الدول العربية، في ظل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وقد تناولت أوضاع الفقر والأمن الغذائي في الوطن العربي وآثار ارتفاع أسعار الغذاء على الفقر على بعض الدول العربية (اليمن، مصر، لبنان)، وأهم السياسات الإقليمية والعالمية المتبناة لتقليل آثار السعار على الاقتصاد الكلي والأمن الغذائي لهذه الدول.

- إبراهيم أحمد سعيد، "أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)", البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة جامعة دمشق، السنة

السادسة والثلاثون، العدد الثالث + الرابع، المجلد 27، 2011، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عالجت مشكلة البحث تدني الاستثمارات العربية في القطاعين الزراعي والغذائي، وقصورها عن رفع كفاءة القطاع الزراعي وتنشيطه ليلبي الاحتياجات العربية من الغذاء وليحقق الأمن الغذائي العربي. وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب أزمة الغذاء في العالم والوطن العربي تتمثل أساساً في ارتفاع أسعار الغذاء والمضاربة من قبل الشركات العالمية، وتراجع مستويات التنمية خاصة في الأرياف، والعزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي، وازدياد أعداد السكان، بالإضافة إلى الهجرة من الريف إلى الحضر.

- **عماد حسن النجفي و ليث لوي غازي**، "تقدير مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها في بلدان عربية مختارة للمدة (1996-2012)"، البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 84، 2015، جامعة الموصل، العراق، عالجت مشكلة البحث عدم قدرة القطاع الزراعي في الدول العربية على تأمين احتياجاتها من الغذاء، وانخفاض وتذبذب نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعة السلع الغذائية الرئيسية وزيادة الفجوة الغذائية. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود فجوة غذائية حادة في الدول العربية في أغلب المنتجات الغذائية الرئيسية ومنها القمح، كما أن الارتفاع في الواردات الزراعية للدول العربية يهدد أمنها الغذائي.

- World Bank, « Food and Water Security in the Arab World »,

Proceedings of the First Arab Development Symposium, 2012.

صدرت هذه الدراسة عن البنك الدولي بالتعاون مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تناولت الدراسة زيادة الأمن الغذائي والتغذوي العربي في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، كما تناولت استدامة المساعدات المقدمة للفئات الضعيفة خاصة تلك المتواجدة في بئر توتر في الوطن العربي، فضلاً عن تناول مواجهة تحديات المياه والأمن الغذائي في الوطن العربي: رؤى من التجربة التونسية، ودور البنية التحتية واللوجستيات في الأمن الغذائي: تحسين سلاسل توريد استيراد القمح في البلدان العربية، كما تناولت تأثير

تغير المناخ على موارد المياه وقطاع الزراعة في المنطقة العربية، الزراعة التمويلية في البلدان العربية.

-Analyse De La Performance Du Secteur Industriel Agroalimentaire Face Au Défi De La Sécurité Alimentaire En Algerie -Cas De Lindustrie Céréalière Algérienne-

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية للباحث بن زروق رمزي مراد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، حيث تناولت تحليل أداء قطاع الأغذية الزراعية لمواجهة الأمن الغذائي في الجزائر: حالة الحبوب الجزائرية. عالجت مشكلة الدراسة أداء صناعة الأغذية الزراعية، وخاصة لصناعة الحبوب، في مواجهة الأمن الغذائي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ سبعينات القرن الماضي بهدف تحقيق أمنها الغذائي والذي يعتبر جزء من السيادة الوطنية لم تحقق أهدافها المسطرة، ورغم الأداء الذي سجله القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة من حيث الإنتاج والإنتاجية، إلا أنه تميز بالقصور كونه غير قادر على تسويق المدخلات اللازمة لصناعة الأغذية الزراعية بالكمية والجودة المطلوبة.

- **تواتي بن علي فاطمة:** " الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، 2013. عالجت مشكلة البحث إمكانية الاندماج الاقتصادي العربي في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي العربي لم يتمكن من الوصول إلى المستوى الذي يسمح له بمسايرة التحديات الدولية والإقليمية وتفادي انعكاساتها السلبية.

- **سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان:** " اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ،

مصر، 2013، عالجت مشكلة البحث انخفاض حجم التجارة البينية العربية إلى إجمالي التجارة العربية، وزيادة اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي في تغطية احتياجاتها، رغم امتلاكها لمقومات اقتصادية قادرة على تغطية معظم تلك الاحتياجات، وتوصلت الدراسة إلى أن حركة التجارة العربية لا تزال تعاني من العديد من العقبات والعراقيل، والتي كان لها أثر كبير في خفض مستويات التجارة البينية العربية، رغم الإجراءات التي بذلتها الدول العربية بهدف تحسين أداء التجارة البينية فيما بينها.

- **سالم توفيق النجفي:** " سياسات الأمن الغذائي العربي: حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير"، البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة والثلاثون، العدد 416، تشرين الأول، أكتوبر 2013، تناول المقال مقومات الأمن الغذائي العربي، والسياسات الزراعية التي انتهجتها الدول العربية لتوفير الغذاء للمواطن العربي، وعلاقة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بالحاجات الأساسية مثل الغذاء والصحة والتعليم، وقد توصلت الدراسة إلى أن معالجة مسألة الأمن الغذائي العربي بصورة منفردة أمر صعب، نظرا لوجود ترابطات أمامية وخلفية متعددة بين مختلف النشاطات الاقتصادية، والتي يعد إنتاج الغذاء جزء منها. لكن الدراسة لم تتطرق للاضطرابات السياسية الأخيرة في الوطن العربي ودورها في زيادة أزمة الغذاء العربية.

- **مراد جبارة:** " دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي (حالة دول شمال إفريقيا)"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف- الجزائر، 2014. عالجت مشكلة البحث السياسات والاستراتيجيات العربية المستدامة المنفذة من طرف دول شمال إفريقيا لتحقيق أمنها الغذائي، وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية الزراعية المستدامة تتطلب مجموعة من المقومات والعوامل الفاعلة تتمثل في المناخ وتغيراته، الموارد المائية، الأرض الزراعية، الطاقات البشرية والمالية، المواد العضوية، بالإضافة لوجوب استدامة السياسات

الزراعية بهدف المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد والاهتمام بالمرأة الريفية، وبما يكفل حق الأجيال الحالية والقادمة.

- **رزيقة غراب**، " إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 13، 2015، جامعة سطيف 1، عالجت مشكلة الدراسة إمكانية ضمان الجزائر لأمنها الغذائي المستدام، وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد الجزائر شبه الكلي على الأسواق العالمية للحصول على الغذاء، زاد مشكلة الأمن الغذائي حدة حيث أصبح يأخذ أبعاد خطيرة مع مرور الزمن.

- **عائشة بوثلجة**: " دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، 2016. عالجت مشكلة البحث الإمكانيات المتاحة للاستثمار الزراعي في الدول العربية كمنفذ لتوفير الغذاء الكافي وتحقيق الأمن الغذائي العربي، والسبل الممكنة لذلك. وقد توصلت الدراسة إلى أن حالة العجز الغذائي التي تعيشها الدول العربية تعود بالدرجة الأولى إلى حالة التجزئة وغياب التكامل بينها في استثمار الموارد الزراعية المتوفرة في المنطقة، كما أن الاستثمارات في القطاع الزراعي والغذائي لا تزال متدنية وبعيدة عن المستوى المطلوب.

ما يميز الدراسة الحالية: أثناء تصفحنا لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراساتنا (تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها)، وجدنا عدد قليل من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع، حيث تختلف دراساتنا عن الدراسات السابقة كونها تنطرق إلى ما يلي:

- التطرق لأهم الأسباب التي عرقلت تقدم مفاوضات الزراعة في كل من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة لمعرفة العلاقة بين الزراعة والأمن الغذائي، فضلا عن التطرق لموضع تحويل المنتجات الزراعية الغذائية لوقود حيوي والآثار التي يخلفها على إمدادات الغذاء في العالم وعلى أسعار المنتجات الزراعية والغذائية.

- تشخيص وضعية القطاع الزراعي العربي والوقوف على أهم النقائص التي حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة من طرف دول المنطقة وتبني مقترحات من أجل تحسين وضعية القطاع ورفع إنتاجيته.
- تقييم السياسات التنموية التي انتهجتها الدول العربية بهدف ترقية القطاع الزراعي ورفع إنتاجيته والبحث في العراقيل والصعوبات التي واجهتها.
- رد الاعتبار للقطاع الزراعي حتى تصبح أهميته على حد سواء مع باقي القطاعات خاصة قطاعي الصناعة والخدمات.
- تقييم محاولات التكتل خاصة ما تعلق منها بالجانب الزراعي والرامية إلى رفع كفاءة القطاع الزراعي العربي وتحسين الأمن الغذائي.

IX - محتويات الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول كآآي:

الفصل الأول: الزراعة ومشكلة الأمن الغذائي.

تناول هذا الفصل الملف الزراعي في ظل التفاوض التجاري متعدد الأطراف ويوضح لنا أسباب عرقلة التقدم في تحرير المنتجات الزراعية وارتباط ذلك بالأمن الغذائي، كما يتم من خلاله بيان مشكلة الغذاء والأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق الكثير من الدول لأمنها الغذائي، إضافة إلى إبراز الآثار الناتجة عن تحويل المنتجات الزراعية إلى وقود حيوي على الأمن الغذائي العالمي.

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي (2000 - 2015).

تم التطرق فيه إلى واقع الإنتاج الزراعي الغذائي العربي، وقد تم من خلاله التعرف على المقومات الزراعية للدول العربية، من موارد طبيعية وبشرية إضافة إلى الإنتاج النباتي والحيواني.

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي.

يتعرض هذا الفصل إلى بيان تطور حركة التجارة العربية من الغذاء، والتركيبية السلعية ونصيب الفرد من ناتج وواردات الزراعة، وكذا إسهامات الزراعة العربية في المتغيرات الاقتصادية، إضافة إلى التعرض لأهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الزراعة العربية.

الفصل الرابع: تقييم الحلول المطروحة لحل مشكلة الأمن الغذائي العربي.

ويتضمن هذا الفصل أهم السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية المستقبلية التي يمكن لدول المنطقة أن تنتهجها من أجل ضمان الغذاء للسكان بتطوير السياسات الزراعية العربية ودورها في تحسين الأمن الغذائي، مروراً بالتكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية، إضافة إلى دور الاستثمار الزراعي في تحسين الأمن الغذائي العرب، بالإضافة لبعض المبادرات العربية الرامية لتحقيق الأمن الغذائي ورفع كفاءة القطاع الزراعي مثل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي خطة التنمية العربية المستديمة واللذان أطلقتهما المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وختاماً بتقدير وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في بلدان عربية مختارة.

الفصل الأول

الزراعة ومشكلة الأمن الغذائي

تمهيد:

بدأت تطفو على الساحة الدولية في الربع الأخير من القرن الماضي مصطلحات اقتصادية حديثة لم تألفها البشرية، وأثارت جدلاً واسعاً بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وعلى رأسها الأمن الغذائي، حيث ظهرت أزمة الغذاء العالمية منذ سنة 1973، كنتيجة حتمية لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية وعلى رأسها الحبوب وما يقابلها من انخفاض في الإنتاج العالمي وظهور عجز واضح في الموازين التجارية للدول المستوردة للغذاء.

لقد كان لتعثر المفاوضات بشأن الملف الزراعي في منظمة التجارة العالمية دور فعال في حدوث أزمة الزراعة العالمية وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار والصادرات، واضطرار عدد كبير من المزارعين إلى التوقف عن الزراعة نهائياً، كما كان لتحويل المنتجات الزراعية إلى وقود حيوي للطاقة دور مباشر في اتساع آثار أزمة الغذاء العالمية لتشمل أغلب دول العالم.

في المقابل أصبح لقضية الأمن الغذائي أبعاداً أخرى وآثاراً أكثر عمقا من تلك المرتبطة أساساً بالجانب الاقتصادي، حيث تعدت ذلك وأصبحت لها انعكاسات على الأوضاع السياسية والبيئية والاجتماعية. وما يرتبط بها من قرارات ومسارات تنموية، خاصة في الدول النامية ومنها العربية والتي تعتبر مستوردا صافيا للغذاء.

بناءً على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: المفاوضات بشأن الزراعة ضمن إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

المبحث الثاني: مشكلة الغذاء والأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق كثير من الدول لأمنها الغذائي.

المبحث الثالث: تحويل المنتجات الزراعية إلى وقود حيوي وتأثيره على الأمن الغذائي العالمي.

المبحث الأول

المفاوضات بشأن الزراعة ضمن إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

ظلت السلع الزراعية خارج إطار جولات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، حتى ولو تم الإشارة إليها ضمناً في بعض الجولات، لكن الدول أعضاء الجات⁽¹⁾ آنذاك لم يتطرقوا لهذا الملف بعمق كونه ملف حساس للغاية.

أولاً: محاولات تحرير التجارة الزراعية قبل دورة الأوروغواي

كانت قضايا الزراعة أصعب جزء من التجارة الدولية، ولذلك تم التعامل معها كحالة استثنائية⁽²⁾، ولم يتم إدراج الزراعة في مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلا في جولة الأوروغواي سنة 1994، بحيث ألزمت هذه الاتفاقية الدول على تحويل القيود غير الجمركية إلى تعريفات مع الحد من تلك التعريفات عبر الزمن، وحددت التزامات تخفيض دعم الصادرات وبعض أنواع الدعم المحلي، وأنشأت مجموعة من التخفيضات والالتزامات والاستثناءات تحت عنوان "معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية". ولا تزال التجارة الزراعية تحظى بحماية عالية في معظم مناطق العالم، على الرغم من أن متوسط التعريفات الجمركية على السلع الصناعية قد انخفضت من 40% إلى 4% خلال الفترة الممتدة ما بين 1945-1995، في حين لم تتجاوز التعريفات الزراعية متوسط 62%⁽³⁾ خلال نفس الفترة.

لقد فشلت جهود إخضاع الزراعة لقواعد الجات في الجولات السبع السابقة لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف، إذ شمل نطاق المفاوضات خلال الجولات الخمسة الأولى تحرير

¹ - الجات، هي اختصار عن اللغة الإنجليزية (GATT) : لاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وعقدت في تشرين الأول /أكتوبر 1947م، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع.

² - Victor Mosoti and Ambra Gobena, "International trade rules and the agriculture sector "Selected implementation issues"", FAO Legislative Study, 1998, p: 14.

³ - Thomas C. Beierle, From Uruguay to Doha: "Agricultural Trade Negotiations at the World Trade Organization "Resources for the Future", Discussion Paper 02-13", March 2002, p: 3.

تجارة السلع الصناعية فقط⁽¹⁾، أما الملف الزراعي فقد بدأ الاهتمام به ابتداءً من جولة كينيدي (1963 - 1967) بسبب الخلاف الزراعي الناشئ بين الولايات المتحدة ودول الجماعة الأوروبية على التأثيرات التمييزية والتشوهات الخاصة بالسياسة الزراعية المشتركة للدول الأوروبية CAP، حيث تم في هذه الجولة مناقشة موضوع القيود غير التعريفية في الزراعة، وتأثيرات سياسات الزراعة المحلية لبعض الدول ، ولكن دون إحراز أي تقدم يذكر، أما في جولة طوكيو فقد تم إدراج القيود غير التعريفية بين سنتي (73 - 1979) لكن لم يتم بحثها بسبب تعارض المصالح والأهداف بين المجموعة الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية على قضايا المنتجات الزراعية⁽²⁾.

وخلال النصف الأول من الثمانينات واجهت الزراعة العالمية أزمة كان من نتائجها انخفاض الأسعار والصادرات، واضطرار عدد كبير من المزارعين إلى التوقف عن الزراعة نهائياً، وكنتيجة لذلك انتشرت قيود الاستيراد المباشر وغير المباشر، وارتفاع دعم الصادرات، بالإضافة إلى ذلك واجه النظام التجاري العالمي الحر الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية مشاكل أخرى في بداية الثمانينات، حيث اتجهت الكثير من الدول إلى انتهاج السياسات الحمائية بأشكالها المختلفة، بسبب المنافسة العالمية التي تواجهها منتجاتها عالمياً وبسبب المشاكل الناتجة عن توافق العمالة فضلاً عن ظهور مصدرين أقوى في بعض أجزاء العالم النامي ينافسون المصدرين من الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية واليابان وهذا ما أدى إلى التحول في اتفاقيات التجارة الثنائية وانكماش حجم التجارة العالمية.

¹ - فاتح حركاتي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي"، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية،

جمهورية مصر العربية، 2015، ص: 22.

² - محمد عبد الواحد محمد، "العوامل المؤثرة في مشكلة التجارة الزراعية من نشأة الجات حتى بداية جولة الأورجواي"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة 1995 ، ص ص: 226 - 227.

ولمواجهة هذه الأزمة والمشاكل التي نجمت عنها، اجتمع وزراء مالية الدول الأعضاء في الجات في بونتادلستي بأورجواي، وأصدروا إعلان بونتادلستي ببدء دورة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف - دورة اورجواي تبدأ في يناير 1987⁽¹⁾.

ثانيا: مواقف الأطراف المختلفة داخل مفاوضات الزراعة

تعتبر تجارة المنتجات الزراعية من أهم الأسباب وراء عدم اكتمال الجولات السبع السابقة لجولة الأورجواي، إذ لم يتحقق تحرير التجارة إلا في المنتجات الصناعية فقط، ولقد تمثلت الأقطاب الرئيسية في المفاوضات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية، مجموعة كيرنز⁽²⁾ والدول الإسكندنافية واليابان⁽³⁾، وتركز جوهر الخلاف في الدعم الذي تقدمه دول المجموعة الأوروبية لمزارعيها مما يزيد من قدرتها على المنافسة ويؤثر في الصادرات الأمريكية من السلع الزراعية⁽⁴⁾.

أ- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد كان للولايات المتحدة دورا بارزا في تجارة المنتجات الزراعية، كونها من الدول التي تحتل الصدارة في تصدير واستيراد الغذاء، إذ كان لها دور كبير في مفاوضات الزراعة في جولة الأورجواي والجولات السابقة لها حيث مارست ضغوطها في دورة كينيدي من أجل الحفاظ على أسواق صادراتها الزراعية والحد من سياسة الدعم والحماية لدول المجموعة الأوروبية.

وفي نهاية الستينات قوضت تكاليف البرامج المحلية وحرب فيتنام الجهود الأمريكية لتحسين ميزان مدفوعاتها، الذي ظهر فيه عجز مزمن، إذ حققت في عام 1971 عجزا تجاريا لأول مرة منذ عام 1893، وأثناء جولة طوكيو (1973 - 1979) كانت الولايات

¹- فاتح حركاتي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، مرجع سابق"، ص: 24.

²- مجموعة كيرنز هي الدول المصدرة الصافية للغذاء، عددها 18 دولة وهي (كندا، استراليا، نيوزلندا، تايلندا، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، شيلي، أورجواي، فيجي، المجر، باراغواي، بوليفيا، جنوب إفريقيا، غواتيمالا).

³- محمد عمر حماد أبو دوح، "منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 55.

⁴- عبد الله بولناس، "عولمة الاقتصاد: الفرص والتحديات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 24، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008، ص: 190.

المتحدة مصر على معاملة الزراعة بنفس الطريقة التي تعامل بها القطاعات الأخرى في المفاوضات، غير أن دول المجموعة الأوروبية كانت رافضة لذلك، لأنها كانت غير مستعدة للتخلي عن أي عنصر من عناصر سياستها الزراعية المشتركة مقابل التنازل عن المجالات الأخرى⁽¹⁾.

وهذا ما أدى بالتالي إلى وقف المفاوضات في الزراعة في المجالات الأخرى في دورة طوكيو من 1973 حتى يوليو 1979، حيث تم استئناف المفاوضات وتم قبول طلب المجموعة الأوروبية بمفاوضات زراعية منفصلة، وخلال جولة الأورجواي قدمت الولايات المتحدة مقترحا أكثر تحررا يتضمن إلغاء كل السياسات التي من شأنها أن تشوه التجارة الزراعية، عرف باسم الاختيار الصفري وقد ركز هذا المقترح على تقوية قواعد الجات لتعكس البيئة التجارية في نهاية فترة التحويل، وهذا يعني أن حكومة الولايات المتحدة نادت بتطبيق كامل لمبادئ التجارة العالمية الخاصة بالتحرير والتعددية على النظام التجاري الزراعي⁽²⁾.

ب- موقف المجموعة الأوروبية:

لقد كان هناك اختلاف في وجهات النظر بين دول المجموعة، بما جعل الموقف الأوروبي أشد حساسية من الموقف الأمريكي، فالملاحظ أن فرنسا كان موقفها متشددا في مجال دعم منتجاتها الزراعية وعدم قدرتها على إلغائه، بسبب الضغوط الداخلية التي كانت تتلقاها من طرف المزارعين والتي تمثلت في عدم تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بدعم الصادرات الفرنسية من الحبوب، وكانت كل من إيرلندا وبلجيكا وإسبانيا مؤيدة لموقف فرنسا، إذ كانت ترى أنه من الواجب اتخاذ إجراءات مماثلة في مواجهة الصادرات الأمريكية بينما

¹ - محمد عبد الواحد، "النظام التجاري الزراعي العالمي بين الجات واتفاقية جولة أورجواي"، المؤتمر العلمي الرابع، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، النظام التجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر، القاهرة 15، 16 ماي، 1995، ص: 104.

² - سامح فهمي منيسي محمد، "الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الجات على إنتاج وتجارة السلع الزراعية في مصر (القطن - القمح)"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998، ص: 106 .

تري كل من بريطانيا وألمانيا، أنهن الأجدر للتوصل إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف عن طريق مواصلة التفاوض.

وقد كان الموقف الأوروبي مغايرا لمواقف الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن المجموعة الأوروبية كانت مركزة على حماية القطاع الزراعي بها والعمل على استقرار أسعار الحبوب والسكر ومنتجات الألبان⁽¹⁾.

ج - موقف مجموعة كيرنز:

ان ما يجمع هذه الدول كمصدرين أساسين للسلع الزراعية، هو مصلحتها المشتركة في المزيد من تحرير تجارة السلع الزراعية، وعليه فقد دعت المجموعة بقوة لتخفيض إجراءات الدعم والسياسات الحمائية التي يتمتع بها المزارعون في البلدان المتقدمة إذ كان موقف هذه الدول مساندا لموقف الولايات المتحدة، لكن المجموعة الأوروبية كانت معارضة لأي إصلاحات جذرية وشاملة، وكانت تفضل المحادثات التي تتناول كل سلعة على حدا⁽²⁾.

د - موقف اليابان والدول الاسكنديناوية:

قدمت بعض الدول الاسكنديناوية مثل الدنمارك والنرويج إضافة إلى اليابان موقف آخر يتميز بالحرص، حيث نادى بتخفيض دعم الصادرات بنسبة تصل إلى 30% عن مستواها في عام 1986 وذلك خلال فترة زمنية تصل إلى 10 سنوات وقد كانت وجهة النظر هذه ترى أن هذا التخفيض في دعم الصادرات من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، كذلك عرض المقترح الياباني دعم فكرة المقياس الكلي⁽³⁾.

¹ - محمد عبد الواحد، مرجع سابق، ص: 105.

² - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "آثار اتفاق جولة الأورجواي بشأن الزراعة على البلدان النامية"، مواد تدريبية للتخطيط الزراعي، رقم 41، روما 1998، ص: 8 - 9.

³ - فاتح حركاتي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي"، مرجع سابق، ص: 28.

ثالثاً: الخلاف الأوروبي الأمريكي حول تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

كان هناك آمال كبيرة في أن تسفر هذه الجولة عن تقدم حقيقي قصد التوفيق بين السياسات الزراعية المحلية ومتطلبات النظام التجاري الدولي، وقد تناولت هذه الجولة المفاوضات بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، واقتصرت النتائج التي تحققت في ظلها على إنشاء اتفاق الحبوب العالمية وتخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية.

حددت الزراعة خلال جولة طوكيو كبند مستقل في جدول الأعمال، إذ حققت الزراعة نتائج متواضعة، بسبب الصراع بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. الإنجازات الرئيسية للزراعة في جولة طوكيو شملت ثلاثة مجالات رئيسية هي: الوصول إلى الأسواق، اتفاقيات السلع، ومعونات التصدير.

على الرغم من الإنجازات التي تحققت في الزراعة خلال جولة طوكيو إلا أنها كانت محدودة، إذ كان لزاماً على دول العالم تقديم مزيد من التنازلات خاصة من جانب الدول المتقدمة لتحقيق تقدم حقيقي في مجال الزراعة⁽¹⁾. وتم عقد جولة أوروغواي في مدينة مراكش بالمغرب خلال سنة 1994.

كان هدف مفاوضات جولة أوروغواي في مجال الزراعة كما ورد في إعلان بونتاديلستي (20 سبتمبر 1986) هو التوصل إلى تحرير أكبر للتجارة في المنتجات الزراعية، وإخضاع كافة التدابير والإجراءات المؤثرة في نفاذ الواردات وتنافس الصادرات من هذه المنتجات لقواعد وضوابط في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تكون أكثر قوة وفعالية في التطبيق⁽²⁾.

¹ - Mihaela-Daniela Tancu, "US' and EU's Agricultural Policies in the Context of GATT/WTO", Aarhus School of Business, Aarhus University, p:7, Denmark, Summer 2010.

² - أحمد جامع، "اتفاقيات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)"، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء الأول، 2001، ص:31.

ولم تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن ضغوطها على الجماعة الأوروبية لإصلاح سياستها الزراعية المشتركة بل واصلت هجومها عليها⁽¹⁾، وكان للضغوط التي مورست على دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية دور كبير في إعطاء مفاوضات الجات الزخم الذي كانت تحتاجه وتضمنت خطة ماك شيري لإصلاح السياسة الزراعية العامة، والتي تم تبنيها أخيرا في مايو 1992، من المقترحات ما ساهم بشكل حاسم في وضع السياسة الزراعية للمجموعة الأوروبية في موقع أكثر قربا من الأهداف التي حددتها مسودة دنكل⁽²⁾.

وانطلاقا من هذه الخلفية عقدت سلسلة من المباحثات الثنائية بين المفاوضين الأمريكيين ومفاوضي المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي قادت في النهاية إلى اتفاق بلير هاوس، هذا الاتفاق عقد في واشنطن عام 1992 وشارك فيه إلي جانب الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية كل من اليابان وكندا وقد تضمن الآتي:

- 1- تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية.
 - 2- بروتوكول الوصول إلى الأسواق عن طريق خفض التعريفات الجمركية.
 - 3- اتفاقية خفض الدعم بجميع أشكاله.
 - 4- اتفاقية الإجراءات الصحية.
 - 5- مشروع القرار الوزاري الذي أقر في مراكش والمتعلق بتعويض البلدان الأقل نموا عم سيلحق بها من أضرار جراء تحرير قطاع الزراعة.
- لكن هذا الاتفاق لم يرضي الطرف الفرنسي وبموجبه تم استبدال الاقتطاعات التي كانت تفرضها المجموعة الاقتصادية الأوروبية على وارداتها من المنتجات الزراعية بتعريفات جمركية متكافئة⁽³⁾.

¹ - محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص: 32.

² - منظمة الأغذية والزراعة، "آثار اتفاق جولة الأورجواي بشأن الزراعة على البلدان النامية"، مرجع سابق، ص: 10.

³ - زعباط عبد الحميد، "المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفات والتجارة (GAAT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (omc)"، مجلة الباحث،

العدد 03، الجزائر، 2004، ص: 61 .

وفي المقابل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحرير الخدمات كما أن ما حققته من تحرير تجارة المنتجات الزراعية يعد كافياً في هذه المرحلة خاصة في ظل تنامي القوى السياسية والاقتصادية لدول الجماعة الأوروبية، وفي ظل ما أصبح يمثله القطاع الزراعي لتلك الدول⁽¹⁾.

وقد ساعد اتفاق بلير هاوس على إزالة الجمود في مجموعة التفاوض الزراعية، وما إن شارفت جولة الأورجواي على الختام في ديسمبر 1993، حتى كان هناك إجماع على تضمين الزراعة في هيكل الجات مقروناً بتحديد الالتزامات المتعلقة بكيفية تحقيق ذلك، وبذلك تم تضمين الاتفاق بشأن الزراعة في "الاتفاق النهائي الشامل لنتائج جولة الأورجواي للتفاوض التجاري متعدد الأطراف" لتصبح الزراعة أحد اهتمامات الجات⁽²⁾.

لم تكن الجولة قادرة على حل الخلافات بشأن الحمائية الزراعية والحد من التغيير في السياسة المشتركة للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدم الاستقرار النقدي للدولار، والأزمة الاقتصادية العالمية، والآثار المترتبة على الصدمات النفطية والشكوك التي وضعتها الحرب الباردة خلال السبعينات، والتي حفزت إلى عودة الحمائية والتشاؤم بشأن استمرار تعميق وتوسيع عملية التكامل الأوروبي⁽³⁾.

رابعاً: تطور المفاوضات بشأن قضايا الزراعة في منظمة التجارة العالمية

الاتفاق بشأن الزراعة هي واحدة من الاتفاقيات الرئيسية في منظومة التجارة العالمية، وتتبع أهميته باعتباره أول اتفاق مرفق باتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية⁽⁴⁾. يتناول هذا العنصر الملف الزراعي في ظل منظمة التجارة العالمية منذ بداية المفاوضات في سنة 2001 وحتى يومنا هذا.

¹ - محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص: 36.

² - منظمة الأغذية والزراعة، "آثار اتفاق جولة الأورجواي بشأن الزراعة على البلدان النامية"، مرجع سابق، ص: 11.

³ - Patricia Nasser, "**Agriculture at the Uruguay Round: the European Union's hindering position towards trade liberalization**", ISA-FLACSO Joint Conference Buenos Aires, July 24th, 2014, Universidade Federal do Rio de Janeiro (UFRJ), pp: 6-7.

⁴ - United Nations Conference On Trade And Development, "**Dispute Settlement World Trade Organization 3.15 Agriculture**", United Nations, New York And Geneva, 2003, p: 5.

1- المفاوضات بشأن الزراعة في إطار برنامج عمل الدوحة:

انعقد هذا المؤتمر بمدينة الدوحة بقطر بين 9 و 13 نوفمبر 2001، والذي واصل دعمه لتطبيق اتفاقيات جولة الأورجواي، وشهد حضور المنظمات غير الحكومية⁽¹⁾، وقد تميز هذا المؤتمر بمحاولة الأطراف التجارية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان) فرض رؤيتهم الكاملة في مناقشة الموضوعات المطروحة، مما أدى إلى فشل هذه الجولة في إحراز أي تقدم في مجال تحرير التجارة العالمية، وعدم اتخاذ أية قرارات ملزمة للأعضاء، إضافة إلى حدوث مظاهرات صاحبة من طرف المنظمات غير الحكومية عقب انعقاد المؤتمر (حوالي 700 منظمة)، لذا عقدت دول العالم آنذاك كل آمالها على أهمية إنجاح المؤتمر الوزاري الرابع الذي عقد في الدوحة⁽²⁾.

وقد نجح مؤتمر الدوحة في تناول قضايا رئيسية في النظام التجاري متعدد الأطراف، وجاءت مقرراته في إطار ما سمي بـ: "برنامج عمل الدوحة" وفي مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية فقد تناول القضايا الرئيسية الثلاث للاتفاقية الزراعية، وظهر ذلك واضحا في فترتين هما 13، 14 من الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة، وهو ما يعكس روح المادة 20 من الاتفاقية، وفي ظل المؤتمر تم تحديد جدول زمني خاص بالمفاوضات التي تخص قضايا الزراعة، وحسب هذا الجدول فإنه ينبغي أن تبدأ المفاوضات في جانفي من عام 2000، وتم تحديد موعد نهائي للتوصل إلى طرق للمفاوضات بنهاية 31 مارس 2003، وأن يقوم أعضاء المنظمة بتقديم مسودات جداول الالتزامات بحلول المؤتمر الوزاري الخامس في سبتمبر 2003، كما تم أيضا تحديد موعد نهائي للمفاوضات بشأن الزراعة بحلول الأول من جانفي 2005 في إطار ما سمي آنذاك بالصفقة المتكاملة أو - الحزمة الواحدة - وقد تم تشكيل لجنة للمفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية وذلك في جانفي 2002، وقد كان دورها

¹ - ضياء مجيد الموسوي، "العولمة واقتصاد السوق الحرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 164.

² - النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، العدد الأول، المجلد الخامس والخمسون، القاهرة، 2002، ص: 60.

يمتثل في وضع آليات للتفاوض والإشراف على المفاوضات، وذلك تحت وصاية المجلس العام للمنظمة، وتم أيضا تشكيل لجان للمفاوضات من بينها لجنة المفاوضات بشأن الزراعة والتي تباشر أعمالها من خلال اجتماعات أو جلسات خاصة⁽¹⁾، وتناولت المفاوضات الزراعية الموضوعات التالية:

- تخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة:

رغم اعتراف جولة الأورجواي بأن السياسات الزراعية المحلية يمكنها تشويه التجارة، إلا أن الجانب السياسي طغى على هذا الموضوع مما أدى إلى الحيلولة دون وضع ضوابط للسياسات الشائعة التي تدهم المنتجين، وهي السياسة البيئية وسياسة التخفيف من أثر الكوارث وسياسة الدعم الإقليمي وبرامج التنمية الريفية، وعليه فإن اتفاقية الدعم المحلي تعج بالسياسات التي يثار حولها جدل شديد⁽²⁾.

وفي هذا الإطار أبدى الاتحاد الأوروبي رفضه الشديد لتضمين الإعلان الوزاري أي إشارة إلى إلغاء الإعانات الزراعية على نحو تدريجي، وهذا الرفض كان سببا وراء عدم تمكن الدول أعضاء الاتفاق من إطلاق جولة جديدة من مباحثات تحرير التجارة العالمية، وصرح مفوض الاتحاد الأوروبي بأنه قد يقبل التخفيف في الإعانات الزراعية بشرط موافقة الأطراف الأخرى على خفض المساعدات التي تقدمها للقطاع الزراعي والتي تشوه التجارة -وعلى رأسها الولايات المتحدة - كما أكد الناطق الأوروبي بأن الاتحاد الأوروبي لن يبرم أي تعهدات لرفع المساعدات الزراعية قبل بدء المفاوضات المستقبلية على هذه المسألة.

وفي المقابل نجد أن الدول النامية قد طرحت في برنامج الدوحة موضوعي الأمن الغذائي والتنمية الريفية، حيث ترى أن الأمن الغذائي أي ما ينتج محليا يوجه للاستهلاك

¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص: 23.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "حلقة العمل التدريبية لبناء القدرات في مجالات الانضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية"، المنامة - مملكة البحرين 20 - 22 ديسمبر (كانون الأول)، الخرطوم، 2003، ص: 39.

المحلي أمر حيوي بالنسبة لهذه الدول كونها لا تستطيع أن تعتمد على استيراد الغذاء لسد الاحتياجات وتحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب عدم توافرها على النقد الأجنبي اللازم لذلك. أما بالنسبة للتنمية الريفية فإن الدول النامية تنظر إلى العمالة في الريف على أنها تمتن هذه الحرفة كمهنة تقليدية متوارثة في ظل غياب أي مهنة بديلة وهم بذلك يسعون إلى توفير دخول تمكنهم من توفير حاجياتهم ولا يمتنون الزراعة باعتبارها بمثابة استثمار تجاري مريح، وبالتالي فإن المزارعين إذا واجهتهم منافسة أجنبية فإنهم سيتعرضون إلى الخسارة، لذلك فإن حمايتهم أمر ضروري، وبالتالي على برنامج العمل تفهم هذه المشاكل وإيجاد حلول لها⁽¹⁾.

- تحديد دعم الصادرات:

في هذا المجال نص الاتفاق على تخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة 36% من متوسط قيمة الدعم خلال الفترة 1991-1992 على مدى 6 سنوات، بالإضافة إلى تخفيض كميات الصادرات المدعمة بنسبة 2% من متوسط كميات الصادرات المدعمة⁽²⁾، ويعتبر دعم التصدير من الموضوعات الشائكة في الاتفاقية، والتي يثار حولها الكثير من الجدل، ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي - أوجبت عليهما الاتفاقية أن يلتزما بإجراء تخفيضات تدريجية على دعم الصادرات خلال مرحلة التنفيذ، وبناء على ذلك فإنه لن يسمح لأي دولة أن تقدم أشكالاً جديدة لدعم الصادرات أما أشكال الدعم القائمة بالفعل فلا بد ألا تتعدى مستوى الإلتزام القائم عام 2000، وإذا انتقلنا إلى الحديث عن هذا الموضوع في ظل مفاوضات الدوحة، نجد أنه قد حدث ضغط كبير من طرف الدول لإلغاء دعم الصادرات بصفة كلية، ومعظم هذا الضغط يأتي من طرف دول مجموعة كيرنز، كما أن توسع الاتحاد

¹ - محمد صفوت قائل، "منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 - 2009، ص: 164 - 165.

² - مولحسان آيات الله، "تحليل الآثار المتوقعة لاتفاقية الزراعة على التجارة الزراعية للجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد: 28/27، 2012، ص: 45.

الأوروبي في ضم أعضاء جدد إليه يضع أعباءً شديدة على ميزانيته، مما يجعله مضطراً إلى إجراء تخفيضات كبيرة في مخصصات دعم الصادرات، ولعل أحد الطرق البديلة هو عمل إلغاء انتقاء السلع التي يطبق عليها دعم الصادرات، حيث يكون للدول مرونة اختيار مجموعة محدودة من السلع لدعمها، لكن مع خفض كبير في الميزانية المخصصة لذلك كما يلاحظ أيضاً أن الاتحاد الأوروبي يعبر عن تحفظه على استخدام معيارين لقياس مدى تحقيق الالتزامات المطلوبة لتحرير التجارة، وهما معيار الكمية ومعيار القيمة (المطلب أن يكون متمشياً مع كل من الحجم والقيمة عند إجراء تخفيض على دعم الصادرات)، وقد يكون هناك وسيلة لتطوير مقياس يتضمن كلا من الكمية والقيمة في معادلة واحدة⁽¹⁾.

- النفاذ إلى الأسواق:

المنتبع للمفاوضات بشأن تخفيض التعريفات الجمركية التي نتجت عن جولة الأورجواي يجد أنها لم تحرز أي تقدم، وانقسم المفاوضون إلى فريقين، فريق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يطالب باستخدام صيغة يطلق عليها اسم الصيغة السويسرية لتخفيض التعريفات الجمركية على السلع الزراعية، ومضمونها أنه يتم إجراء خفض جذري للتعريفات بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى للتعريفات 25% بعد مرور 05 سنوات، أما الفريق الثاني فهو بقيادة الاتحاد الأوروبي، هذا الفريق يرى أنه من الأرجح والأفضل استخدام صيغة أورجواي التي كانت مستخدمة في جولة الأورجواي، وتقضي بتخفيض التعريفات بنحو 36% على متوسط التعريفات مع خفض 15% على الأقل لكل منتج خاضع للرسوم⁽²⁾.

ومن أجل التقريب في وجهات النظر والمصالح بين الطرفين جاءت مسودة هارينسون، وتضمنت تلك المسودة أن يتم تخفيض الدعم الكلي بنسبة 60% على دفعات سنوية متساوية

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "حلقة العمل التدريبية لبناء القدرات في مجالات الانضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية"، مرجع سابق، ص: 40 - 42.

² - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"، مرجع سابق، ص: 28 - 29.

خلال فترة 5 سنوات في الدول المتقدمة، وبنسبة 40% خلال فترة 10 سنوات في الدول النامية، وقد حدث انقسام جديد بين المتفاوضين حول هذه المسودة، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق جديد بين الدول النامية والدول المتقدمة⁽¹⁾.

وفيما يخص الحصص التعريفية فقد طالب الجانب الأمريكي بإلغاء التعريفات المفروضة داخل الحصص، إلا أن طلبه قوبل بالرفض من طرف اليابان، وجاءت مقترحات باستبدال الحصص التعريفية بتعريفات مخفضة أو زيادة حجم الحصص، وجاءت مقترحات هارينسون بزيادة حجم أو قيمة الحصص التعريفية النهائية المفروضة (وهي تلك التي تقل عن 10% من حجم الاستهلاك) إلى 10 في المائة من حجم الاستهلاك المحلي لكل منتج⁽²⁾.

2- التفاوض حول السلع الزراعية في جولة كانكون 2003.

انطلقت جولة جديدة من مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة في مدينة كانكون المكسيكية خلال الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 2003 وسط تنبؤات قوية بحدوث خلاف عميق حول عدة قضايا أساسية أهمها قضية الدعم الزراعي، والهدف من إطلاق هذه الجولة هو الوقوف على آخر التطورات التي تحققت في الفترة الممتدة ما بين 2001 - 2003، مع محاولة الوصول إلى حلول وسط بشأن القضايا الشائكة بين الدول المتقدمة والنامية في ظل ما يعرف بجولة التنمية (الدوحة 2001)⁽³⁾.

وقد مني مؤتمر كانون بالفشل، ويعتبر الملف الزراعي من أهم أسباب فشله نظرا لاختلاف الدول الأعضاء في تحديد صيغة تخفيض التعريفات الجمركية، وكذلك الدور الذي لعبته مجموعة العشرين والدول الإفريقية من خلال إثارتها لقضية القطن⁽⁴⁾.

¹ - عدنان سليمان، "تحديات الزراعة السورية في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29)، العدد (1)، سوريا، 2007، ص: 35.

² - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"، المرجع السابق، ص: 30.

³ - "النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري"، العدد الثالث، المجلد السادس والخمسون، القاهرة 2003، ص: 59 - 60.

⁴ - كمال بن موسى، "المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص: 368.

3- صفقة يوليو 2004.

في محاولة لإحياء المفاوضات التجارية بعد فشل مؤتمر كانكون، تم التفاوض على وضع إطار ومبادئ عامة لحكم العملية التفاوضية، وهذا هو الأساس الذي قام عليه ما يعرف بصفقة يوليو التي تمخضت عن اجتماع مجلس الشئون العامة في يوليو 2004 (بعد أقل من 10 أشهر على فشل كانكون)⁽¹⁾.

لم تسفر هذه الجولة عن أية اتفاقيات جديدة، إذ تعتبر استثناءا للمفاوضات السابقة، وأنها لم تحقق أي تقدم ملموس وخاصة في مجال إلغاء الدعم وتخفيض الرسوم الجمركية.

4- مفاوضات هونج كونج 2005.

بدأت محادثات هونج كونج في ديسمبر 2005، وكان هدفها التوصل إلى اتفاق بتنفيذ ما أوصت به جولة الدوحة بمنح المزيد من الأهمية لمطالب الدول الفقيرة الخاصة بالتجارة الدولية، إضافة إلى التوصل لاتفاق يخص الملف الزراعي.

وقد أحدث الملف الزراعي جدلا كبيرا في هذه الجولة، إذ بدأت الاجتماعات وسط خلافات عميقة بشأنه، إذ صدر عن المفوض الأوروبي أنه سوف لن يقدم أي مقترحات جديدة بشأن تحرير قطاع الزراعة العالمي خلال الاجتماع، وذلك ردا على طلب الممثل التجاري الأمريكي المتمثل في أن يقدم الإتحاد الأوروبي عرضا جديدا حول الملف الزراعي، وفي المقابل قدم وزير التجارة البرازيلي مقترحا يقضي فيه بأن يقدم الإتحاد الأوروبي عرضا أفضل حول المنتجات الزراعية، فدورة الدوحة لا يمكن أن تتجح دون ذلك ووجه تهمة للدول الصناعية بأنها أهملت مصالح 70% من مزارعي العالم في الدول النامية من أجل مجموعة صغيرة في مجتمعاتهم، وقد عرض الإتحاد الأوروبي خفض الرسوم الجمركية على الواردات

¹ - محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص: 174.

من المنتجات الزراعية ما بين 35 % إلى 60% معدلا بذلك أول اقتراحا بخفض الرسوم بين 20% و 50% لكن ذلك لم يكن كافيا في نظر واشنطن وعدد من الدول النامية⁽¹⁾.

تطور قضايا الزراعة في مؤتمر هونج كونج 2005:

أسفرت المباحثات في اجتماع هونج كونج حول قضايا الزراعة على ما يلي:

أ- الدعم المحلي:

تم الاتفاق في المؤتمر على "أن تكون هناك ثلاثة نطاقات للتخفيضات في مجموع مقياس الدعم الكلي النهائي المقيد والتخفيض العام للدعم المحلي الذي يؤدي إلى تشويه التجارة، مع إجراء تخفيضات خطية في النطاقات الأعلى، وفي الحالتين تتدرج البلدان الأعضاء التي تطبق المستويين الثاني والثالث من حيث ارتفاع الدعم ضمن النطاق المتوسط، وتتدرج جميع البلدان الأعضاء الأخرى بما في ذلك كل البلدان النامية الأعضاء ضمن النطاق الأدنى وإضافة إلى ذلك فإن البلدان المتقدمة الأعضاء والتي تتدرج ضمن النطاقات الدنيا وتطبق مستويات مرتفعة نسبيا فيما يتعلق بمجموع مقياس الدعم الكلي النهائي المربوط جهودا إضافية من أجل تخفيض مقياس الدعم الكلي"، وتعفى البلدان النامية الأعضاء التي تلتزم بمقياس الدعم الكلي النهائي المربوط من إجراء أي تخفيضات في مستوى الحد الأدنى المسموح به للدعم، ومن إجراء تخفيضات عامة في الدعم الذي يؤدي إلى تشويه التجارة، وقد تضمن الإعلان أيضا أن معايير الصندوق الأخضر سيعاد النظر فيها لضمان شمولها لبرامج البلدان النامية الأعضاء التي لا تتسبب في أكثر من الحد الأدنى من تشويه التجارة⁽²⁾.

2- المنافسة في أسواق التصدير:

كان التقدم المحرز محدودا في مجال تنافسية الصادرات، بحيث حدد التاريخ النهائي لها بعام 2013 (خلافا لطلب تحديده بعام 2010)، وكانت هناك بعض الوعود بالتحرك في

¹ - محمد صفوت قابل، نفس المرجع سابق، ص: 180.

² - منظمة الأغذية والزراعة، المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرون للشرق الأدنى، "انعكاسات التطورات الراهنة في بيئة التجارة العالمية والإقليمية على الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الشرق الأدنى"، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 12-16 مارس 2006، ص ص: 2-3.

وقت مبكر حتى يتسنى "تحقيق جزء كبير بحلول النصف الأول من فترة التنفيذ"، وهذا الالتزام سيلقى مهمة التنفيذ على عاتق الاتحاد الأوروبي مشروط بالتخصصات المطلوبة التي يتعين على بلدان كأستراليا مثلاً والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا أن توفرها بشأن أشكال أخرى من المنافسة التصديرية، كإئتمانات، والمعونة الغذائية والكيانات التجارية التابعة للدولة⁽¹⁾.

3- النفاذ إلى الأسواق:

في ظل هذا الاجتماع لاحظ وزراء الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية بصفة خاصة التقدم الذي تم تحقيقه فيما يتصل بمكافئ الرسوم الجمركية بحسب القيمة واتفقوا على الأخذ بأربعة نطاقات لتخفيض التعريفات الجمركية، مع الاعتراف بالحاجة إلى التوصل لاتفاق بشأن الحدود المناسبة - بما في ذلك الحدود التي تطبق على البلدان النامية الأعضاء، وأدرك أعضاء التفاوض وجوب الوصول إلى اتفاق بشأن معاملة المنتجات الحساسة، وعلى مراعاة جميع العناصر التي تدخل في ذلك، بالإضافة إلى ذلك فقد تم الاتفاق على إتاحة الفرصة للبلدان النامية كي تقوم بتحديد عدد مناسب من بنود التعريفات الجمركية، حيث أن المنتجات الخاصة مسترشدة بالمؤشرات التي تستند إلى معايير الأمن الغذائي، والأمن المعيشي والتنمية الريفية، كما سيكون من حق البلدان النامية الأعضاء الاستفادة من آلية التدابير الوقائية الخاصة، على أساس كمية الواردات والسعر، مع زيادة تحديد الترتيبات الدقيقة اللازمة لذلك⁽²⁾.

نتائج مباحثات مؤتمر هونج كونج (2005) بالنسبة للملف الزراعي:

على الرغم من أن هذا الملف يعد أهم الملفات التفاوضية في هذه الجولة، إلا أن النتائج بشأنه كانت متواضعة بعد خمس سنوات من التفاوض، ولم يتم التوصل بعد إلى إعداد النماذج التفاوضية، إذ نجد أن معادلة التخفيض لازالت بحاجة إلى أرقام حقيقة لتطبيقها،

¹ - منى مشايخي وآخرون، "التطورات والقضايا في برنامج عمل الدوحة"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجينيف، 2006، ص: 85.

² - منظمة الأغذية والزراعة، المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرون للشرق الأدنى، مرجع سابق، ص: 04.

والموقف متشابه بالنسبة إلى الدعم المحلي، والنفوذ إلى الأسواق، حيث تظهر الحاجة ماسة لوضع أرقام لنسب التخفيض، وفيما يتعلق بدعم الصادرات فإن الأمر مختلف نوعاً ما، حيث تم الاتفاق وبصورة فعلية على إزالة الدعم التصديري خلال تاريخ محدد بحلول عام 2013، ولكن لم يتم التطرق إلى الفترات الزمنية ونسب التخفيض، بل تم ربط تاريخ إزالة الدعم، بمدى التقدم في المسارات التفاوضية الأخرى في إطار التفاوض حول الدعم التصديري، إلا أنه لا يمكن إغفال ما تم التوصل إليه بالنسبة إلى الاتفاق على إزالة الدعم التصديري للقطن كأحد المكاسب الهامة للدول النامية والأقل نمواً وذلك في نهاية عام 2006⁽¹⁾.

وبناءً على الطرح السابق يمكن القول أن هذا المؤتمر لم يحرز تقدماً جذرياً في مجال المفاوضات الزراعية، التي جرت سابقاً في مؤتمر الدوحة، أو في صفقة تموز، وقد انتهج هذا المؤتمر نفس السبيل الذي سارت عليه المؤتمرات التي سبقته فقد جدد التأكيد على ضرورة تحقيق أهداف مؤتمر الدوحة، وصفقة جويلية 2004، وبدلاً من الانتهاء من وضع طرائق جديدة ومختلفة للمفاوضات فقد أعاد إعلان هونج كونغ العديد من نصوص صفقة تموز⁽²⁾.

6- تطور المفاوضات بشأن قضايا الزراعة بعد هونج كونغ (2005).

لقد طالب المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية والذي عقد في هونج كونغ بالصين باستئناف مفاوضات جولة الدوحة، وعقد عقب المؤتمر أربعة اجتماعات رسمية للجنة المفاوضات التجارية، وفي الاجتماع الثالث الذي عقد في ماي 2006 قدم المفاوضون الأوروبيون والأمريكان مقترحاتهم، إلا أن الهوة كانت سحيقة بينهم، مما أدى إلى تعليق المفاوضات، وبعد ذلك جرت مداوولات غير رسمية كان أبرزها وأهمها ذلك الاجتماع الذي عقده 26 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في مطلع عام 2007، في محاولة لتحريك المفاوضات التجارية المجمدة، ولم يتم إحراز أي

¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التقدم المحرز في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على أجنحة الدوحة للتنمية"، الأمم

المتحدة، 2007، ص: 15.

² - عدنان سليمان، مرجع سابق، ص: 37.

تقدم في هذا الشأن، وخاصة لأبد وأن يكون هناك عرض أمريكي جديد بشأن تعويضات الزراعة، وعرض آخر جديد من طرف الإتحاد الأوروبي يخص الرسوم الزراعية، وعرض جديد هندي - برازيلي بشأن المنتجات الصناعية والخدمات⁽¹⁾.

في جويلية 2008 انطلقت مفاوضات جنيف حول تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي ودامت تسعة أيام، إذ لم تصل البلدان المشاركة لاتفاق حول تخفيض الدعم المقدم للمزارعين وحول تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والصناعية. وقد اتفقت الدول المشاركة على أن التدابير الوقائية الخاصة كانت السبب الرئيسي في فشل المفاوضات، وهذا ما عرقل التفاوض بشأن النزاعات حول المسائل الأخرى خاصة تلك المتعلقة بالدعم المقدم للقطن⁽²⁾.

وقد تم التشديد على تفعيل أجندة جويلية 2008، خلال المؤتمر الوزاري السابع (ديسمبر 2009)، كما ركز المؤتمر التاسع الذي انعقد في مدينة بالي الاندونيسية عام 2013، على سرعة الانتهاء من تنفيذ الضوابط الزمنية والكمية والصيغ الجديدة للدعم الزراعي التي أقرها مؤتمر هونغ كونغ وتضييق مفهوم الدعم الأخضر، وتحويل المدفوعات غير المباشرة للإنتاج إلى الصندوق الأصفر المشوه للتجارة، وطالب المؤتمر بخفض كمية الصادرات المدعومة في نهاية عام 2013 إلى متوط الكمية الفعلية خلال الفترة (2003-2005)، ووضع حدود تقييدية للاتئمان التصديري⁽³⁾.

- تحرير تجارة المنتجات الزراعية وعلاقته بالأمن الغذائي:

يتبادر إلى أذهان الكثيرين بأن السياسة التجارية هي أداة ناجعة لمكافحة الجوع وتوفير الغذاء للسكان، لكن في بعض الأحيان يصبح التخلص من القيود الحمائية المكلفة أحد

¹ - محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص: 187 - 188.

² - تقرير حول " المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية"، الدورة الخامسة والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، 12- 14 ماي 2009، ص ص: 14.

³ - نيفين محمد طريح، "ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها المتوقع في الصادرات الزراعية إلى الدول النامية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 66-ربيع 2014، ص: 67.

الخيارات الهامة لوضع الطعام على مائدة الفقراء، ويتوسع الجدل القائم حول العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية من جهة وتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية ومنها العربية من جهة أخرى بين متشائم ومتفائل، والسؤال الذي يمكن طرحه هنا: هل يمثل تحرير المنتجات الزراعية تهديدا للأمن الغذائي؟

إن إقدام أي بلد على تحرير تجارته الخارجية سيؤدي إلى خفض أسعار الواردات في السوق على حدود البلد، وعندما تحرر بلدان أخرى سياستها التجارية سيؤثر ذلك في أسعار الواردات وصادرات البلد الأول على الحدود⁽¹⁾.

على المستوى النظري يمكن رؤية العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والأمن الغذائي ضمن إطار الإصلاح-الاستجابة- فبتوفر مجموعة معينة من الظروف الأساسية ولتأخذ ثلاثة منها على سبيل الحصر وهي: القدرات الوظيفية للسوق وخصائص العمل والهبات، فمن شأن تحرير التجارة الدولية أن يغير الأسعار النسبية، وإلى المدى الذي تتغير فيه الأسعار وبالتالي الحوافز فإن ذلك سيظهر استجابة على صعيد الإنتاج والاستهلاك من قبل الأسر، وهذه الاستجابة تحدد نتيجة الأمن الغذائي.

ففي حين يرى دعاة تحرير التجارة أن هذا التحرير ليس سوى أحد الأسلحة في ترسانة محاربة الجوع له أهمية من خلال توفير طعام رخيص في البلدان التي تأخذ بالحماية، وتعزيز الاقتصاد العالمي والمساعدة في انتشار ملايين البشر من الفقر⁽²⁾، يرى منتقدي هذا الرأي بأنه لا يراعي بدرجة كافية نقائص السوق، كما أنه غير منصف في علاقات القوة التي تحكم عملية التفاوض التجاري متعدد الأطراف، فضلا عن كونه يلحق الضرر بالأمن الغذائي كون

¹ - منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة "التجارة الزراعية والفقراء"، روما، 2005، ص: 6.

² - جون ناش و دونالد ميشل، "كيف يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد في إطعام الفقراء"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد: 42، العدد: 1، مارس، 2005، ص: 34.

تحرير التجارة الدولية لا يرجع بالنفع إلا على كبار المزارعين الذين ينتجون بهدف التصدير، في حين يهمل صغار المزارعين، ويخلق البطالة والفقر⁽¹⁾.

وخلال المؤتمر الوزاري التجاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي في ديسمبر 2013، شددت مجموعة الثلاث والثلاثين بقيادة الهند على الاتفاق الحالي لمنظمة التجارة العالمية وأنه لا يجب أن يفرض أية قيود على الإعانات المقدمة ضمن إطار المخزون الحكومي لأغراض الأمن الغذائي إلى صغار المزارعين بحجة أن هذا الاتفاق لا يوفر للبلدان النامية مساحة سياساتية كافية لأغراض الأمن الغذائي، في حين يمكن للدول المتقدمة الأعضاء الاستمرار في ممارسات تشويه التجارة بأقل القيود⁽²⁾.

المبحث الثاني:

مشكلة الغذاء وأسباب عدم تحقيق كثير من الدول لأمنها الغذائي

على مدى العقود القليلة الماضية، حقق العالم تقدماً ملحوظاً في الحد من نقص التغذية، ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، فقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية من 920 مليون شخص في سنة 1980 إلى 798 مليوناً في سنة 2001، في حين أن نسبة السكان الذين يعيشون في ظل هذه الظروف انخفضت إلى حد كبير، من 28% إلى 17%، بفضل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى البرامج الموجهة للفقراء في بعض البلدان، والتي ساهمت إلى حد كبير في التقدم⁽³⁾.

وتشير أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، بأن عدد الجوعى في العالم في تناقص مستمر، بحيث انخفض بأكثر من 100 مليون شخص خلال الفترة 2012-2014 التي بلغ فيها عدد جياح العالم حوالي 805 ملايين شخص، وانخفض بأقل من 209 ملايين

¹ - منظمة الأغذية والزراعة، "التجارة الزراعية والفقر"، مرجع سابق، ص: 3.

² - منظمة الأغذية والزراعة، "آخر المستجدات بشأن المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية"، الدورة السبعون، روما، 2014، ص: 2.

³ - Jaachim Von Broun and others, "New Risks and Opportunities for Food Security "Scenarion Analyses for 2015 and 2050", International Food Policy Research Institute, Washington, usa, Febuqry 2005, p: 1.

عما كان عليه في الفترة 1990-1992، ورغم هذه المؤشرات التي تعتبر ايجابية فإن قرابة واحد من بين كل تسعة أشخاص في العالم لا يحصل على غذاء كاف يمكنه من عيش حياة نشطة وصحية، ويعيش أغلب سكان العالم الذين يعانون جوعاً مزمناً في الدول النامية إذ قدروا بحوالي 791 مليون شخص خلال الفترة 2012-2014⁽¹⁾.

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي

قرر المجتمع الدولي إبان الحرب العالمية الثانية تأسيس منظمة متخصصة للأمن الغذائي العالمي سيمت (Food & Agriculture Organization)، وتضمن دستور المنظمة السعي إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها: تحسين مستويات التغذية والمعيشة، تحسين ظروف سكان الريف.

ثم تعرض العالم إلى أزمة غذاء عالمية، خلال الفترة 1972-1974، انعقد على أثرها مؤتمر الغذاء العالمي في عام 1974، وركز على أولوية الأمن الغذائي العالمي من خلال زيادة واستقرار الإنتاج، وفي عام 1983 تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل مفهوم القدرة على الحصول على الغذاء بالإضافة إلى مفهومي التوفر والاستقرار، وفي عام 1992 عقد المؤتمر العالمي حول التغذية وأضاف مفهومًا جديدًا للأمن الغذائي وهو كفاءة استخدام الغذاء، وأصبح حق الإنسان في غذاء مناسب ضمن حقوق الإنسان التي أقرها المجتمع الدولي⁽²⁾.

ومنذ ذلك الحين أصبح المفهوم المتفق عليه عالمياً للأمن الغذائي يدور حول المفهوم الذي استقرت عليه منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وهو كالتالي:

¹ - منظمة الأغذية والزراعة، "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم - تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية"، روما، 2014، ص: 8.

² - فاطمة أحمد محمد، "أثر الطاقة الحيوية كبديل للنفط على الأمن الغذائي العالمي بالتطبيق على دول منظمة الأوبك وبعض الدول النامية"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2013، ص: 98.

" يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون كل الأفراد في كل الأوقات لهم القدرة على الحصول على قدر كاف وآمن وذي قيمة غذائية من الطعام لتلبية احتياجاتهم وفق تفضيلاتهم، من أجل حياة تتسم بالصحة والنشاط"⁽¹⁾.

ثانياً: المحاور الرئيسية لمفهوم الأمن الغذائي

1- كفاية الإمدادات الغذائية (Availability)، من حيث الكم والنوع، تأخذ الدولة بعين الاعتبار كيفية توفير حاجة السكان من الغذاء سواء كان ذلك محلياً أو خارجياً، خاصة في ظل الزيادة العالمية في معدلات النمو السكاني.

2- القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility)، تعتبر من المحاور الهامة في تحقيق الأمن الغذائي، لأنه حتى إذا توافرت كميات كافية من الأغذية فإن أفراد المجتمع يحتاجون إلى فرص للحصول على هذه الأغذية من الناحية المادية والاقتصادية⁽²⁾.

3- الأمان (Safty): يتمثل في الاعتبارات المتعلقة بالتنوع والمواصفات التي تضمن سلامة الغذاء.

4- الاستقرار (Stability): يتمثل في الاستدامة والتوصل للأبعاد الثلاثة السابقة (كفاية الإمدادات الغذائية، القدرة على الحصول على الأغذية، الأمان) عبر مختلف الفترات الزمنية دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وذلك وفق ما يتبع من السياسات والبرامج والتدابير ذات العلاقة⁽³⁾.

¹ - عطية الهندي، "الجهود الدولية لحل أزمة الغذاء في العالم، المنظمة العربية للتنمية الزراعية"، جامعة الدول العربية، ورشة العمل التدريبية القومية، 2008/8/7-3.

http://www.napcsyr.org/dwnld-files/workshops/awad/effores_elhindi.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي"، الخرطوم 2006، ص: 26.

³ - وحيد علي مجاهد، "الأمن الغذائي من منظور الإتاحة والقدرة على الحصول على الغذاء"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، بدون سنة نشر، ص: 29.

ثالثا: توصيف الأزمة الغذائية

أ/ أهم مظاهر الأزمة⁽¹⁾:

- 1- ارتفاع كبير ومستمر في أسعار السلع الغذائية الرئيسية في السنوات الأخيرة، مع التراجع المستمر في حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية في السنوات الأخيرة.
- 2- انتشار أشكال متعددة من موجات الغضب والاضطرابات التي تهدد الاستقرار في دول عديدة بسبب مشكلات نقص الغذاء.

ب/ أهم أسباب الأزمة:

- 1- استنزاف للمخزونات الغذائية وارتفاعات ضخمة للأسعار، خاصة أسعار المحاصيل الأساسية مثل: (القمح والأرز و فول الصويا)، حيث ارتفعت أسعارها بأكثر من 40% منذ مطلع عام 2007⁽²⁾.
- 2- ارتفاع أسعار النفط، حيث لا تقتصر آثار ارتفاع أسعار النفط على ارتفاع تكلفة النقل والوقود فقط بل تمتد أيضا إلى ارتفاع تكلفة المواد البتروكيمياوية الداخلة في عملية الزراعة كالأسمدة والتي ارتفعت أسعارها بحوالي 70%.
- 3- تزايد الطلب على الحبوب في بعض الدول خاصة الدول الآسيوية التي عرفت معدلات نمو اقتصادي سريعة، مما إلى حدوث تغير هيكلي في الطلب⁽³⁾.
- 4- زيادة إنتاج الوقود الحيوي، إن استخدام المنتجات الزراعية في صناعة الوقود الحيوي أدى إلى زيادة الطلب عليها من جهة وإلى انخفاض المعروض منها للاستهلاك الغذائي⁽⁴⁾،

¹ - فاطمة أحمد محمد، مرجع سابق، ص: 99.

² - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "معالجة الأزمة الغذائية العالمية - دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان

الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2008، ص: 5.

³ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر - استجابة الصندوق للزيادات في أسعار الأغذية"،

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق، الدورة الثالثة، روما، 8-9 يوليو 2008، ص: 3.

⁴ - جدير بالإشارة أن هناك مصادر أخرى يمكن استخدامها لإنتاج الوقود الحيوي بدون الإضرار بالمحاصيل الغذائية للبشر منها بعض أنواع

الطحالب والنباتات الصحراوية (الجوجوبا)، ناهيك عن المخلفات البشرية والحيوانية والزراعية.

حيث تشير التقديرات بأنه تم تحويل 93 مليون طن من القمح والحبوب الخشنة إلى إنتاج الإيثانول الحيوي سنة (1)2007.

5- تغير المناخ، الجفاف الذي ضرب استراليا ودرجات الحرارة المرتفعة في أوروبا والفيضانات والأعاصير في عدة مناطق أخرى⁽²⁾، وقد أصبح تغير المناخ يمثل كارثة متزايدة ذات أبعاد اقتصادية وصحية وأبعاد تتعلق بالسلامة وإنتاج المواد الغذائية والأمن بالإضافة إلى أبعاد أخرى⁽³⁾.

6- المضاربة، والقيود على الصادرات في قطاع السلع الغذائية، بحيث أن قيام المؤسسات المالية بتعويض خسائر الأسهم وخسائر أزمة الرهن العقاري عن طريق المضاربة أدت إلى رفع الأسعار في القطاع الزراعي.

7- القواعد التجارية المتعددة الأطراف وعلى رأسها الدعم الزراعي الذي تقدمه الدول المتقدمة لمزارعيها، بحيث يتم تصدير المنتجات المدعمة إلى أسواق الدول النامية فيتم إغراقها مما يؤثر سلبا على الإنتاج المحلي لهذه الدول خاصة وأن معظمها ينتهج برامج التكيف الهيكلي⁽⁴⁾.

8- تراجع الدولار الأمريكي أمام مجموعة واسعة من العملات، فقد تراجع هذا الأخير مقابل العملات لحقوق السحب الخاصة الأخرى (الجنيه الإسترليني، اليورو، والين الياباني)، بنحو 30% منذ بداية عام 2002. وطالما أن المعاملات التجارية للسلع تتم بالدولار الأمريكي، فارتفاع الأسعار ستكون أقل بكثير في حدها إذا ما قيست بعملة أخرى، وكمثال على ذلك، نجد أن الزيادة في الأسعار الاسمية للمواد الغذائية الأساسية نقل بنحو 25% إذا ما قيست

¹ - بودخدوخ كريم و حناش البياس، "أثر صناعة الوقود الحيوي على اسعار المواد الغذائية، الملتقى الدولي السادس حول اشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي"، جامعة سكيكدة، 7-8 ديسمبر 2011، ص: 13-14.

² - فاطمة أحمد محمد، مرجع سابق، ص: 99.

³ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، "علوم وتطورات جديدة في بيئتنا المتغيرة"، 2009، ص: 21.

⁴ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "معالجة الأزمة الغذائية العالمية"، مرجع سابق، ص: 16.

باليورو، وتتساوى تقريبا في حالة قياسها بالجنيه البريطاني أو الين الياباني، وعليه فإن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي هو أحد أسباب الأزمة الغذائية.

9- النمو القوي في الطلب وخاصة في كل من الصين والهند، فعدد هاتين الدولتين يزيد عن 2 مليار نسمة، فضلا عن ارتفاع مداخل شريحة كبيرة من السكان، مما أتاح ارتفاع الطلب العالمي على الغذاء والموارد الأخرى، وبالتالي يعتبر تغير أنماط الاستهلاك في الصين والهند من أهم أسباب أزمة الغذاء العالمية، وخاصة النمو السريع في استهلاك اللحوم والخضار. كما ساهم الطلب المتزايد على النفط من قبل الصين في ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي يعتبر الطلب الصيني من المتغيرات التفسيرية الهامة⁽¹⁾.

ب/ أهم الجهود المبذولة لمواجهة أزمة الغذاء العالمية:

هناك مجموعة من الجهود والمقترحات يمكن حصر أهمها في الآتي:

1- التعمق في البحث عن الأسباب المؤدية لحدوث هذه الأزمة ومحاولة إيجاد حلول لها عن طريق عقد مزيد من المؤتمرات، وإجراء الأبحاث العلمية التي تناقش مشكلات المياه والطاقة، عبر توجيه الدراسات والأبحاث العلمية نحو إيجاد الحلول لمشكلات ندرة الموارد المائية، لأن المياه هي أساس ما يعرف بالزراعة المستدامة، والاهتمام بوضع لجان في الغرف التجارية المختصة في المياه على غرار اللجان الزراعية حتى تتمكن من الإطلاع على أوضاع المياه، وتوجيه القطاع الزراعي إلى أخذ مبدأ الزراعة المستدامة كأساس لأي مشروع زراعي⁽²⁾.

¹ - محمد عبد القادر محمد، "دراسة اقتصادية لواقع ومستقبل أزمة الغذاء العالمية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، جمهورية مصر العربية، 2013، ص ص: 94-106.

² - أمل عبد اللطيف أحمد، "أزمة الغذاء بند جديد في قائمة الأزمات الأمنية العربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية"، بدون سنة نشر، ص:

2- اتخاذ مزيد من التدابير لضمان الحصول على إمدادات الغذاء وإيصالها بأقل التكاليف، كما يمكن تنفيذ تلك التدابير من خلال دعم الحكومات في سياسات وممارسات استيراد الأغذية ويمكن للبلدان النامية التي تعاني من حالات نقص في الأغذية الأساسية مثل: (الأرز، القمح) التي تستهلك على نطاق واسع ولكنها لا تزرع محليا أو بالكميات الكافية ويتعين استيرادها بأسعار مرتفعة أن تنتظر في اتخاذ الإجراءات لخفض تكاليف معاملات استيراد الأغذية وذلك بجلبها مباشرة من البلدان المنتجة⁽¹⁾.

3- تتبوأ منظومة الأمم المتحدة موقعا فريدا يمكنها من أن تساعد في تحفيز هذا الجهد العالمي وتنسيقه، وبإمكانها أيضا أن تساعد البلدان النامية في التصدي لآثار ارتفاع الأسعار على أمنها الغذائي، بمساعدتها على اغتنام الفرص التي تتيحها زيادة الطلب كي توسع حجم زراعتها وتكافح الفقر الريفي وتشجع التنمية المستدامة⁽²⁾.

4- تحسين استخدام الغذاء من خلال إحداث التكامل بين سياسات التنمية والأمن الغذائي التي يضعها المسؤولون مع عمليات التنمية الريفية ككل، فبتضافر جهودات كل الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية يمكن عمل خطط شاملة تمكن من القضاء على الجوع والفقر⁽³⁾، وارتفاع أسعار الأغذية في أغلب دول العالم وخاصة النامية منها.

5- عقدت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) قمة في العاصمة الإيطالية روما خلال عام 2008 لمناقشة أزمة الغذاء العالمية بمشاركة 193 دولة عضو في الأمم المتحدة، استمرت القمة ثلاثة أيام وبحث المشاركون فيها موضوعات منها: المعونة والتجارة والتكنولوجيا

¹ مؤتمر الأمم المتحدة، "معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2008، ص: 23.

² الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر"، استجابة الصندوق للزيادات في أسعار الأغذية، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق- الدورة الثالثة، روما، 8-9 جويلية 2008، ص: 8.

³ مهدي محمد القصاص، "الأمن الغذائي قضية أمن قومي: رؤية مستقبلية للمجتمع المصري"، المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق تحت عنوان: العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع، 4-5 أبريل 2009، جامعة المنصورة، مصر، ص: 13.

اللازمة لتحسين المحاصيل الزراعية، ونص الإعلان النهائي الصادر عن المؤتمر والذي " أكد مجددا على دور الزراعة والأمن الغذائي كأولويتين في عالم التنمية وعنصرين رئيسيين مطروحين على جدول الأعمال السياسي الدولي"، ويأت هذا الإعلان عقب ثلاث عقود من الزمن على الأقل من تضائل المعونات الرسمية لقطاع الزراعة مما يبلغ 17% عام 1980 إلى 3% عام 2006⁽¹⁾.

6- الإفادة من توظيف الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة بقصد مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة بدلا من الاتجاه لتعويض النقص عن طريق استخدام المحاصيل الزراعية في تصنيع الوقود الحيوي⁽²⁾.

7- على المدى القصير أعلن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أبريل 2008 عن استعداده لإعادة تخصيص ما يصل إلى 200 مليون دولار أمريكي من القروض والمنح الموجودة أصلا من أجل تقديم دعم فوري للإنتاج الزراعي في العالم النامي، في مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض مخزوناتها، وستمكن هذه الأموال المزارعين الفقراء من الحصول على المدخلات الأساسية مثل: البذور والأسمدة لمساعدتهم في الاستعداد للموسم الزراعي المقبل، ولوضع أساس لتحقيق زيادات مستمرة في الإنتاج في المواسم اللاحقة وتعتبر المساعدة من خلال هذه الأموال مختلفة عن الإغاثة في حالات الطوارئ، والمعونة الغذائية، وشبكات الأمان الاجتماعي، ولكن يمكنها أن تصاحب وتستكمل التدابير التي يتخذها الشركاء الآخرون في حالة الطوارئ.

8- يتفق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحد في أنه " لا بد من معالجة ما لحق بالزراعة في البلدان النامية من إهمال في العقود الأخيرة، ومن القيام بزيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة بغية تحقيق

¹ - أسامة بدير، مرجع سابق، ص: 21.

² - أمل عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص: 10.

نمو كبير في الإنتاجية والدخل الصافي لصغار المزارعين"، ويتمشى ذلك بوضوح مع الإطار الإستراتيجي للصندوق واستجابته المتوسطة والطويلة الأجل للأزمة الغذائية الحالية⁽¹⁾.

9- تكافتت مجموعة من الأسباب التي دعت الرغبة الدولية في الاستمرار في النقاش الجاد لمواجهة الأزمة الغذائية، ومن أهم تلك الأسباب ما يلي:

- الارتفاع الكبير في أسعار معظم المنتجات الزراعية⁽²⁾.

- وبالنسبة للدول العربية فقد شهدت الأسعار المحلية ارتفاعا كبيرا نظرا للانفتاح التجاري والارتباط في استيراد العديد من السلع ومستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية، والاعتماد على بعض السلع المستوردة كسلع أساسية لتوفير الأمن الغذائي وزيادة الواردات فيها لتلبية الطلب الخارجي.

وفي نهاية المؤتمر تم التوصل إلى بيان توفيقي تم من خلاله التأكيد على متابعة تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي المنعقد في عام 1996 وعدم استخدام الغذاء للضغط السياسي والاقتصادي، الالتزام بمساعدة البلدان النامية لترسيخ الأمن الغذائي، تقديم الدعم الفوري للإنتاج الزراعي والتجارة بالمنتجات الزراعية⁽³⁾.

¹ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر"، مرجع سابق، ص: 11.

² - بلغ الرقم القياسي للأسعار فوب بين عامي 2007-2008 لأهم السلع على النحو التالي: القمح الطري 2,9% والصلب 226% والذرة 189% والأرز 163% والسكر 123% ولحوم الأبقار 135% والموز 161% وطحين فول الصويا 160% وزادت عن هذه النسب بالنسبة للحبوب الزيتية والزيوت النباتية.

³ - فاطمة أحمد محمد، مرجع سابق، ص: 103-104.

المبحث الثالث:

تحويل المنتجات الزراعية إلى وقود حيوي وتأثيره على الأمن الغذائي

لقد ازداد إنتاج الوقود الحيوي من السلع الزراعية الأساسية بسرعة خلال السنوات الأخيرة، وهذا يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط ومشاكل التلوث البيئي وتزايد الانبعاث الحراري، بالإضافة إلى سياسات الدعم التي تنتهجها الدول المتقدمة تجاه مزارعيها عن طريق زيادة الطلب على المحاصيل التي ينتجونها.

في عام 1912 صرح الألماني "رودلف ديزل" -مخترع محرك ديزل- بأن: "استخدام زيوت الخضروات في تشغيل المحركات يبدو شيئاً غير مألوف في هذه الأيام، إلا أن هذه الزيوت ستصبح ذات يوم في مثل أهمية منتجات ومشتقات البترول والفحم"، كانت هذه توقعاته آنذاك ويلاحظ في وقتنا الحالي تحقق هذه التوقعات، لتصبح الزيوت النباتية في أهمية مشتقات البترول، رغم عدم احتوائها لأي مشتقات بترولية، ويمكن استخدامها بمفردها أو بخلطها مع البنزين، وهي زيوت طبيعية وغير سامة وخالية من الكبريت.

ويتم استخدام محاصيل مختلفة لإنتاج الإيثانول والديزل الحيوي، ففيما يخص الإيثانول يتم انتاجه من محاصيل أكثرها شيوعاً (قصب السكر، الكسافا، الأرز، وبنجر السكر)، أما بالنسبة للديزل الحيوي فينتج من مواد وسيطة لعل أهمها (بنور اللفت، فول الصويا، النخيل وجوز الهند والخروع).

لقد أدى زيادة الطلب العالمي على هذه المنتجات إلى ارتفاع أسعارها مما تسبب في ارتفاع فاتورة واردات الدول المستوردة للغذاء وزيادة العجز في موازين مدفوعاتها، مما أثر سلباً على برامج وخطط التنمية فيها.

أولاً: نشأة وتاريخ استخدام أنواع الوقود الحيوي

عرف الإنسان الطاقة الحيوية -الوقود الحيوي- منذ القدم، ولو في أبسط أشكاله، خاصة لدى سكان الأرياف الذين يعتمدون عليه في الطهي، التسخين والإضاءة بحرق

الحطب والمخلفات العضوية، إذ لا يزال الوقود الحيوي التقليدي يساهم بحوالي 95% من احتياجات الطاقة في دول العالم النامي، أي أنها تعتبر مصدر طاقة لنحو 2,4 مليار شخص⁽¹⁾، واستعمل الوقود الحيوي السائل منذ ظهر صناعات السيارات، وقد صمم محرك الاحتراق الألماني "رودلف ديزل" محركه للعمل بزيوت الفول السوداني، وصمم الأمريكي "هنري فورد" نموذج سيارته الأصلي نوع "تي" وهي السيارة التي أنتجت خلال الفترة 1903-1962 للعمل كلياً بالإيثانول، وبعد اكتشاف النفط الرخيص واستخراجه في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1859⁽²⁾ ليصبح قادراً على تلبية حاجات الإنسان من مختلف مصادر الطاقة⁽³⁾.

وخلال سنة 1974، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من تبعات خطر تدفق النفط الذي فرضته دول منظمة الأوبك على النفط، أقدم الكونغرس آنذاك على إصدار بعض التشريعات للترويج للإيثانول المصنوع من الذرة كوقود بديل، وقد أعطى الاستغناء التدريجي عن الرصاص في سبعينات وثمانينات القرن الماضي دفعة إضافية لصناعة الإيثانول، وساعدت في هذا المجال سلسلة من الإعفاءات الضريبية والدعم.

وقد عملت شركة Archer Daniels Midland منذ أواخر الستينات، على خلق قيمة السلع السائبة بتحويلها إلى منتجات منعة يمكنها فرض أسعار عالية، وخلال سنة 1980 وصل إنتاج الشركة 175 مليون غالون إيثانول سنوياً، بحيث استطاعت هذه الشركة أن تحتل الصدارة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2006 كأكبر منتج للإيثانول⁽⁴⁾. ومع حدوث أزمة النفط سنة 1973 و سنة 1979 أدى ذلك إلى اهتمام متزايد بالوقود

¹ - نهلة أحمد أبو العز، "صناعة الوقود الحيوي وأسعار المواد الغذائية في دول حوض النيل"، مجلة المستقبل العربي، عدد: 432، شباط 2015، ص: 63.

² - كولن كويسيل وآخرون، "تهاية عصر البترول -التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل"، ترجمة عدنان عباس علي، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004، ص: 40.

³ - محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص: 3.

⁴ - محمد عصام اليماني، "الوقود الحيوي وتحديات الزراعة والغذاء والطاقة"، المؤتمر الرابع حول التقنيات الحديثة في الزراعة، كلية الزراعة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2009، ص: 898.

الحيوي من قبل الحكومات والأكاديميين، كما أدت الأزمة العكسية سنة 1986 إلى انخفاض أسعار النفط وانخفاض الاهتمام بالوقود الحيوي.

لكن مع سلوك أسعار النفط اتجاهها تصاعديا منذ منتصف سنة 2000، وتزايد المخاوف بشأن ما يعرف بإشعاعات الصوبة الزجاجية (ارتفاع درجة حرارة العالم)، فضلا عن عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، فقد دفعت تلك الأسباب آنذاك للاهتمام مجددا بالوقود الحيوي⁽¹⁾.

وتزايد هذا الاهتمام بحدة منذ أن بلغت أسعار النفط 40 دولارا للبرميل في منتصف سنة 2004، ليقفز إلى أكثر من 100 دولار منذ عام 2010، حيث بدأت الجدوى الاقتصادية في إنتاجه من بعض الآبار في التزايد مع تصاعد أسعاره⁽²⁾.

ثانيا: مفهوم الوقود الحيوي وأنواعه

1- مفهوم الوقود الحيوي:

يمكن تعريف الوقود الحيوي على أنه الوقود المستخرج من الكتلة الحيوية سواءا للنقل أو لأغراض الحرق، ويمكن أن ينتج من المنتجات الزراعية والحرجية، أو من النفايات والمخلفات الصناعية⁽³⁾، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي⁽⁴⁾.

وهناك طرق عديدة لإنتاج الوقود الحيوي تختلف باختلاف المواد والمحاصيل الوسيطة أو العمليات اللازمة لإنتاجه من تحلل أو تخمير كيميائي، إذ أنه من الممكن ان يكون مشتقا من المنتجات الزراعية أو النفايات أو من مخلفات المدن ومخلفات الصناعة... وغيرها،

¹ - "الوقود الحيوي"، دراسة من إعداد فريق من خبراء الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف الليبية، مارس 2007، طرابلس، ليبيا.
<http://matahan.com/online/usere/pdf/Biofuel.pdf>

² - فاطمة أحمد محمد، مرجع سابق، ص: 63.

³ - Annie Du Fey, Biofuels Production, **Trade and Sustainable Development: Emerging Issues, Environmentabl Economics Programme**/Sustainable Markets Group, UK, London, 2006, p: 3.

⁴ - موسى الفياض وعبير أبو مازن، "الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص"، المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009، ص: 1.

وعموماً يأخذ الوقود الحيوي عدة أشكال لعل أهمها ثلاثة، إما صلب ويتمثل في مخلفات النباتات كافة، أو سائل مثل الإيثانول والديزل والزيوت النباتية، أو غازي ويتمثل في غاز الميثان المستخرج من تحلل النباتات والمخلفات وروث الحيوانات⁽¹⁾.

2- أنواع الوقود الحيوي:

كما سبقت الإشارة أثناء تناول مفهوم الوقود الحيوي ومشتقاته، فقد يكون تصنيفه حسب المصدر والنوع، وقد يكون صلباً، أو سائلاً، وقد يكون أولي (غير مصنع) أو ثانوي (مصنع).

2-1-1 وقود أولي وثانوي:

2-1-1-1 وقود حيوي أولي: مثل خشب الوقود والرقائق والكريات الخشبية، وفي هذا النوع من الوقود تستخدم المادة العضوية بشكلها الطبيعي، دون إدخال أي تغييرات عليها وهذا الوقود يُحرق مباشرة، ويستخدم عادة في الطهي والتدفئة أو الكهرباء.

2-1-1-2 وقود حيوي ثانوي: ويأخذ أحد شكلين إما صلب أو سائل، أما الصلب مثل الفحم النباتي، أو على شكل سائل مثل الإيثانول وزيت الديزل الحيوي والنفط الحيوي، أو على شكل غازي مثل الغاز الحيوي والغاز التركيبي، والهيدروجين، ومن الممكن استخدامه على نطاق واسع من التطبيقات، مثل النقل والعمليات الصناعية ذات درجات الحرارة العالية⁽²⁾.

2-2 الإيثانول:

يُصنع الإيثانول من قصب السكر والذرة والقمح والشمندر ويستعمل كوقود لوسائل النقل في الوقت الحاضر، وتعتبر البرازيل الدولة الأولى عالمياً في إنتاج الإيثانول من قصب السكر، تليها الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخلصه من الذرة، وبالرغم من أن المنتج واحد

¹-IEA, International Energy Agency, "**Energy Essentials Biofuel Production**", 2007, pp: 1-2.
Available at: www.iea.org/techno/issentials2.pdf

²- منظمة الأغذية والزراعة، "الوقود الحيوي: الأفاق والمخاطر والفرص"، حالة الأغذية والزراعة، 2008، ص: 11.

إلا أن هناك فروقات في طرق التصنيع وتباين في اقتصاديات الإنتاج والاستعمال والآثار البيئية والاجتماعية.

ويستعمل في البرازيل نصف كميات قصب السكر لإنتاج الإيثانول والتي تقدر بحوالي 10% من المنتج العالمي⁽¹⁾، وخلال سنة 2012 أنتجت نحو 22,5 بليون لتر وهو ما يمثل حوالي 29% من الإنتاج العالمي، وتسعى البرازيل لتزويد السوق المحلية بالسكر والحفاظ على حصتها الحالية من السكر والإيثانول الحيوي في السوق العالمية من العرض لحوالي 50% من أسطول المركبات وتوريد الكميات المطلوبة التي حددتها الولايات المتحدة الأمريكية من الوقود المتجدد عام 2020⁽²⁾. وخلال عام 2014 أثبتت منتجي الإيثانول الأمريكيين أن سجلات صناعة الإيثانول غير مطابقة للواقع ولا بد أن تلغى رداً على الاستخدام المحلي غير المسبوق من جهة وارتفاع الطلب العالمي من جهة أخرى، كما أن مصانع الإيثانول في 29 ولاية قيدت في السجلات خروج 14,3 مليار غالون من الإيثانول عام 2014، وهذا يفوق الرقم القياسي المنصوص عليه في عام 2011 والمقدر بـ: 13,9 مليار غالون. وبعد الظروف المناخية القاسية لسنتي 2012 و 2013، يتمتع منتج الإيثانول خلال سنة 2014 بوفرة الحبوب وبأسعار معتدلة، كما أن زيادة إنتاجه أدت إلى انخفاض أسعاره مع ظهور عملاء جدد في السوق العالمية، والأكثر من ذلك ولأول مرة بدأت مرافق إنتاج الإيثانول من السليلوز، مما جعل سنة 2014 واحدة من السنوات الأكثر نجاحاً وإثارة وربحية في تاريخ صناعة الإيثانول⁽³⁾.

¹ - محمد عصام اليمني، مرجع سابق، ص: 898.

² - Sergio Barros, "**USDA Foreign Agricultural Service**", Global Agricultural Information Network, Biofuels Annual, Annual Report 2012, Brazil, 2012.

Available at: gain.fas.usda.gov

³ - RFA, Renewable Fuels Association, "**Ethanol Industry Outlook**", Going Global, 2015, p: 2.

Available at: www.ethanolrfa.org

2-3 الديزل الحيوي:

يستخرج هذا النوع من الوقود من الحبوب الزيتية أو زيت النخيل، حيث يتم إنتاجه من خلال مزج الزيت النباتي أو الدهون الحيوانية بكحول وعامل مساعد من خلال عملية كيميائية تعرف باسم الأسترة المتعدية والمصادر الأكثر شيوعاً هي اللفت في أوروبا وفول الصويا في البرازيل وأمريكا ومن جوز النخيل وجوز الهند والجاتروفا في البلدان الاستوائية وشبه الاستوائية⁽¹⁾.

2-4 الزيت النباتي المباشر:

يمكن إنتاج هذا النوع من الوقود من مصادر متنوعة من بينها محاصيل البذور الزيتية مثل بذور اللفت، وزهرة عباد الشمس، وفول الصويا، والنخيل، كما يمكن أيضاً استخدام الدهون الحيوانية المستخلصة من صناعات تجهيز اللحوم كوقود لمركبات الديزل⁽²⁾.

ثالثاً: دوافع توجه دول العالم نحو إنتاج الوقود الحيوي

تراوحت تلك الدوافع ما بين اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية وأخلاقية، وهي كما يلي:

1- أمن الطاقة في الحاضر والمستقبل، فالوقود الحيوي ينتمي لمصادر الطاقة البديلة التي يمكن أن تساهم جزئياً في تأمين مصادر الطاقة ومواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط والتمهيد لمرحلة ما بعد النفط.

2- النهوض بالقطاع الزراعي وتنمية المجتمعات الريفية، إذ أن الترويج لإنتاج الوقود يفترض أن يساهم في إعادة صياغة هيكل القطاعات الزراعية من حيث إمدادات المواد الأولية الزراعية اللازمة لإنتاجه، وزيادة فرص العمل وتوليد الدخل والتخفيف من حدة الهجرة من

¹ - هالة أحمد الأمين، "الوقود الحيوي"، سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية، التقرير الرابع والعشرون، السودان، 2010، ص: 6.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "الوقود الحيوي والزراعة"، مرجع سابق، ص: 13.

الأرياف إلى المدن، مع إمكانية تأمين الحصول على الطاقة المستدامة من خلال الإنتاج والاستخدام المحلي للوقود الحيوي على نطاق المجتمعات الريفية⁽¹⁾.

3- التلوث البيئي وتأثيرات التغيرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري وذوبان الجليد، والتي تؤثر سلباً على البيئة وتحمل البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء لتكاليف باهضة للتكيف معها، واتهام النفط ومحروقاته بأنها السبب وراء تلك المشاكل، وما قدرت أمانة سر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أنه بحلول عام 2030 سيحتاج العالم ما بين 49 و 171 مليار دولار أمريكي سنوياً لتغطية تكاليف التكيف مع تغير المناخ، بحيث ستكون حصة البلدان النامية منها ما بين 28 و 68 مليار دولار أمريكي⁽²⁾.

4- أما من الناحية الفنية والهندسية، فقد أثبتت الدراسات الفنية والميكانيكية أن استخدام الوقود الحيوي يطيل من عمر المحرك، ويوفر التشحيم الذاتي لأجزاء المحرك كونه ملين للحركة، كما أثبتت الأبحاث بثباته تحت أي ظروف مناخية وأنه آمن للاستخدام المباشر وسهل في النقل⁽³⁾.

رابعاً: مخاطر إنتاج الوقود الحيوي

هناك كثير من المخاطر التي تعتبر نتيجة مباشرة لاستخدام المحاصيل الغذائية خاصة الذرة والقمح وفول الصويا في إنتاج الوقود الحيوي منها:

1- في إطار توجيه كثير من الدول إنتاجها الزراعي للآلات بدل الاستهلاك الآدمي، يعتبر هذه تهديداً واضحاً للأمن الغذائي خاصة في المدى القصير، كما يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية توجه ثلث إنتاجها من الذرة لإنتاج الإيثانول، في حين يوجه الاتحاد الأوروبي نصف إنتاجه من الزيوت النباتية لإنتاج البيوديزل خلال العقد الأول من الألفية

¹- دينا جلال، "إنتاج الوقود الحيوي في إطار الاقتصاد العالمي مع إشارة خاصة بالحالة المصرية"، بحث اقتصادية عربية، العددان 63-64، صيف-خريف 2013، ص: 36.

²- محمد راضي جعفر وعقيل عبد محمد، "الوقود الحيوي السائل بديل النفط: مفهومه وآثاره مع إشارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة"، العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، 2013، ص: 26.

³- هالة أحمد الأمين، مرجع سابق، ص: 9-10.

الثانية⁽¹⁾. في المقابل قامت قامت اندونيسيا بجرف وحرق العديد من المناطق البرية من أجل إنتاج أشجار زيت النخيل التي تستخدم في إنتاج زيت الديزل الحيوي، كما قامت ماليزيا بتحويل العديد من الغابات إلى مزارع لإنتاج زيت النخيل، حيث أصبحت تعاني من انحسار مساحات الأراضي غير المستصلحة، أما في البرازيل نجد تعديلات على نهر الأمازون لزراعة قصب السكر الذي يوفر الوقود لمعظم السيارات هناك⁽²⁾.

2- رغم محدودية أهمية الوقود الحيوي من حيث إمدادات الطاقة العالمية، إلا أن له تأثيرات واسعة على أسواق السلع الزراعية الأساسية العالمية، ورغم أن إنتاجه يتيح فرصا للطلب على السلع الأساسية الزراعية، لكن ينتج عنه في المقابل مخاطر لقطاع الأغذية والزراعة، ففي كثير من الأحيان من الممكن أن يؤدي الطلب على الوقود إلى انحسار الاتجاه المتدني في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية، الذي أدى إلى انخفاض النمو الزراعي في كثير من مناطق العالم النامي خلال العقود الأخيرة، وقد يتيح الوقود الحيوي بصفته هذه فرصة للبلدان النامية، حيث يعتمد حوالي 75% من فقراء العالم على الزراعة لكسب عيهم. ويمكن أن يسفر الطلب على الطاقة عن ارتفاع الأسعار الزراعية والإنتاج والنتاج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الطاقة في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى زيادة دعم النمو الاقتصادي وإدخال تحسينات طويلة الأجل على الأمن الغذائي⁽³⁾.

3- كما توجد علاقة بين إنتاج الوقود والمياه، خاصة وأن أزمة المياه ربما تفوق في أهميتها وآثارها أزمة إمدادات الطاقة، ونتيجة لذلك تتولد لدينا أزمة المياه الصالحة للاستعمال ولعل أهم الجوانب السلبية المتوقعة لهذه الأزمة تصاعد النزاعات حول الموارد المائية بسبب تزايد الحاجة للمياه، سواءً لاستخدامها في ري محاصيل الذرة وقصب السكر المنتجة للطاقة، أو في عملية إنتاج الوقود الحيوي ذاتها، إذ يتطلب ري محاصيل الوقود الحيوي كميات كبيرة

¹ - دينا جلال، مرجع سابق، ص: 47.

² - هالة أحمد الأمين، مرجع سابق، ص: 10.

³ - منظمة الأغذية والزراعة، "الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص"، مرجع سابق، ص: 6-7.

من المياه، فمثلاً: إنتاج غالون من الإيثانول من الذرة يتطلب ما بين 3,5 إلى 6 غالونات من المياه الصالحة للشرب. أما الاحتياج من المياه لإنتاج الذرة التي تكفي لإنتاج غالون واحد من الإيثانول فتقدر بحوالي 870 غالون⁽¹⁾، بناءً على هذا يتوقع "المعهد العالمي لإدارة موارد المياه في دراسة حديثة له، ان تواجه كل من الصين والهند على سبيل المثال شحا من مصادر المياه بحلول عام 2030، إذا ما استمرت في خططهما الحالية لإنتاج الوقود الحيوي⁽²⁾.

خامساً: التوقعات المستقبلية لقطاع الوقود الحيوي

تتوقع وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency (IEA أن يحدث توسع كبير في دور الوقود الحيوي السائل في إجمالي قطاع النقل، رغم أنه إذا نظرنا إلى الوقود الحيوي السائل من حيث إجمالي الاستخدام الكلي للطاقة وكذلك الاستخدام الكلي لأغراض النقل فإنه يظل محدوداً نسبياً⁽³⁾. بحيث أن الطلب العالمي على الطاقة يتوقع أن ينمو بنسبة 37% بحلول عام، ولكنه متباطئ بشكل ملحوظ بحيث انخفض من 2% على مدى العقدين الماضيين ويتوقع أن ينخفض إلى 1% سنوياً بعد عام 2025، وهذا نتيجة كل من التقلبات في أسعار الطاقة، والتحول الهيكلي في الاقتصاد العالمي نحو الخدمات والقطاعات الصناعية الخفيفة بالإضافة لتغيرات الطلب على الطاقة وتوزيعها عالمياً، مع استخدام ثابت للطاقة في معظم أنحاء أوروبا واليابان وكوريا وأمريكا الشمالية، وارتفاع استهلاكها في بقية قارة آسيا (60% من الإجمالي العالمي). وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وأبرز ما يميز عام 2030 عندما تصبح الصين أكبر دولة مستهلكة للنفط، لتسلك نفس نهج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ينخفض استخدام النفط إلى مستويات لم تشهدها منذ عقود، ولكن

¹ – Koplou & Track, Doug, Earth (2007), "**Biofuels-at what cost?, Gouvernment Support for Ethanol and Biodiesel in the United states**": Geneva, the International Institute for Sustainable Development (IISD), 2007, p: 26.

² – موسى الفياض وعبيد أبو مازن، مرجع سابق، ص: 10.

³ – IEA, International Energy Agency, "**world Energy outlook**", paris, 2009, p: 622.

في مثل هذا الوقت من المتوقع أن تصبح كل من الهند وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى كمحرك لنمو الطلب العالمي على الطاقة. وبحلول عام 2040 يتوقع أن يكون لدينا مزيج من إمدادات الطاقة في العالم يقسم إلى أربعة أجزاء متساوية تقريبا وهي: النفط والغاز والفحم ومصادر منخفضة الكربون، والموارد ليست عائقا خلال هذه الفترة، ولكن كل من هذه الأركان الأربعة سيواجه مجموعة متميزة من التحديات، منها خيارات السياسات وتطورات السوق التي تجلب حصة الوقود الأحفوري في الطلب على الطاقة الأولية وصولا إلى نحو ثلاثة أرباع في عام 2040، وهي ليست كافية لكبح ارتفاع ثاني أكسيد الكربون ذوا الصلة بانبعثات الطاقة، وهذا يضع العالم على مسار ثابت مع زيادة متوسط درجات الحرارة العالمية على المدى الطويل بحوالي 3,6 درجة مئوية⁽¹⁾.

كما تتوقع ذات الوكالة لتحقيق سيناريوهات إنتاج الوقود الحيوي طويلة الأجل، حدوث زيادة في حصة الأراضي المخصصة لزراعة المحاصيل التي تستعمل لإنتاج المواد الوسيطة للوقود الحيوي من 1% عام 2004 إلى 3,8% بحلول عام 2030 في ظل الاعتماد على الجيل الأول من الوقود الحيوي، وإلى 4,2% في إطار سيناريو يصبح فيه الجيل الثاني من التكنولوجيات متوفرا، وفي إطار هذه السيناريوهات المختلفة ستزيد الأراضي التي تستخدم مباشرة في إنتاج الوقود الحيوي، حيث تصل إلى ما يتراوح بين 14,5 و 15,7% من أراضي المحاصيل في الاتحاد الأوروبي، وبين 9,2 و 10,2% في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. (أنظر الجدول رقم: 1)

حينها سيواجه العالم حيا ل إنتاج الوقود الحيوي تحول الأراضي الزراعية الخصبة إلى أراضي منتجة لمحاصيل غذائية تحرق من أجل الوقود الحيوي وليس من أجل غذاء الإنسان⁽²⁾، كما أن إنتاج الوقود الحيوي سيزيد من ارتفاع عدد جيا ع العالم، فإنتاج 13 لتر

¹ – IEA, International Energy Agency, "world Energy outlook, paris", 2014, pp: 1-2.

² – حنان محمود عجبو، مرجع سابق، ص: 153.

إيثانول يحتاج إلى حوالي 231 كغ من الذرة، في حين أن هذه الكمية تكفي لإطعام طفل جائع في إحدى الدول الفقيرة لمدة عام كامل⁽¹⁾.

جدول رقم (1): الاحتياجات من الأراضي لإنتاج الوقود الحيوي

2030		2004		الدول
النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة				
0,4	0,2	-	-	افريقيا والشرق الأدنى
2,8	3,5	-	-	الدول النامية في آسيا
15,7	14,5	1,2	-	الاتحاد الأوروبي
2,4	3,9	0,9	-	أمريكا اللاتينية
2	3,1	-	-	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- المحيط الهادي
1	1	-	-	الدول التي تمر بمرحلة تحول
10,2	9,2	1,9	-	الولايات المتحدة الأمريكية وكندا
4,3	3,8	1	-	العالم

Source: IEA International Energy Agency, "World Energy Outlook", Paris, 2006, PP: 414-416.

1- الإنتاج العالمي المتوقع من الإيثانول:

انخفض إنتاج الإيثانول العالمي خلال عام 2012 لأول مرة منذ عام 2000، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإنتاج في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، بحيث يتوقع زيادة كبيرة في الإنتاج في كلا البلدين بحلول عام 2022، ومن المتوقع أن تزيد بنسبة 70% تقريبا مقارنة بمتوسط الفترة 2010-2012 والوصول إلى إنتاج نحو 168 بليون غالون من الإيثانول في العالم بحلول عام 2022، ومن المتوقع أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، الاتحاد الأوروبي المنتجين الرئيسيين الثلاثة في العالم.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة تحليلية تقييمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي"، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص: 94.

وخلال عام 2012 حصل ركود في إنتاج الإيثانول في الدول النامية، ويرجع ذلك أساسا إلى تخفيض المعروض منه في البرازيل وغيرها من الدول النامية مثل (الأرجنتين، الهند والبلدان الإفريقية وغيرها من دول أمريكا الجنوبية)، ومن المتوقع أن يزيد من 42 بليون غالون عام 2012 إلى 72 بليون غالون عام 2022 في البرازيل، 80% من هذه الزيادة يمثلها جانب العرض وجزء كبير مما تبقى قادمة من الصين⁽¹⁾.

2- الإنتاج العالمي المتوقع من الديزل الحيوي:

عرف إنتاج الوقود الحيوي في البلدان النامية (البرازيل، اندونيسيا، تايلاند وماليزيا) زيادة طفيفة خلال السنوات الأخيرة عكس الإيثانول مع هذا الأخير للانخفاض القوي الذي عرفه سنة 2011. إجمالي إنتاج الديزل الحيوي من المتوقع أن يبقى ثابتا خلال عام 2013 بنحو 10 بليون غالون، ليرتفع بعد ذلك إلى 14 بليون غالون بحلول عام 2022⁽²⁾، وسيظل الاتحاد الأوروبي يسيطر على الإنتاج، تليه الولايات المتحدة الأمريكية، مع حدوث نمو كبير أيضا في كل من البرازيل، الأرجنتين، اندونيسيا وماليزيا⁽³⁾.

بصفة عامة يتطلب إنتاج الوقود الحيوي بطريقة مستدامة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا تدابير على صعيد السياسات في المجالات العامة التالية⁽⁴⁾:

1- حماية الفقراء وعديمي الأمن الغذائي، كون السياسات المتبعة باهضة التكلفة، بل إن تقديرات إعانات الوقود الحيوي السائدة مرتفعة مقارنة بدوره في الإمدادات العالمية كونه مازال محدودا نسبيا، وحتى مع ارتفاع أسعار النفط يبدو أن إيثانول قصب السكر البرازيلي، بالنسبة للمنتجين الرئيسيين، هو وحده القادر على المنافسة مع أنواع الوقود الأحفوري المناظرة له بدون إعانات.

¹ - OECD, FAO, **Agricultural Outlook**, 2013, pp: 109-110.

² - OECD, FAO, **Agricultural Outlook**, op cit, p: 110.

³ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة تحليلية تقييمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي"، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص: 94.

⁴ - موسى الفياض وعبير أبو مازن، مرجع سابق، ص: 4-5.

2- ضمان الاستدامة البيئية، فرغم المكاسب البيئية التي يمكن أن تحققها الطاقة الحيوية، فإن إنتاجها ينطوي أيضا على إمكانية تضرر البيئة، وتأثير التوسع في إنتاج الوقود الحيوي على الأراضي والموارد المائية، وعلى التنوع البيولوجي هو محور تركيز اهتمام متزايد، فضلا عن مسألة كيفية ضمان استدامة البيئة.

3- الاستفادة من فرص التنمية الزراعية والريفية.

4- إعادة النظر في السياسات القائمة بشأن الوقود الحيوي.

5- جعل النظام الدولي نظاما داعما لتنمية الوقود الحيوي تنمية مستدامة.

سادسا: تحليل العلاقة بين الأمن الغذائي وإنتاج الوقود الحيوي

تسعى مختلف دول العالم خاصة النامية منها لتحسين أمنها الغذائي إذ يعتبر هدفا أساسيا في سياساتها وبرامجها التنموية، خاصة في ظل ارتباطه ببعض المفاهيم الأخرى سياسية كانت أو اجتماعية أو بيئية، وما لبث الأمن الغذائي حتى اقترب بالأمن الطاقوي، ففي حيت يقارب -أو يتعدى- عدد جياح العالم المليار نسمة، ولا يجدون ما يسدون به رمق جوعهم، هناك كثير من دول العالم تحرق آلاف الأطنان من المنتجات الزراعية لتحويلها إلى وقود حيوي بحجة ارتفاع أسعار المواد الطاقوية الأحفورية وتسببها في أضرار للبيئة، وتحت تلك الذريعة تنتقل لإنتاج الطاقة الحيوية بهدف ضمان استدامة اقتصادية وتحقيق ديناميكية النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

1- الوقود الحيوي والزراعة

يعتبر القطاع الزراعي قطاع استراتيجي هام يقع عليه عبء ضخم في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الأخرى، ومسئول عن تغطية حاجة الاستهلاك المحلي من الغذاء وتحقيق فائض يمكن تصديره للخارج⁽¹⁾. ويرتبط الوقود الحيوي ارتباطا

¹ - محمود السيد منصور وآخرون، "التركيب المحصولي المصري في ظل المخاطر والمتغيرات المحلية الدولية"، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 4 أكتوبر 2009، ص: 2.

وثيقا بالقطاع الزراعي وخاصة الجيل الأول منه، وتتراوح تقديرات الطلب لأغراض إنتاج الوقود الحيوي من 3 إلى 30% من المنتجات الزراعية عالمياً⁽¹⁾، ففي الاتحاد الأوروبي مثلاً يحتل القمح الصدارة في المواد الزراعية الوسيطة المستعملة في إنتاج الإيثانول الحيوي بنسبة 70%، يليه الشعير بنسبة 15% ثم الذرة بنسبة 10% يليها الجاودار بنسبة 5%، أما بالنسبة لإنتاج الديزل الحيوي تحتل بذور اللفت الصدارة في إنتاجه بنسبة تقدر بنحو 79%، يليها فول الصويا بنسبة 18%، ثم زهرة عباد الشمس بنسبة 3%⁽²⁾.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ينتج الإيثانول الحيوي بنسبة 97% من الذرة والباقي من مواد زراعية وسيطة أخرى، أما الديزل الحيوي ينتج من فول الصويا بنسبة 8,2%، يليه زيت الكالونا بنسبة 13% والباقي يستخلص من زيوت أخرى، أما في البرازيل فيعتمد إنتاج الإيثانول الحيوي بالدرجة الأولى على قصب السكر⁽³⁾.

ونتيجة لذلك الترابط فإن صناعة الوقود الحيوي بدأت تلقي بظلالها على القطاع الزراعي في مختلف دول العالم خاصة الدول الرائدة في صناعته، بحيث أصبح القطاع الزراعي يحظى باهتمام بالغ من حيث تطويره، ورفع الحصص التمويلية المخصصة له فضلاً عن تطوير التكنولوجيات المستخدمة في عملياته، خاصة وأن الوقود الحيوي يزيد من حجم الضغوط المفروضة على القطاع الزراعي والمتمثلة في توفير الغذاء للأسر والعائلات إلى ضرورة توفير المواد الغذائية الوسيطة المستعملة في صناعة الوقود الحيوي. وظهر الطلب على المواد الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي وارتفاعه المستمر يزيد من حجم الطلب الكلي عليها، مما يؤدي إلى زيادة الاضطرابات في أسواق المواد الزراعية العالمية⁽⁴⁾.

¹ - محمد راضي جعفر، مرجع سابق، ص: 36.

² - Amela Ajanovic : "**Biofuels versus food production: Does biofuels production increase food prices?**", 2010, p: 2.

http://www.eeg.tuwien.ac.at/eeg.tuwien.ac.at_pages/publications/pdf/AJA_PAP_2010_3.pdf

³ - www.globalrfa.org

⁴ - كريم بودخدوخ والباس حناش، "أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية"، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة سكيكدة، 7-8 ديسمبر 2011، ص: 12.

وكمثال توضيحي حول ما يتطلبه انتاج الوقود الحيوي السائل من محاصيل زراعية، يتطلب ملاً خزان سيارة رباعية الدفع سعة 100 لتر من الإيثانول 233 كغ من الأرز أو 250 كغ من الذرة أو 294 كغ من القمح، أما من المحاصيل الأخرى قد نحتاج إلى أضعاف من الكميات السابقة وهي كميات قد تكفي أو تزيد لإطعام جائع لمدة عام كامل في دولة فقيرة⁽¹⁾. (أنظر الجدول رقم: 2)

جدول رقم (2): الاحتياجات من المواد الغذائية لانتاج 100 لتر من الوقود الحيوي

اسم المحصول	تقديرات عالمية وقطرية	الوقود الحيوي المستخلص	كفاءة التحويل لتر/طن	الاحتياج من المحصول (كغ)
بنجر السكر	عالمية	الإيثانول	110	909
قصب السكر	عالمية	الإيثانول	70	1429
قصب السكر	البرازيل	الإيثانول	74,5	1342
الذرة	عالمية	الإيثانول	400	250
الذرة	الولايات المتحدة	الإيثانول	399	251
الذرة الرفيعة	عالمية	الإيثانول	380	263
الأرز	عالمية	الإيثانول	430	233
القمح	عالمية	الإيثانول	340	294
زيت النخيل	ماليزيا	الديزل الحيوي	230	435
زيت النخيل	أندونيسيا	الديزل الحيوي	230	435
فول الصويا	الولايات المتحدة	الديزل الحيوي	205	488
فول الصويا	البرازيل	الديزل الحيوي	205	488

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص"، التقرير السنوي حالة الأغذية والزراعة، 2008، ص: 16.
- محمد راضي جعفر وعقيل عبد محمد، "الوقود الحيوي السائل بديل النفط: مفهومه وآثاره مع إشارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة"، العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، 2013، ص: 36.

¹ - محمد راضي جعفر، مرجع سابق، ص: 35-36.

2- دور الوقود الحيوي في ارتفاع أسعار المواد الغذائية:

شهد العالم ارتفاعا غير مسبوق في أسعار كل المواد الغذائية كانت بداياته في النصف الثاني من 2007 وامتد حتى الشهور الأولى من 2008⁽¹⁾، حيث وصلت الأسعار إلى أرقام قياسية، ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) فإن الرقم القياسي لأسعار الغذاء ارتفع في المتوسط بين عامي 2005 و 2006 بنسبة 8%، وبنسبة 24% بين عامي 2006-2007، وتقدر الزيادة لمتوسط الرقم القياسي للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2008 بحوالي 53% مقارنة بنفس الفترة من عام 2007، وقد قدرت نسبة الزيادة في الأسعار خلال الربع الأول من هذا العام بنحو 97% للزيوت النباتية، 87% للحبوب، 58% للألبان ومشتقاتها، كما استمرت أسعار اللحوم والسكر في الزيادة ولكن بنسب أقل.

وتعتبر سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية من السلع التي شهدت ارتفاعا مستمرا في أسعارها نسبيا منذ أواخر عام 2006، حيث ازدادت أسعار القمح بنسبة 90% وأسعار فول الصويا بنسبة 80%⁽²⁾، ويشكل ارتفاع أسعار المواد الغذائية تهديدا خطيرا لغرض الحصول على الأغذية الأساسية ولاسيما الحبوب خاصة في البلدان المستورد الصافية للأغذية⁽³⁾.

في المقابل شهدت الفترة 2006-2008 زيادة حادة في إنتاج الوقود الحيوي، حيث بلغت نحو 20 مليار لتر سنويا، من أكثر من 60 مليار لتر إلى أكثر من 80 مليار لتر، وتزامنت هذه الزيادة مع الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية، وسرعان ما صاحبها احتجاجات في كثير من دول العالم النامي.

¹ - عصام اليماني، مرجع سابق، ص: 901.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي"، الخرطوم، جانفي 2009، ص: 2.

³ - الأمم المتحدة، "التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياسية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية"، مجلس التجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية- الدورة الخامسة، جنيف، 20-21 مارس، 2013، ص: 26.

وخلال الفترة 2001 ازداد الإنتاج العالمي للوقود الحيوي بمقدار خمسة أضعاف، من أقل من 20 مليار لتر سنويا في عام 2001 إلى أكثر من 100 مليار لتر سنويا في عام 2011، وأدى الحظر المفروض على ميثيل ثالث بوتيل الإيثير في الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام إيثانول الذرة كبدل عن الوقود المعزز للأوكتان الذي تتوفر له مقومات الاستدامة، وأفضت أهداف الاتحاد الأوروبي المتوسطة الأجل (2020) إلى توقع استخدام الديزل الحيوي من البذور الزيتية واستيراده على نطاق واسع، وأدى استخدام المحركات المتعددة الوقود في السياسات الجديدة في البرازيل إلى توسيع سريع في سوق الإيثانول الحيوي⁽¹⁾.

ويرتبط ملف الوقود الحيوي ارتباطا وثيقا بملف الغذاء، فإنتاج الوقود الحيوي يستهلك كميات هائلة من المحاصيل الزراعية التي كان يفترض أن توجه لتغذية البشر، فبحلول عام 2021 سيستخدم ما لا يقل عن 13% من الإنتاج العالمي للحبوب الخشنة، وأكثر من 15% من إنتاج الزيوت النباتية، ونحو 30% من الإنتاج العالمي من قصب السكر، في إنتاج الوقود الحيوي⁽²⁾.

كما تؤكد العديد من الدراسات كيف أن التحول من في استخدام المنتجات الزراعية إلى إنتاج الوقود الحيوي أدى إلى ارتفاع الطلب عليها من جهة، وانخفاض المعروض منها للاستهلاك الغذائي من جهة أخرى، إذ تشير تقديرات سنة 2007 أنه تم تحويل نحو 93 مليون من القمح والحبوب الخشنة إلى إنتاج الإيثانول الحيوي بما يعادل ضعف ما تم تحويله خلال سنة 2005 وحضيت الولايات المتحدة الأمريكية بالنصيب الأكبر من الذرة الموجهة لصناعة الإيثانول الحيوي التي قدرت آنذاك بنحو 81 مليون طن سنة 2007⁽³⁾.

¹ منظمة الأغذية والزراعة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، "الوقود الحيوي والأمن الغذائي"، تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، جوان 2013، روما، ص: 83.

² نور الدين جواوي وعمر عزوي، "الأمن الغذائي واقتصاديات الطاقة الحيوية في ظل الاحتباس التجاري في السوق العالمية- دراسة الاستراتيجية الدولية للفترة بين عامي 2000-2030"، مجلة الباحث، عدد: 14، 2014، ص: 183.

³ Govinda Timilsina and Ashish Shrestha, "Biofuels : Markets, Targets and Impacts", the world bank policy research working paper, N° 5364,2010, pp:18-19.

ونظرا لاختلاف النماذج المستعملة في الحصول على التقديرات الموضحة لأثر تحويل المنتجات الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي على أسعارها في الأسواق العالمية، فقد اختلفت النتائج حول هذا الأثر، إلا أن معظمها في النهاية كان يؤكد دور إنتاج الوقود الحيوي في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهناك خمس خصائص تفسر أسباب صعوبة تحليل الروابط بين الوقود الحيوي وارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي وهي:

1- بعد الآثار جغرافيا عن العوامل، بحيث ينتج جزء كبير من الوقود الحيوي في البلدان الآمنة غذائيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبرازيل، في حين تظل باقي دول العالم النامي التي توصف بكونها مستوردا صافيا للغذاء تتأثر بتقلبات الأسعار العالمية للأغذية.

2- نتيجة لتنوع المواد الزراعية الوسيطة التي تدخل في إنتاج الوقود الحيوي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبرازيل، فمن الصعب التوصل إلى استنتاجات بشأن سوق معينة عن طريق استقراءها من سوق أخرى.

3- من الصعب إجراء تقييم مشترك للتأثيرات على الأجلين القصير والبعيد، ففي حين تزامن ارتفاع أسعار الأغذية في الفترة 2007-2008 مع الارتفاع الحاد في إنتاج الوقود الحيوي يشير إلى آثار إيجابية مثل تحفيز الاستثمار الزراعي، وزيادة الدخل الزراعي وزيادة فرص العمل لدى السكان الريفيين.

4- لا يعتبر إنتاج الوقود الحيوي عاملا وحيدا مسئولا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية إذ أن هناك عوامل أخرى تساهم في ذلك ولعل أهمها المضاربة في أسواق السلع الغذائية.

5- تأثير الوقود الحيوي على استهلاك الأغذية بين الفقراء لا يتركز فقط على قوة الزيادة في الأسعار المنخفضة يمكن أن تخفي ورائها تأثيرا على الجوع لأن التأثير الضعيف للأسعار يمكن ببساطة أن يعكس انخفاضا كبيرا في استهلاك الأغذية⁽¹⁾.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "الوقود الحيوي والأمن الغذائي"، مرجع سابق، ص ص: 84-85.

وقد أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى حدوث احتجاجات سياسية وأعمال شغب في عدة بلدان من العالم خاصة النامية منها مثل: (هايتي، غينيا، اندونيسيا، موريتانيا، المغرب و المكسيك، الفلبين والسنغال واليمن، وردا على ذلك أقدمت حكومات عدة دول إلى زيادة الإعانات الغذائية وفرض الرقابة على الأسعار والقيود على الصادرات، وتخفيض الرسوم على الواردات الغذائية، وقد فرضت روسيا 40% على صادرات، أي عمليا وقف للصادرات، وبطأت الأرجنتين الصادرات بالرغم من أنها عادة مصدر رئيسي للقمح، وضعت فيتنام وهي عادة ثاني أكبر مصدر للأرز بعد تايلاند، صادرات الأرز، على الأقل حتى وصول المحصول الجديد إلى السوق، تؤدي هذه القيود التجارية إلى تخفيض العرض المتوفر في السوق العالمي وتدفع الأسعار العالمية لهذه الحبوب للأعلى، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة عدم استقرار الأسعار العالمية⁽¹⁾.

²- عصام اليماني، مرجع سابق، ص: 903.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

- تعثر المفاوضات بشأن الملف الزراعي في مختلف جولات الاتفاقية العامة والتعريفات والتجارة، بسبب استمرار الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في دعم مزارعيها وفي فرض الحماية على منتجاتها الزراعية وهو ما يتنافى مع مبادئ هذه المنظمة، ويساهم في تصاعد الأزمة الزراعية في العالم والتي تنعكس مباشرة على إمدادات الغذاء، إذ تساهم في انخفاض المعروض من السلع الزراعية الأساسية وما يعقبه من تقليص في الصادرات وارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية؛

- استمرار حدة أزمة الغذاء العالمية سيكون له آثار سلبية على الدول النامية، فمن الناحية الاقتصادية سترتفع فواتير استيراد الغذاء لهذه الدول، مما يجعلها تعاني من تبعية اقتصادية للدول المتقدمة؛

- تصاعد أزمة الغذاء العالمية، يؤثر على القرارات السيادية للدول خاصة في ظل الانخفاض الحاد للأسعار العالمية للنفط، ولجوء أغلب الدول للسحب من احتياطياتها الدولية؛

- لأزمة الغذاء العالمية آثار اجتماعية على رأسها انتشار الجوع والفقر؛

-توجيه جزء من المنتجات الزراعية للآلات بدل الاستهلاك البشري، يعتبر تهديدا واضحا للأمن الغذائي خاصة في المدى القصير، وسيصبح العالم آنذاك ينتج لأغراض الطاقة وليس من أجل غذاء الإنسان، مما يساهم حتما في ارتفاع عدد جياع العالم وما يترتب عليه من أزمات حادة تتجم عنها حروب أهلية خاصة في دول العالم النامي.

الفصل الثاني

مقومات الأمن الغذائي العربي

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي في أي دولة هو المصدر الأساسي للغذاء، وتتربع الدول العربية مجتمعة على رقعة جغرافية واسعة، كما تتميز بمواردها الطبيعية الوفيرة، وبوفرة نسبية في العمالة، وهي مقومات تساهم في تحسين الأمن الغذائي العربي وتقليل فاتورة استيراد الغذاء.

تسعى الدول العربية جاهدة عن طريق الإنتاج المحلي لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء، بهدف سد فجوة الإنتاج والاستهلاك، فهناك دول تمتاز بخصوبة أراضيها وإنتاجها الوفير مثل السودان والجزائر والمغرب ومصر، ودول أخرى تمتاز بوفرتها المالية مثل الدول النفطية، ورغم ذلك لا يزال هناك قصور واضح من طرف الدول العربية للنهوض بقطاعها الزراعي لتوفير متطلبات السكان من الغذاء.

فتطوير القطاع الزراعي وتحديثه وإدخال المكننة والطرق العلمية الحديثة في الإنتاج سيساهم في رفع كفاءته، كما أن الاعتماد على البحوث والتطوير سيرفع كفاءة المورد البشري ويجعلها أكثر إنتاجية، ولعل من الأسباب الرئيسية وراء الاضطرابات السياسية الأخيرة التي اجتاحت المنطقة العربية هو انخفاض مستويات المعيشة وما صاحبه من جوع وفقير، ولتشخيص وضعية القطاع الزراعي العربي ارتأينا أن نعتمد على النقاط التالية:

المبحث الأول: المقومات الطبيعية والبشرية.

المبحث الثاني: الإنتاج النباتي في الوطن العربي.

المبحث الثالث: الإنتاج الحيواني في الوطن العربي.

المبحث الأول:

المقومات الطبيعية والبشرية

جاء الفصل الأول من الدراسة تحت عنوان الزراعة ومشكلة الأمن الغذائي وهو عبارة عن دراسة نظرية تمهيدية تم التطرق من خلالها إلى الملف الزراعي في ظل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فضلا عن بيان مشكلة الغذاء وأسباب حدوثها، بالإضافة إلى إبراز الآثار الناتجة عن تحويل المنتجات الزراعية إلى وقود حيوي على الأمن الغذائي العالمي.

يعد القطاع الزراعي من الأنشطة الاقتصادية المهمة في معظم الدول العربية من حيث مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوظيف اليد العاملة، بالإضافة إلى كونه مصدرا رئيسيا لمعيشة نسبة كبيرة من السكان، وبعد هذا القطاع المصدر الرئيسي لتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية⁽¹⁾.

أولا: الموارد الطبيعية

يزخر الوطن العربي بعدة مؤشرات للأمن الغذائي والتي تختلف من دولة لأخرى، وسيتم لهذه التطرق لها بقليل من الشرح والتحليل غير المخل.

1- الأراضي الزراعية: قدرت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية عام 2014 بحوالي 140 مليون هكتار أي ما يقارب 11% من المساحة الإجمالية⁽²⁾، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة خلال سنة 2014 بحوالي 70,1 مليون هكتار.

قدرت مساحة الأراضي الخاصة بالمحاصيل المستديمة عام 2015 بحوالي 9,6 مليون هكتار، أي بمعدل انخفاض يقدر بنحو 2,2% مقارنة بسنة 2014، في حين بلغت

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2005، ص: 1.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2016، ص: 75.

مساحة الأراضي المتروكة دون استغلال (بور) بنحو 17 مليون هكتار⁽¹⁾ أي بانخفاض قدره 2,4% بالمقارنة مع العام السابق، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم كفاية مياه الري أو الأمطار أو ترك تلك المساحات لاستعادة خصائصها وقدرتها على الإنتاج، ويتركز حوالي 85% من مساحة الأراضي الزراعية المطرية في الوطن العربي في أربع دول عربية وهي الجزائر والمغرب والسودان وسوريا، في حين ينحصر 81% من مساحة الأراضي المروية في ست دول عربية وهي مصر والعراق والسودان والسعودية والمغرب وسوريا وتساهم مساحة الأراضي الزراعية المروية بالجزء الأكبر من الناتج الزراعي والذي يقدر بحوالي 60%⁽²⁾ من قيمة الإنتاج الزراعي العربي، إذ تعتمد هذه الزراعة على أساليب ومدخلات الإنتاج الزراعي الأكثر تطورا كما تحظى بمستوى أفضل من المرافق والبنى الأساسية والخدمات الزراعية مقارنة بالزراعات المطرية التي تتميز بكونها ضعيفة في تقاناتها كما أنها لا تحظى بالاهتمام اللازم في إطار جهود التنمية والإنفاق الاستثماري والنشاط البحثي والإرشادي.

ثانيا: المراعي: تعتبر المراعي ذات أهمية بالغة في الوطن العربي كونها توفر النصيب الأكبر من الموارد العلفية للماشية، بالإضافة لمساهمتها في توظيف نسبة كبيرة من العمالة الزراعية، فضلا عن كونها تلعب دورا أساسيا في المحافظة على البيئة وحمايتها، هذا بالإضافة إلى دورها في الحفاظ على الموارد الطبيعية والمياه وتحقيق التوازن المناخي.

يتمركز الوطن العربي بين خطي 1700 شرق وبين خط الاستواء إلى 35,26 شمالا، أي أنه يشغل شمال إفريقيا والجزء الجنوبي الغربي من آسيا، أما الموارد الرعوية

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد 36، الخرطوم، 2016، ص: 7.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2014، ص: 52.

الطبيعية فتتحصر في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تتراوح معدلات أمطارها بين 100-400 مم وهذه المناطق تعتبر هامشية ولا تصلح للزراعة⁽¹⁾.

تبلغ مساحة المراعي في الدول العربية 2012 حوالي 425 مليون هكتار أي ما يعادل 32% من المساحة الإجمالية للدول العربية، تتميز هذه المراعي بكونها فقيرة وذات إنتاجية محدودة إذ تعاني من التدهور الحاد بسبب الجفاف ونقص المياه بالإضافة إلى تعرية التربة وملوحتها والرعي الجائر والمبكر، وتستأثر كل من السودان والسعودية بحوالي 70 و 75% من مساحة المراعي في الدول العربية على التوالي في المقابل لا تتجاوز متوسط إنتاجية المراعي في الدول العربية 5 كلغ من اللحم للهكتار مقابل 15 كلغ في الدول النامية، ويزداد التباين إذا ما قورنت بالدول المتقدمة⁽²⁾.

وتتمثل مجالات تطوير وتجديد المراعي الطبيعية في حماية مساحات محدودة من الأراضي الرعوية في مواقع مختلفة يمنع فيها الرعي لفترات معينة لحين تحسين غطائها النباتي، ثم يسمح برعيها دوريا في مواسم وسنوات الجفاف، بالحمولات الحيوانية المناسبة⁽³⁾، كما أن استخدام نظم إدارة الرعي كما ينبغي إقامة منظمات رعوية لتعزيز القدرات والمسؤوليات المحلية في مجال الإدارة⁽⁴⁾ وعلى السياسة الرعوية أن تسعى وبكل الطرق الفنية والقانونية لتأمين حماية أراضي وبيئة المراعي من التجاوزات المختلفة، وذلك عن طريق تشكيل لجان قمع التجاوزات ومتابعة تنفيذ القوانين والتشريعات الناظمة ومصادرة الأدوات والآليات المستخدمة في عملية التجاوز⁽⁵⁾، وهذا بالإضافة إلى البحث عن سبل التغلب عن

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة حول المراعي المتدهورة في الوطن العربي والمشروعات المقترحة للتطوير"، الخرطوم، أكتوبر (تشرين أول) 1995، ص: 17.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2016، مرجع سابق، ص: 75.

³ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "الندوة القومية حول تطوير المراعي وحماية البيئة في الوطن العربي"، الخرطوم، (ماي) 1996، ص: 7.

⁴ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "الدراسة القومية حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي"، الخرطوم، سبتمبر (أيلول) 2000، ص: 20.

⁵ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "اللقاء القومي لمسئولي تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الدول العربية"، الخرطوم، سبتمبر (أيلول) 2000، ص: 50.

مختلف العقبات التي تواجه التطوير والتحديث والتطبيق السليم والفعال لحماية الموارد الرعوية وتمييزها بصورة مستدامة⁽¹⁾.

ثالثاً: الغابات: يحتل الوطن العربي موقعا جغرافيا مميزا في الكرة الأرضية، بحيث يضم بيئات ومناخات متنوعة، إذ نجد المناخ الصحراوي وشبه الجاف والجاف وشبه الرطب والمناخ الاستوائي، وقد ساعد هذا التنوع على وجود غطاء نباتي متنوع وفريد، على شكل غابات ومراعي ونباتات برية وزراعية بالرغم من انحسار مساحات الغابات في أغلب الدول العربية إلا أن هناك كم هائل من الأنواع والأصناف النباتية الغابية التي تأقلمت عبر السنين مع البيئات المختلفة والمناخات المتنوعة في وطننا العربي⁽²⁾.

تبلغ مساحة الغابات في الدول العربية عام 2014 حوالي 48,8 مليون هكتار أي ما نسبته 3,6%⁽³⁾ من المساحة الإجمالية، ويعود السبب في إلى انفصال جنوب السودان حيث يتركز حوالي 86% من تلك المساحة في السودان، يليها المغرب بنسبة 6,5% ثم الجزائر بنسبة 1,8%، وتساهم الغابات في إبطاء انجراف التربة وحماية التنوع البيولوجي وخفض انبعاثات الكربون، وتواجه الغابات العديد من الانتهاكات مثل التحول نحو الزراعة قطع الأشجار والاستخدامات الأخرى للأراضي، مما يؤدي إلى تراجع مساحات الغابات وقدرتها على الحفاظ على التنوع الحيوي⁽⁴⁾.

تتمثل مجالات تطوير الغابات والحفاظ عليها من خلال إعادة تأهيل المجالات الغابية والرعوية، الأمر الذي يفرض تعزيز دور المجتمعات الريفية ومشاركتهم في العمل على تحقيق التنمية الريفية المستدامة عموما والغابية على الخصوص⁽⁵⁾، كذلك يتطلب الأمر

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تنسيق وتطوير السياسات والنظم التشريعية الخاصة بالمراعي والغابات في الوطن العربي على ضوء المتغيرات والاتفاقيات الإقليمية والدولية"، الخرطوم، كانون أول (سبتمبر) 2002، ص: 122.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أطلس الغابات في الوطن العربي"، المجلد الأول، "الوضع الراهن للغابات وأهم الأنواع الشجرية في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2010، ص: 1.

³ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2016، مرجع سابق، ص: 76.

⁴ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، مرجع سابق، ص: 55.

⁵ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والغابات"، 2014، مرجع سابق، ص: 54.

حملات توعية في أوساط سكان الريف لوقف التعدي على المراعي والغابات وتشجيع زراعة الأصناف البديلة التي تتكيف مع الظروف البيئية، والتوسع في زراعة الأشجار ذات الأصناف التي تتكيف مع الظروف المناخية ذات الإنتاجية المرتفعة، ومنع الرعي في مراحل التشجير⁽¹⁾، واستصلاح المزيد من الأراضي المناسبة لاستغلالها كغابات⁽²⁾.

رابعاً: المياه: تلعب وفرة المياه في أي منطقة من العالم دوراً كبيراً في تحديد أنشطة البشرية الاجتماعية كانت أو اقتصادية وتؤثر في كل من الاستيطان والنمو، كما هو الشأن في المنطقة العربية، فمحدودية الموارد المائية يجعل 90% من المنطقة المصنفة وفقاً لمتطلبات المياه قاحلة وشديدة الجفاف، ونصيب الفرد من معدلات الاستهلاك هي الأدنى في العالم، وتشير الدراسات أنه من المتوقع أن يتضاعف لضعفين أو ثلاثة أضعاف على مدى السنوات القادمة، حيث ستعاني المنطقة بأكملها ندرة في المياه، وحاجز المياه قد يمنع أي تنمية اقتصادية واجتماعية⁽³⁾.

يبلغ مجموع الموارد المائية المتاحة حوالي 350 مليار متر مكعب⁽⁴⁾، وتقدر الموارد المتجددة بحوالي 297 مليار متر مكعب، وتتميز المنطقة العربية بكونها أكثر مناطق العالم شحاً في الموارد المائية المتجددة بحكم تواجدها في منطقة مناخية جافة. كما تتميز معدلات هطول الأمطار بالتذبذب وتفاوت كمياتها، إذ لا تتعدى نصيب الفرد منها 750 متر مكعب في السنة، في المقابل يبلغ متوسط نصيب الفرد عالمياً حوالي 4 آلاف متر مكعب في الدول الآسيوية وما يقارب أو يفوق 5 آلاف متر مكعب في الدول الإفريقية⁽⁵⁾.

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والغابات"، 2013، ص: 51.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والغابات"، 2012، ص: 53.

³ - Arab Water Council, "**State of the Water Report in the Arab Region**", December 2004, WWW.arabwatercouncil.org/administrator/modules/CMS/Sow.pdf

⁴ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي، 2016، مرجع سابق، ص: 79.

⁵ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والغابات"، 2014، مرجع سابق، ص: 55.

تتوزع الموارد المائية في الدول العربية بين المياه السطحية المتجددة، والمياه الجوفية التي تتجدد بكميات قليلة سنويا، وكميات محدودو من الموارد المائية غير التقليدية كمياه التحلية ومياه التنقية، (أنظر الجدول رقم: 3).

الجدول رقم (3) : الموارد المائية المتاحة في الدول العربية حسب مصادرها خلال 2012
الوحدة: (مليار م³)

مجموع الموارد المائية المتاحة	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية الجوفية			الموارد المائية السطحية
	مياه التحلية	مياه التنقية		المتاح	التغذية السنوية	المخزون	
285,4	6,9	4,5	274	35	42	7734	232

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2014، ص: 56.

أ/ استغلال المياه السطحية: قدرت المياه السطحية المتاحة في المنطقة العربية خلال عام 2012 بحوالي 232 مليار م³ سنويا، تحصل الدول العربية على ما يربو عن 60% من تلك الموارد من خارج نطاقها الجغرافي، لا يستغل منها في وقتنا الحالي سوى 204 مليار م³ أي ما نسبته 88% من الإجمالي المتاح، تستأثر الزراعة بحوالي 88% من الموارد المائية المستغلة تليها الاستخدامات المنزلية بما نسبته حوالي 7% ثم الاستعمالات لأغراض صناعية بنسبة تقدر بحوالي 5%، ونظرا لنقص الموارد المائية السطحية، والظروف المناخية والبيئية غير المواتية يتم اللجوء للمياه الجوفية لسد وتغطية العجز من الاحتياجات المائية التي يحتاجها الإنتاج الزراعي⁽¹⁾.

ب/ استغلال المياه الجوفية: يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7,7 ألف مليار متر مكعب⁽²⁾، بينما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بحوالي 42

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والغابات"، 2014، مرجع سابق، ص: 55.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والغابات"، 2007، ص: 49.

مليار م³، في حين تبلغ الكميات الممكن استغلالها منها حوالي 35 مليار م³(1)، ويتواجد أكبر مخزون للمياه الجوفية في الإقليم الأوسط الذي يضم السودان ومص وبقدر بحوالي 83% من الحجم الكلي(2).

تتعرض المياه الجوفية والسطحية على حد سواء إلى كثير من المشاكل لعل أهمها الاستنزاف الجائر والزائد عن حجم تغذيتها السنوية، وعدم توفير القياسات الدورية الدقيقة لحجم المخزون المتاح مقارنة بالكميات المسحوبة، كما أن بلدان عربية عدة تفتقر إلى سياسة تسعير سليمة للمياه، فضلا عن تعرض الموارد المائية للتلوث والتي ترجع أساسا إلى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات وعلاجات البستنة والطب البيطري التي تترك آثارا طويلة الأمد وتجذب طريقها إلى المياه في المياه في نهاية المطاف، وقد ترفع تدفق المياه القادمة من المصانع والمنازل من درجة تلوث المياه بشكل ملموس(3).

خامسا: حجم القوى العاملة في قطاع الزراعة العربية

إن الهجرة من الريف إلى الحضر ينتج عنها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية تحدث تشوهات في نمط توزيع الموارد البشرية في الإقتصادات العربية، فضلا عن حدوث تشوهات في سوق العمل الزراعي العربي، وتعود هاتين الظاهرتين إلى انحراف معدل الأجور الاسمية عن قيمتها الحقيقية، وينجم عن الظاهرتين المذكورتين أيضا تحديات لا ترتبط بالأمن الغذائي العربي بل تتعدى إلى قضية الأمن القومي العربي أيضا، كما حدث في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن من اجتاحت عرفت باسم ثورات الربيع العربي والتي كانت أغلب أسبابها منحصرة في كل من الفقر والجوع والحرمان(4).

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والغابات"، 2010، ص: 52.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والغابات"، 2013، ص: 54.

³ - رشيد بوكساني وآخرون، "الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتحديات التي تواجهها في المنطقة العربية"، الملتقى العلمي الدولي لإدارة المياه والتصحّر"، الحمامات، تونس، 1-05 أبريل 2015، ص: 16.

⁴ - سالم توفيق النجفي، "سياسات الأمن الغذائي العربي" - حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، آب (أغسطس)، 2013، ص: 54.

يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفه الوطن العربي في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فقد شهد حجم القوى العاملة الكلية تسارعا ملحوظا حيث بلغ سنة 2000 حوالي 103 مليون نسمة.

تقدر القوى العاملة الزراعية خلال سنة 2000 بحوالي 33 مليون نسمة أي حوالي ثلث القوى العاملة الكلية والتي قدرت خلال نفس السنة بحوالي 103 مليون نسمة وأخذت اتجاها تنازليا طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت أعلى مستوياتها سنة 2003، وأدنى مستوى لها سنة 2011، حيث حققت على التوالي 35 و 26 مليون نسمة، بنسبة تراجع قدرت بحوالي 30 و 22% على التوالي، ويعود هذا التراجع المطرد إلى استمرار هجرة قوى العمل من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى وخاصة في المدن، لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة دخولهم، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) : القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون نسمة

السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	نسبة القوى العاملة الزراعية للكلية (%)
2000	103	33	32
2001	106	34	32
2002	109	34	32
2003	113	35	30
2004	110	31	28
2005	114	32	28
2006	109	32	29
2007	104	28	26
2008	107	29	27
2009	112	30	26
2010	115	30	26
2011	117	26	22
2012	117	27	23
2013	120	27	22

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

21	27	125	2014
22	29	128	2015

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

2- عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة في الوطن العربي:

يتزايد عدد سكان الوطن العربي كل سنة بنسب عالية مقارنة بالمساحات المزروعة التي تتناقص كل سنة، فضلا عن الانخفاض الحاد في نصيب الفرد من المساحتين الجغرافية والمزروعة حسب ما يوضحه الجدول (5).

جدول رقم (5) : عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة في الوطن العربي خلال الفترة (2015-2000)

عدد السكان: مليون نسمة

المساحة: مليون هكتار

نصيب الفرد من المساحة		المساحة المزروعة	المساحة الجغرافية	إجمالي عدد السكان	السنوات
المزروعة	الجغرافية				
0,23	0,48	64	140	282	2000
0,22	0,48	65	140	290	2001
0,23	0,47	68	140	297	2002
0,23	0,48	68	140	298	2003
0,23	0,45	69	140	308	2004
0,22	0,46	70	140	311	2005
0,22	0,43	70	140	317	2006
0,21	0,42	71	140	333	2007
0,21	0,41	71	140	342	2008
0,19	0,39	68	140	352	2009
0,19	0,38	68	140	361	2010

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

0,19	0,37	69	140	361	2011
0,19	0,36	69	140	370	2012
0,18	0,35	69	140	380	2013
0,19	0,35	69	134	377	2014
0,18	0,34	70	134	387	2015

(1) المساحة المزروعة تشمل أيضا المساحة المتروكة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال معطيات الجدول رقم (5) يتضح:

بالنسبة لإجمالي عدد السكان: أخذ عدد السكان يزيد بين سنتي (2000-2006)، بصورة منتظمة تتراوح ما بين 2,30% و 2,50%، لكن خلال سنة 2007 ارتفعت بمعدل 16 مليون نسمة أي بنحو 5%، ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى المستوى المرتفع من معدلات الخصوبة في غالبية الدول العربية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية، والمستويات المعيشية، وقد ارتفع إجمالي السكان خلال سنة 2008 بحوالي 2,29% مقارنة بسنة 2007، ليرتفع خلال سنة 2009 بحوالي 2,55% مقارنة بالسنة السابقة، وخلال سنة 2010 ارتفع بنسبة 2,55% مقارنة بالسنة السابقة أما خلال سنة 2011 فقد ارتفع إجمالي عدد السكان بحوالي 624 ألف نسمة أي بنحو 0,17% وهي السنة الوحيدة التي تعرف معدل منخفض من الزيادة في إجمالي عدد السكان خلال فترة الدراسة، وربما يعود السبب في ذلك إلى الاضطرابات السياسية التي عرفتتها المنطقة العربية خلال هذه السنة وما عرفته بعض الدول من حروب والتي كان من تبعاتها كل من الهجرة والفقر والجوع والموت، وخلال سنتي 2012 و 2013 ارتفع إجمالي عدد السكان بحوالي 2,49% و 2,70% على التوالي، لينخفض سنة 2014 بنحو 0,79%، ليعاود الارتفاع خلال سنة 2015 بنحو 2,65% وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009

فإن بعض الدول نجحت في تحقيق معدلات مقبولة للنمو السكاني من خلال تنفيذ سياسات تنظيم النسل، فمثلا نجد أن مصر تمكنت من تحقيق معدل نمو سكاني أقل من 2%، كما استمر انخفاض هذا المؤشر في كل من الجزائر (1,73%)، والمغرب (1,59%)، تونس (1,0%)، لبنان (0,64%).

بالنسبة للمساحة المزروعة، فقد أخذت في الارتفاع طيلة الفترة (2000-2008)، حيث ارتفعت سنة 2008 إلى 71 مليون هكتار بزيادة قدرت بحوالي 7 مليون هكتار مقارنة بسنة 2000، أي بنسبة قدرت بنحو 11%، وربما يرجع ذلك للسياسات التنموية التي انتهجتها أغلب الدول العربية خلال بداية الألفية الجديدة بهدف تطوير قطاعها الزراعي وصولا إلى تحسين أمنها الغذائي، وخلال سنتي 2009 و 2010 يلاحظ أن المساحة المزروعة انخفضت بما نسبته 4,41% مقارنة بسنة 2008 لتستقر خلال باقي السنوات محققة ما نسبته 1,47%، ويرجع سبب هذا التراجع إلى الظروف المناخية غير المواتية وقلة الأمطار والجفاف في عدد من الدول العربية مثل المغرب وتونس والجزائر وسوريا.

أما فيما يخص نصيب الفرد من كل من المساحة الجغرافية و المزروعة، فبالنسبة للمساحة الجغرافية عرف انخفاضا طيلة فترة الدراسة، حيث انخفض من 0,48 هكتار سنة 2000 إلى 0,47 هكتار سنة 2015، أي بنحو 36,26%، أما بالنسبة لنصيب الفرد من المساحة المزروعة فقد عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة بحيث ظلت تتراوح بين معدلات 0,18 و 0,23 هكتار، بحيث حققت أعلى معدلاتها خلال السنوات 2000، 2002، 2003، 2004، والتي قدرت بحوالي 0,23 هكتار، وحققت أدنى مستوى لها خلال سنة و 2013 و 2015 والتي قدرت بحوالي 0,18 هكتار.

3- وضع العمالة في الريف:

يعيش أغلب سكان العالم في المدن، بحيث تقارب نسبتهم 80%، ومن المتوقع أن تحتل آسيا المرتبة الأولى في عدد سكان المناطق الحضرية بحلول سنة 2030 تليها إفريقيا،

ولعل السبب الأساسي في نزوح السكان من الريف إلى المدينة يتمثل في المشقة الاقتصادية التي تتسم بها الحياة في المناطق الريفية وقلة فرص العمل بالإضافة لانتشار الفقر، كلها عوامل دفع رئيسية محرّكة لعملية التحضر⁽¹⁾.

أ- الهجرة من الريف إلى المدن: تعد ظاهرة الهجرة ظاهرة جغرافية واجتماعية قديمة جدا لازمت الإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض، فالإنسان منذ القدم كان يهاجر من مكان لآخر سعياً وراء لقمة العيش، بهدف تحسين ظروفه المعيشية وتأمين احتياجاته اليومية⁽²⁾.

تعتبر الهجرة الريفية إلى المدن ظاهرة مقلقة تكتنف الزراعة العربية منذ عدة عقود، ومن آثارها أنها تؤدي إلى ارتفاع كبير في أجور العمال الزراعيين، وهذا يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتراجع الاستثمار⁽³⁾، وتتسم الهجرة الريفية في الدول بتسارع مسارها وحجمها الكبير، حيث يتجاوز فرص العمل المتاحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنها تتجاوز إمكانيات الاستيعاب القائمة في الدول العربية، ويؤدي إلى تفاقم البطالة بين النازحين من الريف وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013 فإن متوسط معدل نمو سكان المدن العربية يبلغ حوالي 5%، مقابل تراجع السكان الزراعيين بنسبة 0,3%، في حين يبلغ معدل النمو السكاني في الدول العربية حوالي 2,3% سنوياً⁽⁴⁾، وهذا التفاوت بين المعدلين أكبر دلالة على معدلات النزوح من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى المرتكزة في المدن⁽⁵⁾.

وتمثل برامج التنمية الريفية المتكاملة والمستديمة أحد المداخل الهامة للحد من ظاهرة الهجرة الريفية، حيث تركز على تطوير الخدمات الأساسية التي تساهم في رفع مستويات

¹ مؤتمر العمل الدولي، "تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر"، التقرير الرابع، الطبعة الأولى، جنيف، 2008، ص: 2.

² محمد علي أبو سعدة، "محددات اتجاه الشباب في الأسرة الريفية نحو الهجرة للمناطق الحضرية ببعض قرى محافظة الاسكندرية"، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، عدد 93، الجزء الأول، 2015، ص: 358.

³ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2007، مرجع سابق، ص: 50.

⁴ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2013، مرجع سابق، ص: 56.

⁵ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "القطاع الزراعي"، 2016، مرجع سابق، ص: 79.

الرفاهية لدى المجتمعات الريفية، وفي توطين المشاريع التي تعتمد على عمالة كثيفة في الأوساط الريفية، وقد أثبتت هذه البرامج نجاحها في عديد من الدول العربية، وساهمت في ملازمة سكان الأرياف للريف كما عملت على تحسين مستوى دخولهم⁽¹⁾.

المبحث الثاني:

الإنتاج النباتي في الوطن العربي (2000-2015)

تنتج الدول العربية منتجات زراعية نباتية مختلفة تختلف أنواعها وكمياتها باختلاف الظروف المناخية والموارد الطبيعية والاقتصادية الموجودة في كل منها. وقد سجل الإنتاج النباتي عام 2015 نمواً بنسبة قدرت بنحو 3% مقارنة بسنة 2014 ويرجع السبب في ذلك لزيادة المساحة المحصولية بحوالي 2%⁽²⁾، والجدول رقم (6) يوضح لنا تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لأهم المنتجات المحصولية في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)، والذي سنعتمد عليه في تحليلنا لمختلف البيانات الإحصائية التي تخص المنتجات التي تدرج تحت مظلة الإنتاج النباتي.

جدول رقم (6) : جملة المساحة والإنتاج لأهم المنتجات المحصولية في الوطن العربي خلال الفترة (2015-2000)

المساحة: ألف هكتار

الإنتاج: ألف طن

متوسط الفترة (2015-2010)		معدل التغير بين الفترتين (%)		متوسط الفترة (2009-2005)		متوسط الفترة (2004-2000)		المجموعات
الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	
5422	33452	7,66	0,73	52578	30232	48835	30011	الحبوب

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2014، مرجع سابق، ص: 58-59.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "القطاع الزراعي"، 2016، مرجع سابق، ص: 82.

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

10103	638	34,75	28,08	11555	561	8575	438	الدرنات
غ.م	472	غ.م	8,53	غ.م	407	غ.م	375	المحاصيل السكرية
1375	1433	5,45	-2,44	1369	1276	1448	1308	البقوليات
6775	8530	5,66	5,03	6624	6782	6269	6457	البذور الزيتية
53301	2414	22,82	11,99	49662	2428	40432	2168	الخضر
31822	غ.م	-10,78	غ.م	23998	غ.م	26898	غ.م	الفواكه

(غ.م) : غير متاح.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

أولاً: إنتاج الحبوب: يعتمد غالبية السكان العرب في غذائهم على الحبوب وهي من أهم المنتجات الزراعية التي تنتجها الدول العربية، وتضم مجموعة الحبوب الرئيسية في الدول العربية كل من : (القمح، الشعير، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة، الأرز)، ويزرع القمح في معظم الدول العربية، وكذلك الشعير والذرة، أما الأرز فيكاد ينحصر إنتاجه في مصر والعراق ولبنان.

من خلال تحليل بيانات الجدول (6) يتضح لنا أن الحبوب حققت خلال متوسط الفترة (2000-2004) إنتاجاً مقدراً بحوالي 48,02 مليون طن، ليرتفع خلال الفترة (2005-2009) محققاً معدل نمو إيجابي قدره 9,47%، وخلال سنة 2011 قدر إنتاج الحبوب بحوالي 54,59 مليون طن ليرتفع بنسبة 7,82% مقارنة بسنة 2010، ويرجع ذلك للظروف المناخية المواتية في الدول العربية الزراعية الرئيسية، والسياسات الزراعية في تلك الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة، وخلال سنة 2012 انخفض الإنتاج بنسبة 3,89% مقارنة بسنة 2011، لتحقق سنة 2013 إنتاجاً مقدراً بحوالي 60,75 مليون طن بمعدل نمو إيجابي نسبته 14,85% ويرجع ذلك إلى اهتمام الدول العربية بزيادة إنتاج الحبوب من خلال التوسع في استخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والتي تتلاءم مع الظروف البيئية والمناخية السائدة في الدول العربية، لينخفض سنة

2014 بنسبة قدرت بنحو 5,57% مقارنة بالعام السابق، ليعاود الارتفاع خلال سنة 2015 محققا نموا قدر بنحو 1.57% مقارنة بالعام السابق.

وتحقق مصر أقصى إنتاج من مجموعة الحبوب على مستوى الدول العربية بإنتاج يقدر بحوالي 23,24 مليون طن تعادل نحو 39,90 من الإنتاج العربي من الحبوب، ويليهما في الترتيب المغرب بإنتاج يقدر بنحو 11,58 مليون بنسبة تقدر بحوالي 19,88 من الإنتاج العربي، يليهما العراق في المرتبة الثالثة بإنتاج يقدر بحوالي 7,38 مليون طن أي ما نسبته 12,67 من الإنتاج العربي، من الإنتاج العربي، ثم تليهم سوريا والجزائر ثم السودان بإنتاج يقدر على التوالي بحوالي 7,90 و 6,45 و 4,93 مليون طن تعادل نحو 8%، 6,45%، 7,60% من الإنتاج العربي. بينما تحقق تونس حوالي 1,36 مليون طن، والسعودية حوالي 1,01 مليون طن وبنسب بلغت حوالي 2,34%، 1,73% على التوالي وذلك من إجمالي الإنتاج العربي من الحبوب ويقل إنتاج الحبوب عن 1 مليون طن في كل من الأردن، الإمارات، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، اليمن.

ويوضح نفس الجدول أن معدلات التغيير النسبي في إنتاج الحبوب زادت زيادة ملحوظة في عدد كبير من الدول العربية بين عامي 2010 و 2015، مع تباين واضح فيما بينهم، حيث شهد البعض تغيرات موجبة والبعض الآخر شهد تغيرات سالبة، وعلى مستوى الدول المنتجة الرئيسية لهذه المجموعة يلاحظ استمرار إنتاج الحبوب في الارتفاع عام 2015 وبمعدلات موجبة بالنسبة لعام 2010، ومنها مصر بنحو 19,22%، المغرب بنحو 48,10%، العراق 69,94%، سوريا 16,67%، بينما تراجع الإنتاج في الدول الأخرى خلال العام ذاته مثل السودان حيث حقق معدل نمو سالب قدره 51,43%- مقارنة بسنة 2010، السعودية 35,66%- مقارنة بسنة 2010، الجزائر 17,50%- مقارنة بسنة 2010، اليمن 14,46%-.

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

وبصفة عامة فإن معدل التغير في إنتاج الحبوب في الوطن العربي بين الفترتين (2004-2000)، (2009-2005) قدر بنحو 9,47% ثم ارتفع إلى نحو 14,54% بين عامي (2010-2015).

جدول رقم (7) : إنتاج الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة (2015-2000)
الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000)	متوسط الفترة -2005)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي %	معدل التغير بين الفترتين %	معدل التغير بين (2010-2015) %
الأردن	70,06	65,23	87,3	83,47	243,93	102,52	120,44	126,47	0,21	-6%	44
الإمارات	0,19	21,96	21,96	23,47	23,47	62,84	52,63	52,63	0,10	1145	139
تونس	1370	1891	1079	2342	2342	2342	2317	1366	2,34	38,02	26,59
الجزائر	3042	3620	4558	3727	5137	4912	3435	3760	6,45	19	-17,5
السعودية	3746	2618	1570	1418	1088	1088	1010	1010	1,73	-30,11	-35,66
السودان	4490	5425	5922	5923	2614	5947	2876	2876	4,93	20,82	-51,43
سوريا	5617	4902	3946	4824	4605	4605	4604	4604	7,90	-12,72	16,70
الصومال	467	353	236	271,60	271,60	382,75	382,74	382,75	0,65	-24,41	61,86
العراق	3103	3220	4361	4269	4789	6878	7093	7388	12,67	3,77	69,41
عمان	9,36	16,58	27,31	56,38	46,05	10,00	23,66	32,75	0,01	77,13	18,51
فلسطين	79,84	69,75	37,44	34,50	44,57	58,14	58,14	75,70	0,09	-12,63	100
قطر	5,56	2,59	2,67	1,70	1,90	2,26	2,46	2,46	0,00	-53,41	7,86
الكويت	18,09	15,37	21,30	22,19	28,16	23,98	54,07	54,07	0,01	-15,03	157
لبنان	172	179,52	177,5	120,67	188,45	188,45	188,45	188,45	0,31	4,37	6,21
ليبيا	302	283,42	217,90	220,43	312,40	312,40	312,40	312,40	0,51	-6,15	43,77
مصر	20055	22895	19500	21880	23665	24044	23713	23248	39,90	14,16	19,22,30
المغرب	5663	6108	7825	8621	6114	9863	9889	11589	19,88	7,85	48,10
موريتانيا	155,32	160,74	275,66	202,07	297,55	297,55	373,29	339,89	0,58	3,48	23,27
اليمن	600,08	727,93	1009,95	816,55	909,74	909,74	864	863,93	1,38	21,21	-14,46
الوطن العربي	48027	52578	50878	54859	52723	60759	57371	58276	100,00	9,47	14,54

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

1- محصول القمح: يمثل إنتاج محصول القمح حوالي 48% من إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي وقد ارتفع الإنتاج من هذا المحصول خلال سنة 2011 بنسبة 13,93% مقارنة بسنة 2010، ويرجع ذلك إلى زيادة مستويات الغلة بنسبة 3,8%⁽¹⁾، وقد تحققت تلك الزيادة في عدد من الدول العربية مثل سوريا التي حققت 3,8 مليون طن، والمغرب 6,0 مليون طن بمعدلات نمو ايجابية قدرت بنسبة 25,13% و 23,40% على التوالي، وخلال سنة 2012، ارتفع إنتاج كل من الجزائر والعراق ومصر بنسبة 34,37% و 9,04% و 5,07% على التوالي، بينما انخفض إنتاج كل من سوريا والمغرب بنسبة 6,45%- و 35,54%- على التوالي، وحققت تونس معدل نمو سلبي قدر بنحو 5,10% سنة 2012، ولا يفوق إنتاج باقي الدول العربية خلال سنة 2012 ما مقداره 1 مليون طن ومن بينها السعودية، السودان، ليبيا، قطر، وتحقق كل من مصر والمغرب أعلى إنتاج من محصول القمح على مستوى الدول العربية، وبكميات تقدر عام 2013 بنحو 9,4 مليون طن، 6,9 مليون طن، تمثل حوالي 32,14% و 23,55% من إجمالي إنتاج الوطن العربي على التوالي، يليها في الترتيب وبأكثر من 3 مليون طن كل من الجزائر 3,2 مليون طن، وسوريا 3,0 مليون طن.

وخلال سنة 2014 انخفض إنتاج القمح في الوطن العربي إلى نحو 8,82% مقارنة بسنة 2013، ويرجع السبب في ذلك إلى بعض المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي العربي وعلى رأسها تدني كفاءة الري، وضعف استخدام التقانة الحديثة، بالإضافة إلى ضعف الموارد الموجهة للبحوث الزراعية، من القطاعين الحكومي والخاص، وضعف الاستثمار في قطاع الزراعة، وعدم توفر البنى الأساسية والخدمات الزراعية الملائمة وارتفاع حجم الفاقد من المحاصيل في مرحلة ما بعد الدرس (الحصاد).

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2012، مرجع سابق، ص: 59.

وخلال سنة 2015، عرف إنتاج القمح نموا قدر بنحو 4,7%، ويرجع ذلك إلى تحسن الغلة بنسبة 3,8% نتيجة للتوسع في الزراعات المروية واستخدام البذور المحسنة التي تتميز بإنتاجيتها المرتفعة، وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي بين المزارعين⁽¹⁾، وتركزت هذه الزيادة في الدول العربية المنتجة الرئيسية مثل مصر والمغرب والعراق والجزائر، والتي حققت إنتاجا قدر بنحو 9,8 و 8,0 و 2,6 و 2,6 على التوالي.

ويلاحظ من الجدول (8) تغيرا نسبيا ايجابيا بين عامي 2010-2015 لإنتاج القمح في كل من ليبيا، الأردن، المغرب، موريتانيا، مصر بنحو 88,67%، 81,81%، 65,38%، 43,15%، 36,53%، لكل منها على الترتيب. بينما شهد تغيرا سلبيا بين نفس العامين في دول أخرى مثل الكويت 81,25%-، السعودية 45,25%-، سوريا 34,34%-، السودان 34,02%-.

وبصفة عامة فإن معدل التغير في إنتاج القمح بين الفترتين (2000-2004) و (2005-2009)، زاد بمعدل 21,04%، أما معدل الزيادة بين سنتي (2010-2015) فكان منخفض نسبيا حيث بلغ 15,85%، ويرجع ذلك إلى الجفاف الذي تعرفه المنطقة العربية عامة، وتركزت تلك الزراعة في مصر حيث يزرع القمح مرويا.

جدول رقم (8) : إنتاج القمح في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000)	متوسط الفترة -2005)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين 2010-2015 (%)
الأردن	33,68	19,62	22,13	19,80	19,27	28,52	38,79	40,72	0,14	-41,47	81,81
الإمارات	0,19	0,14	0,04	0,04	0,04	0,04	0,04	0,04	0,00	-2631	0,00
تونس	1133	1378	821	1605	1523	976	1513	912,36	3,30	21,62	10,97

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "القطاع الزراعي"، 2016، مرجع سابق، ص: 82.

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

-10,02	19,30	9,61	2656	2436	3299	3432	2554	2952	2330	1953	الجزائر
-45,21	6,09	2,67	739,04	739	600	854	1184	1349	2194	2068	السعودية
-34,02	107	0,69	192	192	265	279	292	291	586,20	282	السودان
-34,34	36,94	7,32	2024	2024	3067	3609	3858	3083	3896	2845	سوريا
6,06	312,5	0,00	1,06	1,06	1,00	1,00	1,05	0,99	0,99	0,24	الصومال
-3,74	10,69	9,57	2645	5055	4178	3062	2808	2748	1894	17,11	العراق
-20,44	-20,71	0,00	2,53	3,04	1,09	1,42	2,12	3,18	1,11	1,40	عمان
53	-32,57	0,14	26,32	41,72	41,72	26,67	17,84	17,38	37,76	56,0	فلسطين
-25	-25,00	0,00	0,03	0,03	0,09	0,05	0,03	0,04	0,03	0,04	قطر
-81,25	-69,08	0,00	0,06	0,06	1,80	1,16	1,71	0,32	1,28	4,14	الكويت
-1,44	-31,04	0,67	140	140	140	150	90,0	138	142	108	لبنان
88,67	133	0,72	200	200	200	200	111	106	108,40	46,50	ليبيا
36,53	20,28	35,42	9788	9279	9561	8795	8370	7169	8058	6699	مصر
65,38	6,21	29,18	8064	5115	6933	3878	6017	4876	3981	3748	المغرب
43,15	58,26	0,01	3,45	7,05	2,90	3,50	2,89	2,41	1,82	1,15	موريتانيا
-12,29	15,95	0,69	192,92	192,92	232,79	250	232	265	164,65	142	اليمن
15,85	21,04	100,00	27629	26979	29430	2686	27170	23847	24809	20495	الوطن العربي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

2- محصول الشعير: يعتبر إنتاج محصول الشعير في الوطن العربي ضئيل جدا بالنسبة لمجموعة الحبوب إذا ما قورن بالقمح حيث لا تتعدى نسبته نحو 11,37%، حيث تعاني أغلب الدول العربية من عجز في المنتج من هذا المحصول، كما يوضح الجدول (8) حيث محصول القمح ارتفاعا طفيفا بين عامي 2010، 2012 بنحو 6,61%، حيث حقق انخفاضا في الإنتاج قدر بحوالي 8,31% سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 ويرجع ذلك إلى تراجع مستويات الغلة بنسبة 1,7%⁽¹⁾، نظرا للتوسع في زراعته في المناطق الهامشية محدودة الأمطار، ليعاود الانخفاض خلال سنة 2012 بما نسبته حوالي 8,51% نظرا

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2012، مرجع سابق، ص: 59.

لتراجع مستوى الغلة بنسبة 5,7%⁽¹⁾، وقد انحصر ذلك الانخفاض في عدد من الدول المنتجة الرئيسية مثل المغرب والذي حقق انخفاضا في الإنتاج قدر بحوالي 1,11 مليون طن أي ما نسبته 48,16%.

خلال سنة 2013 ارتفع إنتاج محصول الشعير في الوطن العربي حيث حقق زيادة قدرت بحوالي 26,83 مقارنة بسنة 2012، وقد حقق الوطن العربي أعلى مستويات إنتاج الشعير خلال سنة 2015، قدر بنحو 9 مليون طن طيلة فترة الدراسة، وبنسبة قدرت بنحو 40,26% مقارنة بسنة 2010. وتتصدر المغرب الدول العربية في إنتاج هذا المحصول بإنتاج قدر بحوالي 3,3 مليون طن أي ما نسبته 37,45% من إجمالي الإنتاج العربي ثم تليها العراق بإنتاج قدر بحوالي 3,2 مليون طن أي ما نسبته 36,39% من إجمالي الإنتاج العربي ثم تليها الجزائر في المرتبة الثالثة بإنتاج قدره حوالي 1,03 مليون طن وبنسبة 11,37% من الإنتاج العربي، أما باقي الدول العربية فإن إنتاجها دون المليون طن سنويا مثل تونس 0,35 مليون طن، السعودية 0,02 مليون طن، سوريا 0,66 مليون طن.

يلاحظ أيضا أن هناك تغير نسبي إيجابي بين عامي (2010-2015) لإنتاج الشعير في كل من فلسطين، الأردن، فلسطين، الكويت بنحو 340%، 175%، 147,7%، على التوالي، بينما شهد تغيرا سلبيا في دول أخرى مثل الجزائر، سوريا، اليمن بنحو 31,47%-، 13,16%- و 23,62% على التوالي.

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2013، مرجع سابق، ص: 59.

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

جدول رقم (9) : إنتاج الشعير في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000 (2004)	متوسط الفترة -2005 (2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين (2010-2015) (%)
الأردن	26,88	18,34	10,70	29,28	32,15	40,92	42,54	44,67	0,48	-31,77	340
تونس	419	492	236	680	723	289	772,5	359,24	3,96	17,42	52,11
الجزائر	840	1209	1503	1104	1591	1498	939,4	1030	11,37	43,92	-31,47
السعودية	111	30,18	16,00	16,00	16,00	16,50	22,0	22,0	0,24	-72,81	37,5
سوريا	938	772	679	666	728	993	600	600	6,62	17,69	-13,16
العراق	754	665	1137	820	832	1003	1278	3297	36,39	-11,80	190
عمان	3,71	3,10	2,15	2,07	2,94	3,89	2,16	2,31	0,07	-16,44	7,44
فلسطين	17,25	15,71	8,70	5,77	8,29	16,38	16,38	22,8	0,20	-8,92	175
قطر	4,02	1,52	0,71	0,54	0,57	0,60	0,58	0,58	0,00	-62,18	-15,49
الكويت	2,29	2,05	2,20	1,73	2,86	2,00	5,45	5,45	0,01	-10,48	147,7
لبنان	16,69	30,82	35,00	24,00	35,00	35,00	33,0	33,0	0,46	84,66	-5,71
ليبيا	215	100	102	98,13	101	97,00	95,0	95,0	1,38	-53,48	-6,86
مصر	119	159	119	122	108	131	102,2	121,6	1,85	33,61	2,18
المغرب	1734	1907	2566	2317	1201	2722	1638	3393	37,45	9,97	32,22
موريتانيا	1,00	1,12	1,30	1,35	1,40	1,40	1,43	1,43	0,02	0,12	10,0
اليمن	35,58	26,73	36,62	30,00	53'33	33,53	27,97	27,97	0,48	24,87	-23,62
الوطن العربي	5242	5436	6458	5921	6885	6885	5576	9058	100,00	3,70	40,26

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

بصفة عامة فإن معدل التغير في إنتاج الشعير بين الفترتين (2000-2004)،

(2009-2005) كان قد زاد بمعدل طفيف قدر بحوالي 3,70%، أما معدل الزيادة بين

سنتي (2010-2015) فقد عرف تحسنا إذ وصل إلى 40,26%.

3- محصول الأرز: يقتصر إنتاج الأرز في الوطن العربي على مجموعة قليلة من الدول، إذ يمثل ما نسبة 11,13% من مجموع إنتاج الحبوب في الوطن العربي، وحسب بيانات الجدول رقم (8) فإن إنتاج الوطن العربي من محصول الأرز قدر سنة 2011 بحوالي 6,1 مليون طن حيث حقق ارتفاعا بنسبة 30,6% ارتفع إنتاج كل من السودان والصومال والعراق بنحو 0,04%، 50,13% و 50,64% على التوالي، مقارنة بسنة 2010، كما حققت كل من مصر وموريتانيا معدلات نمو ايجابية خلال السنة ذاتها قدرت بنحو 31,15% و 20,14% على التوالي مقارنة بسنة 2010، بينما حققت المغرب معدل نمو سلبي قدر بحوالي (-64,75%) مقارنة بسنة 2010، وخلال سنة 2012 حققت كل من المغرب والعراق وموريتانيا معدلات نمو ايجابية مرتفعة قدرت بنحو 290,44% و 53,61% و 50,93% على التوالي مقارنة بسنة 2011، في السنة ذاتها حققت الصومال معدل نمو سلبي قدر بحوالي (-8,75%)، مقارنة بسنة 2011، وخلال سنة 2013 حققت العراق معدل نمو ايجابي عالي قدر بحوالي 130,19%، فيما حققت باقي الدول معدلات إنتاج سلبية وهي الصومال، المغرب، موريتانيا، مصر، بنحو (-90,15%)، (-45,75%)، (-25,10%)، (-3,16%)، أما بالنسبة للدول العربية مجتمعة فقد ارتفع إنتاجها خلال نفس السنة بنحو 9,18% مقارنة بسنة 2012.

جدول رقم (10) : إنتاج الأرز في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000 (2004)	متوسط الفترة -2005 (2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين -2010 (2015) (%)
السودان	11,00	24,00	24,00	25,00	25,00	25,00	20,00	28,00	0,45	118,18	16,66
الصومال	13,20	17,02	14,60	21,92	20,00	1,97	2,00	2,00	0,02	28,93	-13,60
العراق	101	297	156	235	361	831	403	1092	17,62	194,05	600
مصر	6159	6506	4327	5675	5911	5724	5467	4817	77,76	5,63	11,32
المغرب	27,54	47,50	50,50	17,8	69,50	37,70	33,05	33,05	0,53	72,47	-34
موريتانيا	77,15	79,42	134	161	243	182	293,2	221,7	3,57	2,94	79,80
الوطن العربي	6389	6971	4706	6135	6629	6801	6226	6194	100,00	9,10	31,61

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

تحتل مصر الصدارة في إنتاج محصول الأرز في الوطن العربي بمكية تقدر بنحو 4,8 مليون طن، تمثل حوالي 77,67% من إجمالي الإنتاج في الوطن العربي، تليها كل من العراق وموريتانيا بكميات إنتاج تقدر بحوالي 1,09 مليون طن و 0,22 مليون طن على التوالي، تمثل حوالي 17,62%، 3,57% من إجمالي الإنتاج العربي.

يلاحظ من الجدول (10)، تغيرا نسبيا ايجابيا بين عامي 2010، 2015 لإنتاج الأرز في كل من العراق و موريتانيا والسودان، المغرب بنحو 600% و 79,80% و 16,66% على التوالي.

بصفة عامة فإن معدل التغير في إنتاج الأرز في الدول العربية بين الفترتين (2000-2004)، (2005-2009) عرف تطورا ملحوظا حيث زاد بنحو 9,10%، أما معدل الزيادة بين (2010-2015) قدر بنسبة 31,61%، ويعد ذلك تغيرا نوعيا في إنتاج محصول

الأرز، ويرجع السبب في تحسن محصول الأرز خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة المساحة المحصولية الخاصة به والتي قدرت بنحو 6,9%⁽¹⁾.

ثانياً: إنتاج البطاطس (البطاطا) :

البطاطس مصدر جيد للطاقة الغذائية وبعض المغذيات الدقيقة، كما أنها تحتوي على نسبة عالية جداً من البروتين إذا ما قورنت بمحتوى الجذور والدرنات الأخرى، وهي منخفضة الدهن⁽²⁾، ويعتبر محصول البطاطس (البطاطا) المحصول الرئيسي في إنتاج مجموعة الدرنات في الوطن العربي، كما أنها تحظى باستهلاك واسع في أوساط المجتمعات العربية.

من خلال تحليل بيانات الجدول (11) يتضح لنا أن إنتاج محصول البطاطس قد عرف نمواً إيجابياً بين الفترتين (2004-2000)، (2009-2005)، قدر بنحو 31,47%، وخلال سنة 2011 قدر إنتاج البطاطس بحوالي 1,3 مليون طن محققاً زيادة قدرت بنسبة 19,98% مقارنة بسنة 2010، لتعاود الارتفاع خلال سنة 2012 بنسبة 14,17% ويرجع ذلك لتحسن مستوى الغلة بنسبة 27,7%⁽³⁾، وخلال سنة 2013 ارتفع الإنتاج بنسبة 1,59% مقارنة بسنة 2012، ويرجع ذلك لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 9,0%⁽⁴⁾، أما خلال سنة 2014 فقد عرف الإنتاج نمواً طفيفاً قدر بنحو 2,49% مقارنة بالعام الماضي، وخلال سنة 2015 حقق إنتاج البطاطس نمواً ملحوظاً قدر بنحو 16,2 مليون طن أي بنسبة نمو قدرت بنحو 9,90% مقارنة بسنة 2014.

أما خلال عامي (2010-2015) فإن الإنتاج في الوطن العربي عرف معدل نمو إيجابي قدر بنحو 41,55%، وبالتالي فإن تصنيفها على أنها من السلع المتناقصة الإنتاج لا ينطبق على تلك الفترة.

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "القطاع الزراعي"، 2016، مرجع سابق، ص: 83.

² - سمية حاج علي حمودة، "البطاطس"، سلسلة تقارير ودراسات نقطة التجارة السودانية، التقرير الخامس والعشرون، نقطة التجارة السودانية، السودان، سبتمبر 2012، ص: 2.

³ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2013، مرجع سابق، ص: 59.

⁴ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2014، مرجع سابق، ص: 60.

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

ويأتي إنتاج البطاطس في كل من مصر الجزائر و المغرب و العراق في مقدمة الإنتاج العربي، وبكميات تقدر بنحو 4,9 مليون و 4,5 مليون طن و 1,8 مليون طن و 1,6 مليون طن، لكل منها على التوالي، تمثل حوالي 30,54%، 28%، 11,18%، 10,04% من جملة الإنتاج العربي من البطاطس على التوالي، ثم بكميات تتراوح بين 400-650 ألف طن في كل من تونس و ، السعودية و سوريا، على التوالي، بينما يقل الإنتاج عن 350 ألف طن في باقي الدول العربية.

جدول رقم (11) : إنتاج البطاطس في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000 (2004)	متوسط الفترة -2005 (2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين 2010-2015 (%)
الأردن	131	137	175	216	141	103	366	377	2,32	4,58	115
الإمارات	10,26	7,25	7,90	9,50	9,50	10,00	10,06	10,06	0,06	-29,33	37,5
تونس	319	361	370	367	340	340	385	400	2,46	13,16	8,10
الجزائر	1456	2130	3300	3862	4219	4928	4673	4539	28	46,29	37,54
السعودية	350	452	399	405	405	460	471	471	2,90	0,29	9,84
السودان	272	333	315	336	336	339	346	346	2,34	22,42	7,61
سوريا	495	649	673	942	698	650	539	539	3,32	-15,28	-20,64
العراق	713	604	205	557	586	647	402	1629	10,04	-11,80	694
عمان	6,33	8,24	7,19	8,05	8,04	10,00	5,21	23,14	0,14	30,17	228
فلسطين	51,82	65,58	46,87	48,55	33,78	83,98	84	65,07	0,40	26,55	40,42
قطر	0,02	0,07	0,05	0,02	0,00	0,03	0,03	0,00	0,00	71,42	0,00
الكويت	19,50	25,93	36,76	44,62	45,60	46,80	47,55	47,55	0,28	32,97	30,55
لبنان	368	495	260	275	280	412	451	451	2,78	34,51	73,46
ليبيا	194	294	290	352	360	295	284	284	1,75	51,54	-2,06
مصر	2047	3093	3634	4338	4758	4265	4611	4955	30,54	51,09	36,35
المغرب	1292	1559	1434	1721	1657	1526	1814	1814	11,18	20,66	26,49
موريتانيا	24,85	15,76	2,20	1,83	2,00	2,20	2,22	2,22	0,01	-36,57	0,00
اليمن	211	247	303	264	294	281	265	265	1,63	17,06	12,54
الوطن العربي	7966	10473	11460	13750	14175	14401	14760	16222	100,00	31,47	41,55

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

ثالثاً: إنتاج السكر الخام: تزايدت الكميات المنتجة من محصول السكر الخام من حوالي 2,8 مليون طن كمتوسط للفترة (2000-2004) إلى 3,0 مليون طن كمتوسط للفترة (2005-2009) بنسبة 8,53% كما يتضح من الجدول (12)، ويرتبط إنتاج السكر الخام بالمساحات المزروعة من المحاصيل السكرية والتي تتوقف بدورها على توافر الموارد المائية خاصة بالنسبة لمحصول قصب السكر الذي تقتصر زراعته تقريباً في مصر، بالإضافة إلى محصول الشمندر السكري (البنجر) الذي يزرع في كل من المغرب ومصر، ويتضح من ذلك أن إنتاج السكر الخام هو إنتاج محدود في المنطقة العربية ولا يغطي سوى نحو ثلث احتياجات سكانها.

لقد شهد إنتاج السكر الخام استقراراً نسبياً طيلة السنوات 2011، 2012، 2013 عند حوالي 3,5 مليون طن، لينخفض سنة 2014 إلى حوالي 3,2 مليون طن، ويرجع السبب في ذلك إلى الجفاف الذي تشهده الدول العربية عامة والدول المنتجة الرئيسية لهذا المحصول بصفة خاصة، ووفقاً للموارد المائية المتاحة تأتي مصر في مقدمة الدول العربية المنتجة للسكر الخام عام 2015 بما يقدر بنحو 2,7 مليون طن تمثل حوالي 66,61% من إجمالي الإنتاج العربي، تليها السودان بنحو 800 ألف طن تمثل نحو 19,06% من الإنتاج العربي، يليها المغرب في المرتبة الثالثة بإنتاج قدر بحوالي 405 ألف طن، ويساهم بما نسبته 9,64% من إجمالي الإنتاج العربي، في حين لا يتعدى باقي إنتاج باقي الدول العربية مثل العراق ولبنان 5 آلاف طن سنوياً.

حققت كل من السودان وسوريا ومصر والمغرب زيادة في حجم إنتاجها بين عامي (2010-2015) قدرت بنحو 24,00% و 36,58%، 29,16%، 9,16% على التوالي، بينما تراجع الإنتاج في العراق إذ حقق معدل نمو سلبي قدر بنحو (0,69%-).

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

بصفة عامة لقد شهد معدل التغير في إنتاج السكر الخام في الدول العربية زيادة بين الفترتين (2004-2000)، (2005، 2009) بمقدار 8,15%، وقد حقق ارتفاعا إيجابيا خلال الفترة (2010-2013) قدر بنحو 24,79%.

جدول رقم (12) : إنتاج السكر الخام في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)
الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000)	متوسط الفترة -2005)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين (2010-2015) (%)
السودان	691	758	679	692	680	842	842	800	19,06	17,82	24,00
سوريا	93,13	160	123	180	180	180	57	168	4,00	71,80	36,58
الصومال	21,89	22,40	23,00	23,00	22,00	22,00	22,00	21,91	0,52	2,32	4,73
العراق	2,00	2,00	2,00	1,08	1,10	1,10	0,90	1,38	0,05	0,00	-0,69
لبنان	9,83	3,75	3,75	3,75	3,75	3,75	3,75	3,80	0,10	-61,85	0,00
مصر	1501	1665	2161	2236	2236	2057	2298	2796	66,61	10,92	29,38
المغرب	511	450	371	400	400	398	405	405	9,64	11,93	9,16
الوطن العربي	2831	3062	3363	3537	3523	3504	3283	4197	100,00	8,15	24,79

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

رابعاً: إنتاج البقوليات: من تحليل بيانات الجدول (13)، يلاحظ أن الإنتاج تناقص من نحو 1,4 مليون طن خلال الفترة (2004-2000) إلى نحو 1,3 مليون طن خلال الفترة (2005-2009) بنسبة قدرت بنحو 5,45% ليستقر نسبياً عند 1,4 مليون طن خلال الفترة (2010-2015).

وتأتي محاصيل الفول الجاف والعدس والحمص والفاصوليا الجافة في مقدمة محاصيل البقوليات التي تزرع في الدول العربية، وتحقق أربع دول عربية إنتاجاً يزيد عن 200 ألف

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

طن سنويا من هذه المجموعة، تأت في مقدمتها المغرب بإنتاج يقدر بنحو 297 ألف طن يعادل نحو 21,63% من إجمالي الإنتاج العربي، يليها كل من مصر وسوريا والسودان بإنتاج يقدر بنحو 255 ألف طن و 213 ألف طن و 212 ألف طن على التوالي يعادل نحو 18,07% و 16,44% و 14,44% من إجمالي إنتاج الوطن العربي من البقوليات، بينما يتراجع الإنتاج في باقي الدول العربية إلى حوالي 95 ألف طن في اليمن، 87 ألف طن في الجزائر، 59 ألف طن في تونس و 54 ألف طن في موريتانيا، بينما يقل عن معدل 10 آلاف طن سنويا في كل من ليبيا والعراق وفلسطين واللواتي حققن على التوالي نحو 9 ألف طن و 6 ألف طن و 2 ألف طن.

بصفة عامة فإن معدل التغير في إنتاج البقوليات في الوطن العربي عرف نموا سلبيا بين الفترتين (2004-2000)، (2009-2005) بنحو -5,45% وكان معدل الزيادة مرتفعا نسبيا بين عامي (2010-2015) حيث قدر بنحو 10,05%.

جدول رقم (13) : إنتاج البقوليات في الوطن العربي خلال الفترة (2015-2000)

الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة (2004-2009)	متوسط الفترة (2000-2005)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين 2010-2015 (%)
الأردن	3,79	3,08	4,30	2,24	33,77	19,10	22	23	1,67	-18,73	458,13
تونس	47,12	76,67	76,67	75,20	75,20	79,65	71	59	4,29	62,71	-32,38
الجزائر	45,27	51,35	72,32	78,82	84,29	95,83	94	87	6,33	13,43	20,83
السودان	253	211	118	158	182	195	212	212	14,44	16,60	79,66
سوريا	264	224	174	224	232	232	215	213	16,44	15,15	18,30
الصومال	43,66	38,36	43,12	43,12	43,12	43,12	43	43	3,05	-12,13	13,15
العراق	53,34	43,68	22,20	23,20	20,20	23,10	6	6	0,43	-18,11	-72,7
فلسطين	4,74	3,26	1,09	1,09	2,69	2,25	2	2	0,14	-31,22	83,09
لبنان	6,55	5,35	5,68	9,81	9,81	11,23	11	11	0,78	-18,32	94,64
ليبيا	8,36	7,97	8,56	8,95	9,53	8,74	9	9	0,61	-4,66	2,10
مصر	460	365	305	295	219	255	267	255	18,75	-20,65	-16,39

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

5,69	23,68	21,63	297	297	292	293	337	281	235	190	المغرب
273,17	53,13	3,96	56	56	55,90	48,00	48,00	20,50	20,74	9,79	موريتانيا
3,06	48,87	6,78	95	95	95,77	96,01	99,74	98,16	80,35	53,97	اليمن
10,05	-5,45	100,00	1373	1404	1411	1351	1408	1235	1369	1448	الوطن العربي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة العربية، أعداد مختلفة.

خامسا: إنتاج الخضر والفواكه:

أ- مجموعة الخضر: تزايد حجم الإنتاج من الخضر من 40,43 مليون طن إلى 49,66 مليون طن إلى 52,37 مليون طن خلال الفترات الثلاث (2000-2004)، (2005-2009)، (2010-2013) نتيجة زيادة المساحة المزروعة من 2,16 مليون هكتار إلى 2,42 مليون هكتار إلى 2,44 مليون هكتار خلال نفس الفترات الثلاث، وتزرع محاصيل الخضر بأنواعها المختلفة في معظم الدول العربية في مساحات متباينة وفي نظم إنتاجية حديثة وأخرى تقليدية، ومحاصيل الخضر من المحاصيل النقدية الهامة التي يدخل جزء منها في التجارة العربية، وقد شهدت هذه المجموعة تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض حيث انخفض الإنتاج سنة 2011 إلى نحو 5,1 مليون طن بنسبة 5,37%، مقارنة بسنة 2010، ليرتفع سنة 2012 إلى نحو 5,3 مليون طن محققا معدل نمو ايجابي قدر بنسبة 4,18% مقارنة بسنة 2012، لينخفض مرة أخرى سنة 2013 إلى حوالي 5,2 مليون طن محققا نموا سلبيا قدر بنسبة 1,49%- مقارنة بسنة 2012. كما هو موضح في الجدول (14).

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

جدول رقم (14) : إنتاج الخضار في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000 (2004)	متوسط الفترة -2005 (2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين (2010-2013) (%)
الأردن	1126	1392	1615	1623	1568	1845	3123	3427	6,47	23,62	112,19
الإمارات	701	302	260	247	247	119	133	133	0,25	-56,91	-48,84
البحرين	8,75	14,57	10,23	10,39	10,39	10,39	10,39	10,53	0,02	66,51	2,93
تونس	2059	2443	2834	2566	2547	2547	2939	3003	5,97	18,64	5,96
الجزائر	3229	5401	8640	9569	10402	11866	12297	12469	23,57	67,26	44,33
السعودية	2075	2526	1715	1781	1778	1778	1813	1813	3,42	21,73	5,71
السودان	2959	2849	3251	2570	3239	2625	2676	2676	5,05	-3,71	-17,68
سوريا	2455	3034	2984	2175	1996	1996	1996	1996	3,77	23,58	-33,10
الصومال	36,00	71,94	71,94	71,94	71,94	71,94	71,94	71,94	0,13	99,83	0,00
العراق	40,20	3965	3496	3765	3457	3858	2997	3159	5,97	-1,36	-9,63
عمان	158	136	264	184	159	313	310	404	0,76	-13,92	53,03
فلسطين	236	340	213	280	171	386	353	478	0,90	44,06	124,41
قطر	30,10	35,35	51,06	33,53	43,78	43,53	51,59	58,08	0,10	14,44	13,72
الكويت	204	181	171	217	192	192	210	232	0,43	-11,27	35,67
لبنان	808	770	757	818	842	842	855	858	1,62	-4,70	13,34
ليبيا	723	1006	1069	1069	1069	1069	785	785	1,48	39,14	26,56
مصر	14622	19044	19937	17412	18034	17191	18068	15373	29,06	30,24	-22,89
المغرب	4302	5240	5700	5979	6574	4957	5151	5151	9,73	21,80	-9,63
موريتانيا	59,72	57,40	57,50	57,50	57,50	57,50	57	57,50	0,10	3,88	0,00
اليمن	614	848	964	726	837	730	730	730	1,39	38,11	-24,27
الوطن العربي	40432	49662	54066	51160	53301	52503	54636	52892	100,00	22,82	-2,17

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

يختلف إنتاج الدول العربية من مجموعة محاصيل الخضر وفقا للمساحات المزروعة منها في كل دولة وفقا لنظم الإنتاج المتبعة، وتنتج مصر وحدها ما يعادل 29,06% من إجمالي الإنتاج العربي من محاصيل الخضر وبكميات تقدر بنحو 15,37 مليون طن عام 2015، تليها الجزائر بنحو 12,4 مليون طن ونسبة 23,57% من الإنتاج العربي.

يتراوح حجم الإنتاج من محاصيل الخضر 5,1 و 2,5 مليون طن في كل من المغرب، العراق، السودان، تونس، الأردن محققا نسبا متفاوتة من إجمالي الإنتاج العربي تتراوح ما بين 7,3% في المغرب و 5,95% في العراق، 5,05% في السودان، 5,97% في تونس، 6,47% في الأردن بينما حققت كل من سوريا والسعودية حجم إنتاج قدر بنحو 1,9 و 1,8 مليون طن على التوالي، في حين يصل إجمالي الإنتاج إلى أقل من 1 مليون طن في باقي الدول العربية مثل الإمارات والبحرين وفلسطين.

ويأتي انخفاض الإنتاج العربي من محاصيل الخضر عام 2015 كمحصلة لمعدلات التغير النسبي السلبية بين عامي 2010-2015 في بعض الدول المنتجة الرئيسية خاصة في كل من مصر (-22,89%)، المغرب (-9,63)، بالإضافة لانخفاض الإنتاج في دول أخرى وبنسب عالية مثل سوريا، والسودان والعراق والتي حققت معدلات نمو سلبية بنسبة (-33,10%)، (-17,68)، (-9,63%).

بصفة عامة فإن معدل الزيادة في إنتاج الخضر بين الفترتين (2000-2004)، (2005-2009) قدر بنحو 22,82%، وكان معدل التغير بين (2010-2015) نحو (-2,17%).

ب- مجموعة الفواكه: عرف الإنتاج العربي من منتج الفواكه تطورا مستمرا خلال السنوات الأخيرة لما لهذه المجموعة من أهمية تصديرية لبعض الدول العربية التي تتمتع صادراتها بميزة في بعض الدول العربية والأوروبية، وقد ارتفع حجم الإنتاج العربي من حوالي 25,4

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

مليون طن سنة 2010 إلى حوالي 26,7 مليون طن سنة 2011 بنسبة قدرت بنحو 5,26%، ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة المحصولية بنسبة 3,0%⁽¹⁾، ليرتفع الإنتاج سنة 2012 إلى حوالي 27,5 مليون طن مسجلا معدل نمو ايجابي قدر بنسبة 2,87% مقارنة بسنة 2011، وخلال سنة 2013 عرف إنتاج محصول الفاكهة في الوطن العربي ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ 33,3 مليون طن بنسبة قدرت بنحو 21,04%، ويرجع ذلك لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 16,6%⁽²⁾. وخلال سنة 2014 حقق الإنتاج أعلى معدلاته طيلة فترة الدراسة. كما هو موضح بالجدول (15).

جدول رقم (15) : إنتاج الفاكهة في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)
الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000 (2004)	متوسط الفترة -2005 (2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين (2010-2015) (%)
الأردن	493	370	265	291	486	325	130	167	0,45	-24,94	-48,61
الإمارات	790	787	843	262	940	980	809	809	2,21	-0,37	-4,03
البحرين	15,09	14,10	13,44	7,19	6,78	21,78	14,75	14,75	0,24	6,56	0,92
تونس	1239	918	971	1389	1395	1585	1585	1585	4,33	-25,90	63,23
الجزائر	2174	2088	2705	2933	3067	4231	4940	3260	8,91	-3,95	20,51
السعودية	1291	620	556	601	608	1639	1306	889	2,43	-51,97	59,89
السودان	2404	1871	1993	2096	2109	2675	2844	2715	7,42	-22,17	36,22
سوريا	2688	2847	3242	3499	3239	3242	3320	3415	9,33	5,55	5,33
الصومال	94,25	62,38	294	223	223	223	223	223	0,60	-31,87	-24,14
العراق	1955	755	561	566	632	1418	1418	1418	3,87	61,38	152,76
عمان	315	49,53	88,80	94,09	88,54	395	221	146	4,0	-84,27	64,04
فلسطين	300	211	91,99	176	104	119	352	201	5,49	-29,66	120,65
قطر	16,95	21,15	21,50	22,12	21,38	32,99	27	29	0,37	24,77	35,71
الكويت	13,30	13,10	13,67	2,93	3,01	37,61	37,91	37,61	0,94	-1,50	23,94
لبنان	1048	1148	1148	807	777	777	755	777	0,97	9,54	-32,31

(1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2012، مرجع سابق، ص: 59.

(2) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2014، مرجع سابق، ص: 60.

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

151,7	-60,55	1,56	574	588	402	232	236	225	228	578	ليبيا
49,55	9,36	35,19	12874	12275	11012	9760	8988	8608	8524	7794	مصر
3,49	14,58	10,37	3795	3792	3892	3782	3802	3667	3394	2962	المغرب
485,40	-41,88	0,00	24,9	21,26	24,48	2,48	3,04	4,10	12,32	21,20	موريتانيا
0,50	21,60	0,08	977	939	1000	957	937	982	850	699	اليمن
43,76	-10,78	100,00	36580	48310	33309	27518	26748	25444	23998	26898	الوطن العربي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

تزرع محاصيل الفاكهة في معظم الدول العربية، ويختلف حجم الإنتاج فيما بينها وفقا للمساحة المزروعة في كل منها ووفقا للنظم الزراعية السائدة، ووفقا للأصناف المنزوعة والتي تختلف وفقا للظروف المناخية السائدة ووفقا للموارد الأرضية والمائية المتاحة في كل منها، وتأتي كل من مصر والجزائر، المغرب، سوريا والسودان في مقدمة الدول العربية المنتجة لهذه المجموعة. وتتمتع بميزة نسبية في إنتاج بعض الأنواع منها، وتأتي في مقدمة هذه الدول مصر بإنتاج يقدر بنحو 11,28 مليون طن تمثل نحو 35,19% من إجمالي الإنتاج العربي من محاصيل الفاكهة، يليها الجزائر بإنتاج يقدر بحوالي 3,7 مليون طن يمثل حوالي 10,37% من الإنتاج العربي، تليها المغرب بإنتاج يقدر بحوالي 3,8 مليون طن يمثل حوالي 9,83% من الإنتاج العربي ثم الجزائر والسودان بإنتاج قدر بنحو 3,2 و 2,7 مليون طن على التوالي وبمساهمة قدرت بنحو 8,91 و 7,42% من إجمالي الإنتاج العربي على التوالي، ثم يتجه الإنتاج إلى التراجع في باقي دول هذه المجموعة ليصل إلى حوالي 1,5 مليون طن في تونس ونسبة 4,33% من إجمالي الإنتاج العربي، وليقدر بحوالي 1,4 مليون طن بالسودان يمثل حوالي 3,87 من الإنتاج العربي، ويبلغ الإنتاج أقل من 1 مليون طن في باقي الدول العربية.

وقد أدى ارتفاع معدل التغير النسبي للإنتاج بين عامي 2010-2015 في كل الدول المنتجة الرئيسية إلى ارتفاع الإنتاج العربي من محاصيل الفاكهة عام 2015، حيث ارتفع

الإنتاج بمعدلات موجبة مقدرة في كل من مصر بنحو 49,55%، الجزائر بنحو 20,51%، المغرب بنحو 3,49%، السودان بنحو 36,22%، كما عرف الإنتاج معدلات إيجابية خاصة في كل من موريتانيا التي حققت زيادة مرتفعة في الإنتاج قدرت بحوالي 485,40%، العراق بنحو 152,76%، ليبيا بنحو 151,70%، بينما تراجع في كل من الأردن والإمارات والصومال والكويت محققا معدلات نمو سلبية قدرت بحوالي 48,61%- و 4,03%- و 24,14%- و 32,31%- على التوالي.

بصفة عامة فإن معدل التغير في إنتاج الفاكهة في الوطن العربي عرف انخفاضا بين الفترتين (2004-2000)، (2009-2005) بمقدار قدر بنحو 10,78%-، وكان معدل التغير بين (2015-2010) مقداره 43,76%.

سادسا: إنتاج البذور الزيتية: تعتبر محاصيل البذور الزيتية خاصة السنوية منها ذات أهمية اقتصادية إستراتيجية في الوطن العربي لأنها تلعب دورا هاما في غذاء الإنسان والحيوان لما تحتويه بذورها من زيت وبروتينات وفيتامينات وأملاح معدنية، فضلا عن كونها ذات طاقة مركزة، وتأت البذور الزيتية في المرتبة الثانية بعد محاصيل الحبوب في الأهمية في الوطن العربي من حيث المساحات التي تشغلها⁽¹⁾، وبلغت مساحتها 9,2 مليون هكتار كمتوسط للفترة (2014-2010)، وتأت محاصيل الزيوت والبقول السوداني والسمسم وزهرة الشمس وبقول الصويا وبذرة القطن في مقدمة محاصيل البذور الزيتية المنتجة في المنطقة، وتنتج معظم الدول العربية أنواع مختلفة من هذه البذور، كما هو موضح في جدول (16).

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "الدراسة القومية لتحسين إنتاجية محاصيل البذور الزيتية في الوطن العربي"، الخرطوم، ديسمبر (كانون أول)، 2000، ص: 7.

جدول رقم (16) : إنتاج البذور الزيتية في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000 (2004)	متوسط الفترة -2005 (2009)	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين (2010-2014) (%)
الأردن	184	123	171	131	155	128	155	2,18	-33,15	-19,71
تونس	729	882	758	871	972	972	1109	15,64	20,98	46,30
الجزائر	257	222	178	421	250	406	277	3,90	13,61	55,61
السعودية	2,98	5,12	5,00	3,00	2,00	4,50	4,75	0,05	2,14	5,00
السودان	1346	1254	1636	1636	1495	2500	1329	18,74	-6,83	22,97
سوريا	1420	1270	1301	1555	1479	1479	971	11,34	-10,56	-25,36
الصومال	51,53	54,18	80,65	92,71	92,71	92,71	102	1,43	5,14	27,27
العراق	138	82,89	80,66	78,47	57,55	46,00	73,92	1,04	-39,93	-8,77
فلسطين	133	85,15	112	115	117	60,98	98,3	1,38	-35,97	-12,5
الكويت	0,01	0,04	0,05	0,06	0,04	0,06	0,07	0,00	300	4,00
لبنان	125	83,50	98,77	99,77	99,77	99,77	113	1,59	-33,20	25,14
ليبيا	195	536	536	539	539	539	539	7,60	174,87	0,55
مصر	1014	1047	916	977	959	996	1013	14,28	3,25	10,58
المغرب	629	937	1552	1492	1369	1239	1257	17,73	48,96	-19,00
موريتانيا	5,16	1,22	1,22	0,96	0,96	0,96	0,96	0,00	-76,35	-21,31
اليمن	31,94	38,92	43,42	40,17	40,16	26,77	40,92	0,58	6,98	-16,74
الوطن العربي	6269	6624	7472	8056	7633	8593	7089	100,00	5,66	-5,12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

من تحليل بيانات جدول (16)، يتضح أن إنتاج البذور الزيتية في الوطن العربي قد سجل سنة 2010 ما يقدر بحوالي 7,4 مليون ينتقل في السنة الموالية إلى 8,0 مليون طن محققا معدل نمو إيجابي نسبته 7,81%، لينخفض الإنتاج سنة 2012 إلى حوالي 7,6 مليون طن أي بنحو 5,52% مقارنة بسنة 2011، ليعاود الإرتفاع سنة 2013 إلى حوالي 8,5 مليون طن أي بنسبة 12,57% مقارنة بسنة 2012، لينخفض الإنتاج إلى نحو 7,0 مليون طن سنة 2014 أي بنسبة 17,50% مقارنة بسنة 2013.

يتركز إنتاج البذور الزيتية في كل من السودان، والمغرب وتونس ومصر على الترتيب، حيث تنتج هذه الدول أزيد من 60% من إجمالي الإنتاج العربي من البذور الزيتية عام 2014، بينما يتراوح الإنتاج ما بين 200-900 ألف طن في كل من الجزائر وليبيا وسوريا والتي تنتج على التوالي 277 ألف طن، 539 ألف طن، 971 ألف طن، وتساهم بنسبة 3,90%، 7,6%، 11,34%، على التوالي من إجمالي الإنتاج العربي، بينما تنتج باقي الدول العربية أقل من 160 ألف طن سنويا مثل الأردن، لبنان و فلسطين.

وخلال سنتي (2010-2014) عرف إنتاج هذا النوع من المحاصيل تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض ففي حين سجلت دول عربية معدلات نمو ايجابية مثل تونس والجزائر والسودان والتي قدر إنتاجها بحوالي 46,30% و 55,61%، 22,97% على التوالي، في المقابل سجلت دول أخرى معدلات نمو منخفضة مثل الأردن وسوريا والعراق والتي قدرت بنحو 19,71%-، 25,36%-، 8,77%-، على التوالي.

بصفة عامة فإن معدل إنتاج البذور الزيتية كان قد شهد ارتفاعا بين الفترتين (2000-2004)، (2005-2009) بمقدار 5,66%، ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة لمحصول من حوالي 6,4 مليون هكتار خلال الفترة (2000-2004) إلى 6,7 مليون هكتار خلال الفترة (2005-2009)، ليسلك اتجاها تنازليا نحو الانخفاض خلال الفترة (2010-2014) قدر بنحو 5,12%.

المبحث الثالث:

الإنتاج الحيواني في الوطن العربي

تعتبر الثروة الحيوانية في الوطن العربي وفيرة نسبية من الناحية العددية، رغم أن قيمتها الاقتصادية متدنية نوعاً ما من ناحية الكفاءة والنوعية والإنتاجية، إذ لا يزال جزء كبير من هذه الثروة عبارة عن قطعان مرتحلة ذات سلالات إنتاجية متدنية الكفاءة، حيث تفتقر هذه الثروة للرعاية الصحية والمتابعة البيطرية من فترة لأخرى، كما أن أساليب التربية المعتمدة لهذه الثروة تعتبر تقليدية ولا تعتمد على الإدارة والإنتاجية الحديثة.

بلغ عدد الوحدات الحيوانية عام 2015 حوالي 353 وقد حققت معدلات نمو متواضعة قدرت بنحو 0,8% في عدد الأبقار والجاموس، في حين بلغت نحو 0,6% في عدد الأغنام والماعز، و 1,6% في عدد الإبل خلال عام 2015⁽¹⁾، والجدول (17) يبين تطور الثروة الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015).

جدول (17) : كمية الإنتاج الحيواني في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (ألف طن)

المجموعات	متوسط الفترة (2004-2000)	متوسط الفترة (2009-2005)	معدل التغير بين الفترتين	متوسط التغير (2010-2015)
اللحوم الحمراء	3834	4505	17,50	4367
اللحوم البيضاء	2693	2856	6,05	3980
الألبان	20518	24974	21,71	26748
البيض	1280	1388	8,43	1747
الأسمك	3374	3672	8,83	4463

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

أولاً: إنتاج اللحوم الحمراء: عرف الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء والتي تشمل لحوم الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل تذبذباً في النمو بين الارتفاع والانخفاض، ففي

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "القطاع الزراعي"، 2016، مرجع سابق، ص: 85.

حين حقق الإنتاج سنة 2010 ما مقداره 4,9 مليون طن انخفض سنة 2011 إلى 4,8 مليون طن أي بنسبة 1,43%، ويرجع ذلك لتراجع الطاقة العلفية، وخلال سنة 2012 عرف الإنتاج ارتفاعا طفيفا قدر بنسبة 0,71% مقارنة بسنة 2011، ليحقق سنة 2013 معدل نمو إيجابي قدر بحوالي 5,0 مليون طن أي بنسبة 3,89% مقارنة بسنة 2012، لينخفض سنتي 2014 و 2015 إلى نحو 4,0 و 4,1 مليون طن، أي ما نسبته 20,91% و 18,75%، مقارنة بسنة 2013، ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية غير المواتية بالإضافة إلى الجفاف وما ترتب عنهما من نفوق في الأصول الحيوانية.

وتأتي السودان في مقدمة الدول العربية المنتجة للحوم الحمراء بإنتاج قدر عام 2015 بحوالي 974 ألف طن يعادل نحو 23,54% من حجم الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء، تليها مصر بإنتاج قدر بحوالي 797 ألف طن يعادل نحو 15,78% من إجمالي الإنتاج العربي، تليها المغرب في المرتبة الثالثة بإنتاج قدر بحوالي 387 ألف طن يعادل نحو 9,35% من إجمالي الإنتاج العربي، ويتراوح الإنتاج بين 130-260 ألف طن وبما يعادل نحو 28% من إجمالي الإنتاج العربي في كل من سوريا، السعودية، الجزائر، موريتانيا، الصومال، ليبيا، فيما لا يتعدى الإنتاج في دول عربية أخرى 100 ألف طن مثل لبنان، تونس، اليمن. كما هو موضح في جدول (18).

جدول رقم (18) : إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000 (2004)	متوسط الفترة -2005 (2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين (2010-2015) (%)
الأردن	12,60	31,88	34,41	35,27	44,52	20,10	23,64	21,41	0,51	153	-38,23
الإمارات	24,55	6,70	46,48	46,71	47,60	6,73	6,74	6,74	0,13	-72,70	-85,49
البحرين	9,05	15,21	16,57	18,24	18,34	21,29	16,39	16,40	0,39	68,06	-1,02
تونس	112	117	121	117	116	116	122	117	2,82	4,46	-3,30

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

-2,66	-18,11	6,18	256	252	242	240	267	263	235	287	الجزائر
21,49	-37,12	3,14	130	130	111	116	134	107	105	167	السعودية
-51,49	23,43	23,54	974	974	1995	1962	1930	2008	1875	1519	السودان
9,17	23,92	4,91	250	250	250	255	259	229	259	209	سوريا
1,51	5,02	3,94	201	201	201	198	198	198	188	179	الصومال
257	44,75	5,70	236	166	95,00	63,00	63,00	66,00	62,23	42,99	العراق
159,5	60,48	0,56	23,49	20,91	16,90	14,13	11,03	9,05	11,17	6,96	عمان
39,41	3,36	0,23	9,55	11,83	8,95	9,49	7,30	6,85	17,80	18,42	فلسطين
344	49,60	0,27	13,64	14,78	13,61	3,65	3,65	3,07	7,66	5,12	قطر
10,60	4,41	0,89	45,39	43,33	43,17	42,41	41,04	40,95	42,53	40,73	الكويت
44,04	9,78	3,36	139	116	152	114	112	96,51	25,58	23,30	لبنان
2,46	86,83	3,96	164	163	163	160	160	162	166	88,58	ليبيا
-4,66	20,61	15,78	797	776	795	780	772	836	736	610	مصر
9,32	7,22	9,35	387	388	490	373	351	354	297	277	المغرب
2,20	82,45	5,60	232	233	233	227	226	227	208	114	موريتانيا
2,31	17,46	2,40	99,32	99,24	99,70	98,58	97,27	97,07	82,33	70,09	اليمن
16,20	17,50	100,00	4136	4026	5091	4900	4865	4936	4505	3834	الوطن العربي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة العربية، أعداد مختلفة.

بين عامي (2010-2015) عرف إنتاج اللحوم تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض في

دول الوطن العربي، ففي حين سجل معدلات نمو ايجابية مرتفعة في عدد من الدول مثل عمان، لبنان، العراق، قطر بنحو 159,5%، 44,04%، 257%، 344%، سجل معدلات نمو سالبة في عدد من الدول مثل الإمارات والسودان والأردن قدرت بنحو 85,49%- و 51,49%- و 38,23%- وعلى التوالي.

بصفة عامة فإن معدل التغير في إنتاج اللحوم الحمراء زاد بنسبة معتبرة بين الفترتين

(2000-2004) و (2005-2009) بمعدل 17,50%، وكان معدل الزيادة بين (2010-

2015) مقدرا بنحو 16,20%.

ثانيا: إنتاج اللحوم البيضاء: تنتشر تربية الدواجن في الدول العربية على نطاق واسع، و عرف هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة نتائج إيجابية أهمها إسهامه بشكل ملحوظ في

تغطية الاستهلاك والحد من العجز في المنتجات الغذائية⁽¹⁾، وقد عرف إنتاج لحوم الدواجن ارتفاعاً مستمراً طيلة فترة الدراسة (2000-2015)، حيث زاد الإنتاج من حوالي 2,6 مليون طن كمتوسط للفترة (2000-2004) إلى حوالي 2,8 مليون طن كمتوسط للفترة (2005-2009) بنسبة نمو قدرت بنحو 6,5%، وإلى حوالي 3,8 مليون طن كمتوسط بين سنتي (2000-2013) بنسبة نمو قدرت بنحو 31,36%، في المقابل يلاحظ أن الإنتاج العربي من اللحوم البيضاء قد ارتفع من 3,3 مليون طن سنة 2010 إلى 3,6 مليون طن سنة 2011 محققاً معدل نمو إيجابي قدر بنحو 9,15%، ليرتفع سنة 2012 إلى حوالي 3,7 مليون طن بنحو 2,85% مقارنة بسنة 2011، ليعرف استقراراً نسبياً خلال سنة 2013 حيث حقق نمواً ضعيفاً قدر بنحو 2,05% مقارنة بسنة 2012، ليحقق خلال سنتي 2014 و 2015 نحو 4,2 و 4,4 مليون طن، أي ما نسبته 11,39% و 14,65% على التوالي. كما هو موضح في جدول (19).

جدول رقم (19) : إنتاج اللحوم البيضاء في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000 (2004)	متوسط الفترة -2005 (2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين (2010-2015) (%)
الأردن	119	145	248	256	244	246	270	275	6,34	21,84	10,88
الإمارات	33,21	46,12	78,79	78,79	78,79	78,79	51,77	50,00	1,15	39,40	-36,54
البحرين	5,47	5,76	6,10	6,30	6,45	6,45	6,45	6,55	0,18	0,05	7,37
تونس	89,66	88,52	101	108	127	127	213	219	5,05	-1,27	116
الجزائر	175	155	296	330	365	418	463	512	11,81	-11,42	42,18
السعودية	488	507	447	529	588	588	576	576	13,28	3,89	5,30
السودان	18,20	29,60	30,00	40,00	45,00	55,00	60,00	55,00	1,26	61,11	83,33
سوريا	134	174	189	179	138	138	107	106	2,44	22,38	-43,91
الصومال	3,68	3,90	3,90	4,40	4,50	4,50	3,60	3,60	0,87	5,97	7,69

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2014، مرجع سابق، ص: 63.

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

35,84	17,18	1,70	74,00	70,00	90,00	90,00	87,00	53,00	75,20	64,60	العراق
195	69,23	1,51	65,50	41,00	41,80	41,80	42,10	22,70	22,92	13,88	عمان
102	-15,15	2,00	87,00	56,00	53,58	53,58	51,17	43,58	52,53	66,60	فلسطين
-23,63	12,76	0,19	8,50	8,12	8,12	10,46	12,24	11,10	6,36	5,64	قطر
4,54	5,72	1,06	46,19	40,00	46,22	48,42	44,29	37,42	37,42	35,57	الكويت
25,00	8,06	2,64	100	100	100	100	95,00	80,00	134	124	لبنان
0,00	5,76	2,76	120	125	124	124	123	120	110	104	ليبيا
75,39	-13,95	30,42	1319	1287	859	859	809	752	709	824	مصر
-1,61	35,37	14,07	610	602	660	620	650	620	398	294	المغرب
-32,64	17,54	0,10	4,66	4,56	4,56	4,56	4,52	6,90	6,90	5,87	موريتانيا
-14,56	49,40	3,46	132	131	131	155	151	151	127	85,35	اليمن
31,36	6,05	100,00	4335	4212	3781	3705	3602	3300	2856	2693	الوطن العربي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

وتأتي كل من مصر، المغرب، السعودية والجزائر في مقدمة الدول العربية المنتجة للحوم البيضاء والتي ينحصر إنتاجها ما بين 420-860 ألف طن سنويا وبنسبة تقدر بنحو 60% من إجمالي الإنتاج العربي من اللحوم البيضاء، فقد قدر إنتاج كل منها على التوالي بنحو 30,42%، 14,07%، 13,28%، 11,81%، من إجمالي الإنتاج العربي، ويتراوح إنتاج اللحوم البيضاء في دول عربية أخرى ما بين 100-250 ألف طن سنويا وهي لبنان، سوريا، ليبيا، اليمن، تونس، الأردن، والتي كان إنتاجها على التوالي، 106 ألف طن، 120 ألف طن، 132 ألف طن، 219 ألف طن، 275 ألف طن، وتساهم هذه الدول مجتمعة بنحو 23% من إجمالي الإنتاج العربي من اللحوم البيضاء، في حين لا يتعدى الإنتاج 90 ألف طن في دول أخرى مثل العراق والإمارات والسودان، ويقل عن معدل 50 ألف طن سنويا في باقي الدول العربية.

ويوضح معدل التغير النسبي للإنتاج بين عامي (2010-2015)، ارتفاع حجم الإنتاج في كل الدول المنتجة الرئيسية وهي مصر والسعودية والجزائر، وبمعدلات تغير

موجبة قدرت بنحو 75,39%، 5,30%، 42,18%، لكل منها على التوالي، بينما حققت دول عربية أخرى مثل عمان، السودان وفلسطين معدلات تغير أعلى قدرت بنحو 195%، 83,33%، 102%، بينما حققت دول عربية أخرى معدلات نمو سالبة مثل الإمارات وسوريا وموريتانيا قدرت بنحو 36,54%-، 43,91%-، 32,64%- على التوالي.

بصفة عامة فإن معدل الزيادة في إنتاج اللحوم البيضاء في الدول العربية بين الفترتين (2004-2000)، (2009-2005) قدر بنحو 6,05%، وكان معدل التغير بين (2010-2015) نحو 31,36%.

ثالثاً: إنتاج الألبان: زادت الكمية المنتجة من الألبان من 20,00 مليون طن خلال الفترة (2004-2000) إلى 24,9 مليون طن خلال الفترة (2009-2005) إلى 26,2 مليون طن كمتوسط بين عامي (2013-2015)، وحققت صناعة الألبان أقصى إنتاج سنة 2010 -خلال فترة الدراسة- والذي قدر بنحو 27,0 مليون طن، وأدنى مستوى له سنة 2013 والذي قدر بنحو 26,1 مليون طن، وخلال سنة 2011 انخفض الإنتاج إلى حوالي 26,2 مليون طن بنسبة 0,81%- مقارنة بسنة 2010، ليعاود الانخفاض سنة 2012 إلى حوالي 26,1 مليون طن بنسبة 0,54%- مقارنة بسنة 2011، ثم انخفض مرة أخرى خلال سنة 2013 بنحو 0,05%- مقارنة بسنة 2012، وخلال سنة 2015، تراجع الإنتاج إلى نحو 0,1%، ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع مشاريع صناعة الألبان وعدم توفير قنوات جمعه وتسويقه وفق مواصفات صحية، بالإضافة إلى عدم التوسع في شراء الثروة الحيوانية لأغراض التسمين.

وتأتي السودان في مقدمة الدول المنتجة للألبان، وبإنتاج يقدر بنحو 6,3 مليون طن يمثل حوالي 23,29 من إجمالي الإنتاج العربي عام 2015، تليها كل من مصر والجزائر بإنتاج قدر بحوالي 5,5 مليون طن، 3,8 مليون طن على التوالي، وبمساهمة قدرت بحوالي 20,65 مليون طن و 14,37 مليون طن من إجمالي الإنتاج العربي، كما بلغ حجم الإنتاج

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

حوالي 2,4 مليون طن في سوريا أي بنحو 9,38% من إجمالي الإنتاج العربي، والمغرب بحوالي 2,4 مليون طن أي بنحو 8,89% من إجمالي الإنتاج العربي، ثم تونس بإنتاج قدر بحوالي 1,2 مليون طن وبمساهمة قدرت بنحو 4,60% من الإجمالي العربي، وفي الصومال بلغ الإنتاج 1,0 مليون طن يمثل حوالي 4,02% من إجمالي الإنتاج العربي، ويبلغ الإنتاج في بعض الدول العربية ما بين 260-400 ألف طن، وهي على التوالي الأردن، لبنان، اليمن، العراق، موريتانيا والتي تساهم على التوالي 0,96% و 0,98% و 1,15% و 1,16% و 1,51% من إجمالي الإنتاج العربي، بينما لا يتجاوز الإنتاج في دول أخرى مثل ليبيا، الإمارات، نحو 240 ألف طن سنويا، بينما ينخفض لأقل فأقل في باقي الدول مثل لبنان، عمان والبحرين. كما هو موضح في جدول (20).

جدول رقم (20) : إنتاج الألبان في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000 (2004)	متوسط الفترة -2005 (2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين (2010-2015) (%)
الأردن	212	337	349	283	356	290	182	261	0,96	58,96	-25,21
الإمارات	104	162	139	146	152	152	150	153	0,56	55,76	10,07
البحرين	18,34	11,50	9,69	9,89	10,40	10,40	10,40	10,40	0,03	-37,29	7,32
تونس	904	989	1057	1088	1124	1124	1218	1247	4,60	9,40	18,0
الجزائر	1504	1912	2854	3165	3063	3400	3648	3895	14,37	27,12	36,47
السعودية	1143	1386	1603	1678	1712	1712	1722	1722	6,35	21,25	6,79
السودان	7212	7373	7471	6211	6240	6285	6213	6312	23,29	2,23	-15,51
سوريا	1804	2481	2241	2558	2452	2452	2450	2452	9,38	37,52	9,41
الصومال	523	1053	1053	1053	1053	1053	1350	1053	4,02	101,33	0,00
العراق	282	283	282	287	292	298	304	315	1,16	0,35	11,70
عمان	42,78	49,80	74,40	75,88	76,80	88,75	60,65	79,46	0,29	16,66	6,75
فلسطين	158	178	265	320	261	261	501	217	0,80	12,65	-18,11
قطر	27,47	23,41	35,61	37,84	41,46	47,83	90,80	116	0,42	-14,81	222
الكويت	38,12	44,94	59,54	59,86	65,45	56,71	56,71	56,71	0,20	17,90	5,09
لبنان	233	238	238	117	117	117	311	268	0,98	2,14	12,60

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

4,50	26,01	0,85	232	232	232	232	226	222	310	246	ليبيا
-3,04	36,10	20,65	5598	5601	5554	5719	5799	5774	5749	4224	مصر
14,76	40,16	8,89	2410	2400	2300	2500	2500	2100	1682	1200	المغرب
0,77	5,94	1,51	395	394	394	394	391	391	463	437	موريتانيا
5,66	22,11	1,15	300	300	299	280	280	283	243	199	اليمن
2,23	21,71	100,00	27099	27001	26132	26174	26290	26506	24974	20518	الوطن العربي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

خلال الفترة ما بين عامي (2010-2015)، حققت الدول المنتجة الرئيسية عدا الجزائر تراجعا في الإنتاج، حيث حققت انخفاض الإنتاج في كل من مصر والسودان بنحو 3,04% و 15,51% على التوالي، بينما ارتفع إنتاج الألبان في الجزائر بنحو 36,47%، وخلال نفس الفترة حققت دول أخرى معدلات نمو إيجابية مثل العراق 11,70%، قطر 22%، سوريا 9,41%، الإمارات 10,07%، السعودية 6,79%، في حين عرفت دول أخرى انخفاضا في الإنتاج وهي الأردن وفلسطين والتي حققتا معدلات نمو سالبة قدرت بنحو 25,11%، 18,11%، على التوالي.

بصفة عامة ارتفع معدل التغير في إنتاج الألبان ومشتقاتها في الوطن العربي بنسبة 21,71% في الفترتين (2000-2004)، (2005-2009)، وعرف ارتفاعا في عام 2015 عن عام 2010 قدرت بنسبة 2,23%.

رابعا: إنتاج البيض: تزايد حجم الإنتاج من البيض في الوطن العربي من 1,2 مليون طن إلى 1,3 مليون طن إلى 1,7 مليون طن خلال الفترات الثلاث (2000-2004)، (2005-2009)، (2010-2015)، ويرجع السبب في ذلك إلى اتساع مشاريع التربية

والتفريخ الحديثة، بالإضافة إلى تشجيع الحكومة للقطاع الخاص على إقامة المشاريع الكبيرة في هذا المجال في الدول المنتجة الأساسية للبيض مثل مصر والمغرب⁽¹⁾.
لقد شهد إنتاج البيض تطورا إيجابيا خلال السنوات الأخيرة بحيث ارتفع من حوالي 1,6 مليون طن سنة 2010 إلى 1,7 مليون طن سنة 2011 محققا معدل نمو إيجابي قدر بنسبة 7,27%، ليحقق ارتفاعا خلال سنة 2012 قدر بنحو 1,8 مليون طن بمعدل نمو إيجابي قدر بنسبة 4,15% مقارنة بسنة 2011، ليستقر سنة 2013 نسيبا عند نفس مستوى إنتاج سنة 2012 محققا معدل نمو ضعيف قدر بنحو 0,11%، وخلال سنتي 2014 و 2015 عرف الإنتاج تنديا قدر بنحو -5,09% و -0,83% على التوالي. كما هو موضح في الجدول (21).

جدول رقم (21) : إنتاج البيض في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)
الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000 (2004)	متوسط الفترة -2005 (2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين (2010-2015) (%)
الأردن	53,41	37,64	44,92	43,11	63,50	34,76	47,47	43,20	2,41	30,18	-3,82
الإمارات	15,00	25,21	26,10	26,10	26,10	26,10	44,30	44,30	2,47	68,00	69,73
البحرين	2,50	2,41	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	3,00	0,16	-3,6	0,00
تونس	72,59	78,70	134	167	167	167	101	117	6,53	7,02	-12,68
الجزائر	143	184	224	229	266	299	303	335	18,70	25,87	49,55
السعودية	125	162	199	200	200	200	222	225	12,56	29,60	13,06
السودان	23,60	32,40	35,00	38,00	40,00	45,00	50,00	52,00	2,90	37,28	48,57
سوريا	159	165	163	172	148	148	112	112	6,25	3,77	-31,28
الصومال	1,36	1,45	1,45	2,40	2,40	2,40	2,45	2,45	0,13	6,61	68,96
العراق	40,57	46,86	46,30	48,50	55,20	66,90	15,08	33,87	1,89	15,50	-26,84
عمان	7,58	9,02	9,24	10,65	16,80	11,80	11,80	14,25	0,79	18,99	54,22
فلسطين	28,57	33,87	30,90	25,20	29,03	35,65	29,00	35,00	1,95	18,55	13,00
قطر	2,75	2,89	3,77	4,03	3,35	3,39	3,45	3,39	0,22	18,99	9,54

(1) - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2013، مرجع سابق، ص: 61.

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

95,45	15,11	2,40	43,00	43,00	47,40	47,25	39,90	22,00	22,00	19,11	الكويت
-52,00	19,38	1,32	23,65	23,65	60,82	60,82	54,74	49,26	44,89	37,60	لبنان
0,00	-4,14	3,35	60,00	60,00	62,50	62,50	62,50	60,00	54,64	57,00	ليبيا
6,56	-16,83	16,30	292	295	295	297	288	274	252	303	مصر
57,06	11,32	15,52	278	275	275	250	255	225	177	159	المغرب
120	-40,54	0,32	5,81	5,80	2,70	2,70	2,70	2,64	2,64	4,44	موريتانيا
12,63	54,54	3,75	67,30	65,00	64,80	61,10	59,75	59,75	51,50	33,51	اليمن
10,89	8,43	100,00	1791	1714	1806	1804	1732	1615	1388	1280	الوطن العربي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

يختلف إنتاج الدول العربية من البيض وفقا لمدى تطور أساليب تربية الدواجن ومدى أهمية هذه الثروة في البلاد، وتنتج الجزائر وحدها ما يعادل 18,70% من إجمالي الإنتاج العربي من البيض وبكميات تقدر بحوالي 335 ألف طن عام 2015، تليها مصر بحوالي 292 ألف طن ونسبة 16,30% من إجمالي الإنتاج العربي، ثم تليها المغرب بواقع إنتاج يقدر بنحو 278 ألف طن وبمساهمة نسبتها 15,52% من الإجمالي العربي، ثم تأت السعودية في المرتبة الرابعة بواقع إنتاج قدر بنحو 225 ألف طن وبمساهمة نسبتها 12,56% من الإجمالي العربي من البيض.

في حين لا يتعدى إنتاج البيض بين 120 ألف طن في كل من تونس وسوريا، حيث حققنا 117 و 112 مليون طن على التوالي أي بنسب 9,24% و 8,19% من إجمالي الإنتاج العربي، بينما يتراوح الإنتاج ما بين حوالي 50-70 ألف طن في كل من السودان، ليبيا، اليمن، والتي حققت نسبة مساهمة في الإنتاج العربي قدرت على التوالي بنحو 2,90%، 3,35%، 3,75% بينما يصل حجم الإنتاج إلى نحو 45 ألف طن فأقل في دول أخرى مثل الكويت 43,00 ألف طن، الأردن 43,20 ألف طن، الإمارات 44,30 ألف طن، بينما لا يتعدى في باقي الدول العربية 35 ألف طن سنويا.

ما بين عامي (2010-2015)، رغم وجود دول حققت معدلات تغير مرتفعة للإنتاج مثل الكويت 95,45%، الامارات 69,73%، الصومال 68,69%، عمان 54,22%، هناك دول أخرى حققت معدلات تغير سالبة وهي الأردن -3,82%، تونس -12,68%، سوريا -31,28%، العراق -26,84%، لبنان -52,00%.

خامسا: إنتاج الأسماك: تعتبر الأسماك من السلع التصديرية الأساسية في الوطن العربي، حيث حققت الدول العربية مجتمعة إنتاج قدر بحوالي 5,02 مليون طن عام 2016⁽¹⁾، وتوسعى الدول العربية لزيادة الإنتاج السمكي عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في الاستزراع السمكي، وذلك في كل من السعودية وعمان وتونس والعراق بالإضافة إلى مصر. زاد حجم الإنتاج السمكي من 3,3 مليون طن كمتوسط للفترة (2000-2004) إلى 3,6 مليون طن كمتوسط للفترة (2005-2009) بنسبة زيادة قدرها 8,83%، ثم ارتفع الإنتاج إلى 4,6 خلال الفترة (2010-2015) بزيادة قدرها 12,80%، كما يوضحة الجدول (22).

جدول رقم (22) : إنتاج الأسماك في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)
الوحدة: (ألف طن)

الدول	متوسط الفترة -2000 (2004)	متوسط الفترة -2005 (2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة إلى جملة الوطن العربي (%)	معدل التغير بين الفترتين (%)	معدل التغير بين -2010 (2015) (%)
الأردن	1,08	0,97	0,97	1,08	1,31	1,31	1,45	1,65	0,07	-10,18	70,10
الإمارات	100	87,93	77,71	77,71	77,71	73,20	73,20	73,20	1,63	-12,07	-5,80
البحرين	12,52	15,55	16,33	16,2	12,32	12,32	15,86	15,86	0,34	23,88	-2,87
تونس	99,20	105	102	114	117	123	127	132	2,83	5,84	30,00
الجزائر	109	144	130	95,17	103	104	101	106	2,27	32,11	-18,46
السعودية	59,87	85,36	126	75,51	90,00	90,00	97,5	97,5	2,09	42,57	-22,61
السودان	59,60	63,47	79,00	74,00	87,00	89,00	101	101	2,16	6,49	27,84
سوريا	15,21	16,40	12,67	7,12	7,04	7,04	7,04	7,04	0,15	7,82	-44,43

(1) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2016، ص: 20.

الفصل الثاني: مقومات الأمن الغذائي العربي

0,00	-46,85	0,64	30,00	30,00	30,00	30,00	30,00	30,00	30,00	56,45	الصومال
65,47	-74,66	1,49	69,5	87,50	82,87	51,00	37,00	42,00	5,98	23,60	العراق
56,70	9,48	5,51	257	212	206	191	158	164	150	137	عمان
106,47	23,64	0,07	3,51	3,1	2,70	2,06	1,40	1,70	2,51	2,03	فلسطين
10,90	78,89	0,32	15,26	16,27	12,07	11,27	12,98	13,76	15,60	8,72	قطر
209	-16,34	0,32	14,88	15,17	12,07	11,34	16,30	12,20	4,81	5,75	الكويت
-60,00	7,17	0,23	4,10	4,10	10,20	11,20	10,00	10,00	8,51	7,94	لبنان
-99,29	-14,71	0,09	3,88	3,88	47,35	47,35	47,35	47,35	38,99	45,60	ليبيا
16,48	24,68	32,58	1519	1481	1374	1371	1294	1304	1000	802	مصر
20,61	2,16	29,37	1369	1369	1246	1165	966	1135	992	971	المغرب
0,00	1,06	13,81	644	644	644	644	644	644	651	658	موريتانيا
1,03	5,10	4,20	196	196	158	159	162	194	206	196	اليمن
12,80	8,83	100,00	4661	4587	4321	4185	3888	4132	3672	3374	الوطن العربي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

حقق الإنتاج العربي من الأسماك سنة 2010 إنتاجا قدر بنحو 4,1 مليون طن، لينخفض إلى حوالي 3,8 مليون طن سنة 2011 محققا معدل نمو سالب قدر بنحو -5,90%، ليرتفع سنة 2012 إلى حوالي 4,1 مليون طن محققا معدل نمو إيجابي نسبته 7,63%، ليسجل سنة 2013 معدل نمو إيجابي قدر بحوالي 3,24 مليون طن مقارنة بسنة 2012، وخلال سنتي 2014 و 2015، حقق الإنتاج معدلات نمو إيجابية قدرت بنحو 4,5 و 4,6 مليون طن، أي بنسب 6,15% و 7,86% مقارنة بسنة 2013 على التوالي. يتفاوت الإنتاج السمكي حسب مجموعات الدول العربية المنتجة، إذ يقدر إنتاج الدول العربية ذات الموارد السمكية المرتفعة مثل مصر والمغرب وموريتانيا عام 2015 بحوالي 75,76% من إجمالي إنتاج الدول العربية، بينما بلغ إنتاج الدول العربي ذات الاكتفاء الذاتي من الأسماك وهي عمان والإمارات والجزائر وتونس حوالي 12,24% من إجمالي الإنتاج العربي، وبلغ إنتاج الدول العربية الأخرى ذات الموارد السمكية المتوسطة والضعيفة حوالي 11,80%.

لقد شهدت الدول العربية المنتجة الرئيسية تغيرا إيجابيا في حجم إنتاجها بين عامي (2010-2015)، قدر بنحو 16,84% في مصر، 29,37% في المغرب، وفي الدول الأخرى شهد الإنتاج تغيرا إيجابيا بمعدلات متفاوتة في كل من العراق، فلسطين، عمان، الأردن وتونس، وتراجع الإنتاج في دول أخرى مثل سوريا والسعودية، الجزائر، السودان وليبيا.

بصفة عامة ارتفع معدل الزيادة في إنتاج الأسماك في الوطن العربي بنسبة قدرت بنحو 8,83% خلال الفترتين (2000-2004)، (2005-2009)، وبنحو 12,80% في عام 2015 عن عام 2010.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

- إن توافر الموارد الطبيعية والبشرية والإنتاج النباتي والحيواني، تعتبر الركيزة الأساسية للأمن الغذائي العربي، وعدم الوفرة في عامل من هذه العوامل سيؤثر سلباً على احتياجات السكان من الغذاء؛

- اعتماد الزراعة في الوطن العربي على الأمطار والتي بفضلها تسقى ثلثي الأراضي الزراعية؛

- تراجع أو انعدام استخدام الآلات والوسائل الحديثة في الزراعة واتساع نسبة الأراضي المتروكة وتدني الإنتاج والإنتاجية ساهمت بالسلب في توفير الغذاء الآمن والصحي للسكان؛

- عدم كفاءة الكوادر البشرية وتراجع الإنتاج النباتي والحيواني كلها مقومات ساهمت في اتساع الفجوة الغذائية، وفوق هذا كله وعلى سبيل التمثيل لا الحصر دول الخليج تتمتع بوفرة مالية إذا يساوي ناتجها الإجمالي أو يفوق أحياناً نصف الناتج العربي، ولو استغل جزء من تلك الموارد في تطوير ورفع كفاءة القطاع الزراعي العربي بدل استيراد الغذاء لحققت الدول العربية قاطبة أمنها الغذائي، لكن غياب إرادة سياسية عربية قوية حال دون ذلك.

الفصل الثالث

مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

تمهيد:

تستورد أغلب الدول العربية السلع الغذائية الرئيسية وعلى رأسها مجموعة الحبوب والألبان ومشتقاتها، اللحوم، السكر، بالإضافة للزيوت النباتية والبقوليات، بينما باقي المجموعات الغذائية تحقق عدد من الدول فائضا ملموسا منها، رغم أنها كانت تحقق عجزا صافيا على المستوى القومي فيما عدا مجموعة الأسماك والتي تحقق منها فائضا على المستوى القومي.

يعتبر الصور في التنمية الزراعية العربية من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود عجز متفاقم في الغذاء عرف مستويات عالية نسبيا في بعض السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمته الحبوب، حيث أصبح تمويل استيراد الغذاء عبئا ثنن تحت وطأته معظم الموازنات المالية لغالبية الدول العربية، ويستنزف قسطا وفيرا من الدخل القومي العربي الذي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد حاجيات الشعوب العربية من الغذاء.

يعاني قطاع الزراعة العربي من عدة معوقات ومشكلات تحول دون ترقيته والنهوض به وتطويره، بهدف زيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاجية وصولا لتحسين الأمن الغذائي العربي.

بناءً على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: تطور حركة التجارة العربية من الغذاء.

المبحث الثاني: التركيبة السلعية ونصيب الفرد من الناتج الزراعي.

المبحث الثالث: مشكلات الزراعة العربية.

المبحث الأول:

تطور حركة التجارة العربية من الغذاء

تناول الفصل الثاني من الدراسة واقع القطاع الزراعي في الوطن العربي، بحيث تم التطرق من خلاله إلى الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الدول العربية، فضلا عن الثروة النباتية والحيوانية، أما الفصل الحالي فهو يُعنى بمؤشرات قياس الأمن الغذائي في الوطن العربي.

تمثل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام، وتحظى الموازين التجارية بقدر كبير من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي للدول ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق انجازات تصديرية من بعض المنتجات الزراعية.

أولاً: الصادرات والواردات الزراعية

1- الصادرات:

أدى انتعاش السوق النفطية وتحسن أداء الاقتصاديات في الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (2000-2004)، إلى زيادة قيمة التجارة العربية مع دول العالم⁽¹⁾. حيث سجلت قيمة الصادرات الكلية ارتفاعا خلال سنة 2004 بنحو 33,74% مقارنة بسنة 2000، واستمر ارتفاع الصادرات الكلية خلال السنوات 2005، 2006، 2007، حيث سجلت على التوالي 592 مليار دولار، 647 مليار دولار، 780 مليار دولار، حيث حققت معدل نمو إيجابي قدر بنحو 82,15%، 99,07%، 140,00% مقارنة بسنة 2004 على التوالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية الناجم عن الزيادة المطردة في

¹ - سمية كبير، "أداء التجارة العربية والبنينة (2000-2004)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، الجزائر، 2008، ص: 77.

الأسعار العالمية للنفط⁽¹⁾، وخلال سنة 2008 انخفضت الصادرات الكلية بحوالي 1,02%- مقارنة بسنة 2007، وربما يرجع ذلك أساسا إلى التراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، لترتفع الصادرات العربية سنة 2008 إلى حوالي 857 مليار دولار محققة معدل نمو إيجابي قدر بنحو 11,01% مقارنة بسنة 2008، وخلال سنة 2010 عرفت الصادرات العربية الكلية انخفاضا ملحوظا قدر بنحو 17,96% مقارنة بسنة 2009، لترتفع خلال السنوات الثلاثة الموالية 2011، 2012، 2013 محققة معدلات نمو إيجابية قدرت بنحو 16,64% و 36,13%، و 39,68% على التوالي مقارنة بسنة 2010، وخلال سنتي 2014 و 2015 سلكت الصادرات العربية اتجاها تنازليا حيث حققت على التوالي، 929 و 626 مليار دولار بنسب قدرت بنحو 5,39% و 36,25% على التوالي. بالنسبة للصادرات الزراعية فقد عرفت ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة (2000-2007)، حيث حققت سنة 2007 معدل نمو إيجابي قدر بنحو 106,06%، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الصادرات الزراعية لكل من سوريا والأردن وتونس والمغرب والتي بلغت مجتمعة حوالي 63%، كما يرجع السبب أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية، وإزالة القيود المفروضة في الدول المستوردة على بعض الصادرات⁽²⁾، لينخفض سنة 2008 إلى 11,8 مليار دولار بمعدل نمو سالب قدر بنحو 18,01%- مقارنة بسنة 2007، لتعاود الارتفاع ابتداءً من سنة 2009 وحتى سنة 2013، حيث حققت قيمة الصادرات الزراعية خلال سنة 2013 حوالي 31 مليار دولار بمعدل نمو قدر بنحو 82,35% مقارنة بسنة 2009، ونحو 358,57% مقارنة بسنة 2000، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع عائدات الصادرات الزراعية لكل من المغرب والإمارات ومصر والسعودية، التي تمثل صادراتها الزراعية حوالي 60,2% من عوائد الصادرات الزراعية العربية، محققة

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، " التجارة الخارجية للدول العربية، 2008، ص: 141.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، " التجارة الخارجية للدول العربية، 2008، مرجع سابق، ص: 60.

زيادة بنسبة 15,2% و 12,5%، 3,7% على التوالي، في حين سجلت الصادرات الزراعية لكل من السودان وتونس تراجعاً بلغ 17,0% و 2,9% على التوالي خلال عام 2012 مقارنة بالعام السابق نظراً للأحداث الداخلية في تلك الدول، وخلال سنة 2014، انخفضت الصادرات الزراعية إلى نحو 23,08 مليار دولار أي بنسبة -25,8%، لتعاود الارتفاع سنة 2015، محققة ما قيمته 27 مليار دولار.

أما فيما يخص نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية فإنها ظلت ضئيلة جداً بسبب التفاوت الكبير بينهما حيث عرفت أدنى مستوى لها سنة 2008 إذ قدرت بنحو 17,56%، وعرفت أعلى مستوى لها سنة 2006 إذ قدرت بنحو 33,69%، وقد أدى التفاوت الكبير بين الصادرات والواردات الزراعية إلى استمرار تفاقم العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي 22,2 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 71,0 مليار دولار عام 2015.

أما بالنسبة للصادرات من السلع الغذائية فقد بلغت سنة 2000 ما مقداره 5,67 مليار دولار لتتخفص في السنة الموالية إلى 3,74 مليار دولار بمعدل نمو سالب قدر بنحو -34,03%، لترتفع خلال سنوات 2002، 2003، 2004 بنسبة قدرت بنحو 24,3% و 45,9%، 79,67% على التوالي، واستمر ارتفاع معدل نمو الصادرات الغذائية بين سنتي (2005-2009)، حيث حقق سنة 2005 ما مقداره 8,53 مليار دولار ليرتفع سنة 2009 إلى 13,52 مليار دولار أي بنسبة 58,49%، وخلال سنة 2011 حققت الصادرات الغذائية معدل نمو إيجابي قدر بنسبة 21,21% مقارنة بسنة 2010، ثم ارتفعت خلال سنة 2012 بمعدل نمو إيجابي قدر بنحو 13,11% و مقارنة بسنة 2011، لتعاود الارتفاع سنة 2013، حيث حققت نحو 23,46 مليار دولار، لتسلك اتجاهها تنازلياً خلال سنتي 2014 و 2015، حيث حققت على التوالي نحو 16,98- و 16,63- مليار دولار.

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

بصفة عامة فقد ارتفعت الصادرات الكلية والصادرات الزراعية خلال الفترتين (2004-2000)، (2009-2005) بنحو 180% و 71,13% على التوالي، وخلال سنتي (2015-2010) انخفضت الصادرات الكلية بنحو 11,0-%، في حين ارتفعت الصادرات الزراعية بنحو 28,57%، وبالنسبة للصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية فقد انخفضت خلال الفترتين (2004-2000)، (2009-2005) بنحو 64,28%، وخلال سنتي (2015-2010) ارتفعت إلى نحو 43,33%، أما الصادرات الغذائية فقد ارتفعت خلال الفترتين (2004-2000)، (2009-2005) بنحو 92,23%، وحققت انخفاضا بنسبة قدرت بنحو 1,71-% خلال سنتي (2015-2010). كما يوضحه جدول (23).

جدول (23) : الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية للدول العربية خلال الفترة (2015-2000)

الوحدة: مليار دولار

الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية	نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية	نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	الواردات الكلية	الصادرات الكلية	السنة
23	5,67	23,31	19,07	2,78	29	6,76	152	243	2000
20	3,74	26,33	16,77	3,08	26	6,82	155	221	2001
22	4,65	25,17	15,90	2,92	28	7,05	176	241	2002
24	5,46	27,48	15,76	2,96	29	7,97	184	269	2003
27	6,72	29,45	16,43	3,17	35	10,31	213	325	2004
23	5,24	26,82	16,47	2,99	29	7,78	176	260	متوسط
32	8,53	28,66	12,26	1,88	39	11,18	318	592	2005
32	9,52	33,69	11,60	2,03	39	13,14	336	647	2006
37	10,51	30,28	9,27	1,78	46	13,93	496	780	2007
55	8,32	17,56	11,28	1,47	65	11,42	576	772	2008
54	13,52	26,56	11,30	1,98	64	17,00	566	857	2009
42	10,08	26,66	10,91	1,82	50	13,33	458	729	متوسط
59	16,92	30,68	11,69	3,01	69	21,17	590	703	2010
64	20,51	33,32	10,66	3,12	77	25,66	722	820	2011
79	23,20	27,76	12,76	2,78	96	26,65	752	957	2012

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

79	23,46	32,29	12,46	3,15	96	31,00	770	982	2013
60	16,98	21,37	13,36	2,48	108	23,08	808	929	2014
57	16,63	27,55	12,79	4,31	98	27,00	766	626	2015
70	21,02	31,09	11,86	3,01	96	25,40	760	806	متوسط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

2- الواردات: بالنسبة للواردات الكلية فقد عرفت واردات الدول العربية ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة، حيث ارتفعت من حوالي 152 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 213 مليار دولار سنة 2004 بمعدل قدر بنحو 40,13% ويعزي جزء كبير من ذلك إلى تراجع سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى⁽¹⁾، لتعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2005 بمعدل قدر بنحو 49,29% مقارنة بسنة 2004، وخلال سنة 2009 قدرت الواردات الكلية للوطن العربي بحوالي 566 مليار دولار أي بمعدل نمو قدر بنحو 78,00% مقارنة بسنة 2005، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الغذائية⁽²⁾، وخلال سنة 2011 ارتفعت الواردات الكلية إلى 722 مليار دولار أي بنسبة 22,37% مقارنة بسنة 2010، أما خلال سنتي 2012، 2013 فقد ارتفعت قيمة الواردات إلى نحو 752 مليار دولار و 770 مليار دولار أي بنسبة 4,15%، 6,64% على التوالي مقارنة بسنة 2011، وتعتبر سنة 2014 هي السنة التي شهدت فيها الواردات العربية أعلى مستوياتها طيلة فترة الدراسة، والتي قدرت بنحو 808 مليار دولار، أما خلال سنة 2015، فقد انخفضت واردات الدول العربية إلى نحو 766 مليار دولار، أي بنسبة -5,19% مقارنة بسنة 2014.

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، " التجارة الخارجية للدول العربية، 2005، ص: 1.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، " التجارة الخارجية للدول العربية، 2010، ص: 45.

بالنسبة للواردات الزراعية، فقد عرفت انخفاضا خلال سنة 2001 بنحو 10,34% مقارنة بسنة 2000، لترتفع سنة 2002 بنحو 3,44% مقارنة بسنة 2001، وخلال سنة 2004 حققت الواردات العربية قيمة قدرت بمقدار 35 مليار دولار أي بنسبة 20,68% مقارنة بسنة 2000، وعرفت الفترة بين سنتي (2005-2009) تذبذبا في قيمة الواردات الزراعية حيث عرفت أعلى قيمة لها سنة 2008 والتي قدرت بحوالي 65 مليار دولار، وتعود هذه الزيادة الكبيرة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل غير مسبوق في الأسواق العالمية وازدياد الطلب على السلع الغذائية في الدول العربية⁽¹⁾، أما بالنسبة لأقل قيمة لها فقد عرفت سنتي 2005 و 2006 والتي قدرت بنحو 29 مليار دولار.

خلال سنة 2010 بلغت قيمة الواردات الزراعية العربية ما يقدر بنحو 69 مليار دولار لترتفع سنة 2011 إلى 77 مليار دولار أي بنسبة 11,59% مقارنة بسنة 2012، وخلال سنتي 2012 و 2013 عرفت الواردات الزراعية العربية ارتفاعا نسبيا بحيث قدرت بنحو 96 مليار دولار وبنسبة 24,67% مقارنة بسنة 2011.

لم تتجاوز نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية 20% طيلة فترة الدراسة حيث عرفت أعلى نسبة لها سنة 2000 والتي قدرت بنحو 19,07%، أما أدنى نسبة لها فقد عرفت خلال سنة 2011 والتي قدرت بنحو 10,66%، وخلال سنة 2014 ارتفعت قيمة الواردات الزراعية لتحقيق أعلى مستوياتها طيلة فترة الدراسة والتي قدرت بنحو 108 مليار دولار، لتتخفف سنة 2015 إلى نحو 96 مليار دولار، أي بنسبة 9,25% مقارنة بسنة 2014.

فيما يخص الواردات الغذائية، مما لا شك فيه أن الدول العربية تعتبر مستورد صافي للغذاء، فهي تستورد أغلب المجموعات الغذائية خاصة الرئيسية منها، وقد عرفت الواردات الغذائية تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض بين سنتي (2000-2004)، حيث حققت سنة

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، " قطاع الزراعة والمياه"، 2008 مرجع سابق، ص: 65.

2004 ما مقداره 27 مليار دولار بارتفاع قدر بنسبة 17,39% مقارنة بسنة 2001، وخلال سنة 2005 قدرت الواردات الغذائية العربية بحوالي 32 مليار دولار بارتفاع نسبته 18,51% مقارنة 2004، ليرتفع سنة 2007 إلى حوالي 37 مليار دولار بنسبة زيادة قدرت بحوالي 15,62% مقارنة بسنة 2006، وخلال سنة 2008 عرفت الواردات الغذائية ارتفاعا كبيرا قدر بحوالي 55 مليار دولار أي بنحو 48,64% مقارنة بسنة 2007، لينخفض سنة 2009 إلى حوالي 54 مليار دولار أي بنحو 1,81% عن سنة 2008، وخلال السنوات 2010، 2011، 2012 سلكت الواردات الغذائية اتجاها تصاعديا حيث قدرت قيمتها على التوالي بحوالي 59 مليار دولار، 64 مليار دولار، 79 مليار دولار وبنسبة قدرت بنحو 9,25%، 18,51%، 46,29% مقارنة بسنة 2009، وخلال سنة 2013 استقرت قيمة الواردات الغذائية عند حوالي 79 مليار دولار، لتتخفف خلال العامين المواليين إلى نحو 60 و 57 مليار دولار على التوالي.

بصفة عامة، فقد عرفت الواردات الكلية زيادة بين الفترتين (2000-2004)، (2005-2009) قدرت بنحو 175,56%، وبنسبة 30,50% بين الفترتين (2010-2013)، أما الواردات الزراعية فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا كبيرا خلال الفترتين (2000-2004)، (2005-2009) قدرت بنحو 72,41%، وبنسبة 29,83% بين سنتي (2010-2013)، أما نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية فقد انخفضت خلال الفترتين (2000-2004)، (2005-2009) بنحو 50,96%، أما بين سنتي (2010-2015) فقد عرفت ارتفاعا قدر بنحو 9,40%، أما الواردات الغذائية فقد عرفت ارتفاعا خلال الفترتين (2000-2004)، (2005-2009)، حيث قدرت بنحو 82,60%، 68,75% على التوالي، لتتخفف بين سنتي (2010-2015) إلى نحو 3,38%.

ثانيا: تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

تعتبر معظم الدول العربية مستورد صافي لبعض المجموعات الغذائية التي تعتبر مجموعات عجز غذائي سواءً على المستوى القومي أو القطري، وتمثلها مجموعات الحبوب، الألبان ومشتقاتها، اللحوم، السكر، الزيوت النباتية والبقوليات، بينما باقي المجموعات الغذائية تحقق عدد من الدول العربية فائضا ملموسا منها وإن كانت تحقق عجزا صافيا على المستوى القومي فيما عدا مجموعة الأسماك التي تحقق فائضا على المستوى القومي.

1- الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية: خلال سنة 2015 انخفضت الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية بنسبة تقدر بحوالي 5,62% من حيث الكمية، وانخفضت قيمتها بنسبة 1,81% مقارنة بسنة 2014، ويعود ذلك إلى انخفاض كمية الصادرات من السلع الغذائية، كالبطاطس والخضر والفواكه واللحوم، بسبب تراجع الإنتاج الناجم عن سوء الظروف المناخية وعلى رأسها الجفاف الذي تعاني منه الدول العربية.

2- الواردات من السلع الغذائية الرئيسية: انخفضت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2015 بنسبة 4,76% بالمقارنة مع 2014 (من حوالي 60 مليار دولار إلى حوالي 57,2 مليار دولار). بينما ارتفعت كمياتها بنسبة 0,13%، ويعود الارتفاع في كمية الواردات من السلع الغذائية الرئيسية بشكل رئيسي إلى انخفاض مستويات إنتاج الدول العربية من هذه السلع مقارنة بمستويات الطلب عليها، وتمثل قيمة السلع الغذائية الرئيسية حوالي 80% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية سنة 2015، وشكلت قيمة واردات الحبوب، الفواكه، الزيوت والشحوم، السكر، اللحوم والألبان حوالي 90,1% من قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية ويلاحظ أن معظم السلع الغذائية الرئيسية المستوردة قد شهدت زيادة في كمياتها أو قيمتها أو كليهما خلال عام 2015، وهو ما يؤشر إلى زيادة الاختلال في بنية هيكل الصادرات والواردات الزراعية بشكل كبير.

3- الميزان التجاري: نلاحظ أن الميزان التجاري لأهم السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي حقق فائضا في جميع هذه السلع خلال سنة 2014، باستثناء البطاطس التي حقق فيها عجز يقدر بنحو 92 مليون دولار بالإضافة للخضر والتي قدر فيها عجز الميزان التجاري بنحو 1,8 مليار دولار والأسماك بنحو 1,4 مليار دولار، أما الفواكه فقد حقق فيها عجز الميزان التجاري بنحو 892 مليون دولار، أما خلال سنة 2015 حقق الميزان التجاري فائض في جميع السلع الغذائية محل الدراسة باستثناء البطاطس التي حقق فيها عجز قدر بنحو 74 مليون دولار، بالإضافة للخضر بنحو 1,9 مليار دولار، ثم الفواكه التي حقق فيها الميزان التجاري عجزا قدر بنحو 1,1 مليار دولار، بالإضافة للأسماك بنحو 1,3 مليار دولار، وعموما حقق الميزان التجاري لإجمالي السلع الغذائية خلال سنة 2015 انخفاضا قدر بنحو 2,13% مقارنة بسنة 2014.

جدول (24) : الميزان التجاري لأهم السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (2014-2015)

القيمة: (مليون دولار) / الكمية: (ألف طن)

2015						2014						البيان
الميزان		الواردات		الصادرات		الميزان		الواردات		الصادرات		
قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	
20321	68422	21942	73080	821	1966	22806	68617	24104	72111	494	1078	جملة الحبوب
(74)	(79)	513	1075	353	904	(110)	(92)	2627	1211	448	1064	البطاطس
911	1002	1344	1412	271	231	788	953	1260	1351	378	284	جملة البقوليات
(1996)	(1435)	1353	2592	2827	3652	(2060)	(1880)	1438	2563	2977	3966	جملة الخضر
(1130)	(5014)	3658	5079	3501	4380	(892)	3157	3517	4831	3588	4581	جملة الفواكه
3239	6173	5242	9437	1349	2018	3561	5860	5906	9895	1534	2703	السكر (مكرر)
1994	2311	4646	4189	1866	967	2383	3169	4636	5173	1600	1135	جملة

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

											الزيوت والشحوم	
7991	3106	8774	3409	472	181	6859	2276	342	2814	270	134	جملة اللحوم
(1308)	(97)	1995	903	2907	971	(1420)	(26)	1868	961	2948	981	الأسمك
209	89	396	178	123	61	258	96	468	224	143	103	البيض
3341	6895	7340	13380	2142	2655	2056	4033	7903	13449	2598	3042	الألبان ومنتجاتها
33499		57209	114734	16673	17986	34230		60072	114583	16982	19071	الإجمالي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد: 33، 34.

ثالثاً: الفجوة الغذائية العربية الراهنة ودرجة الاكتفاء الذاتي:

يعتبر القصور في التنمية الزراعية العربية من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود عجز متفاقم في الغذاء عرف مستويات عالية نسبياً في بعض السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب.

1- الفجوة الغذائية: إن تطور الفجوة الغذائية هو محصلة لتفوق معدلات نمو الإنتاج، وقصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في العالم العربي أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري لجميع السلع الغذائية الهامة⁽¹⁾.

حيث أصبح تمويل استيراد الغذاء عبئاً ثخن تحت وطأته معظم الموازنات المالية لمعظم الدول العربية ويستنزف جزءاً معتبراً من الدخل القومي العربي الذي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجة المتناقصة من الغذاء في الوطن العربي⁽²⁾.

لقد أدى القصور في التنمية الزراعية العربية إلى وجود عجز متفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة نسبياً في بعض السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب وبشكل

¹ - إمام محمود الجسمي، "تحديات الأمن الغذائي العربي"، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين: "حول مستقبل تجارة السلع الزراعية المصرية"- الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، 26-27 سبتمبر سنة 2001، ص: 8.

² - عباس فاضل السعدي، "التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي وحجم فجوة الغذاء في الوطن العربي، شؤون عربية"، رقم 100 سنة 1999، ص: 147.

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

خاص القمح والزيوت والسكر، إذ بلغت نسبة الفجوة في هذه السلع خلال سنة 2000 ما مقداره نحو 55,3% و 52,3% و 55,7% و 65,7% على التوالي، أما نسبة الفجوة لكل من اللحوم والألبان ومنتجاتها قدرت بنحو 14,6% و 2,86% على التوالي. خلال سنة 2015 انخفضت نسبة الفجوة الغذائية لكل من القمح والزيوت والشحوم والألبان ومنتجاتها، حيث قدرت بنحو 49,2% و 53,0% و 23,8% مقارنة بسنة 2000، في حين زادت الفجوة في باقي السلع الغذائية الرئيسية وهي الحبوب والتي قدرت بنحو 68,5%، السكر 87,9%، واتساع الفجوة الغذائية أثر سلباً على الأمن الغذائي العربي، كما يوضحه الجدول (25).

جدول (25) : الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (مليون طن)

2015					2000					السلعة
نسبة الاكتفاء (%)	نسبة الفجوة (%)	الاستهلاك	صافي الواردات	الإنتاج	نسبة الاكتفاء (%)	نسبة الفجوة (%)	الاستهلاك	صافي الواردات	الإنتاج	
49,58	68,5	87,6	60,0	54,9	44,7	55,3	84,1	46,5	37,6	مجموعة الحبوب
41,0	49,2	65,1	32,4	26,7	47,7	52,3	35,4	18,5	16,9	القمح
34,2	87,9	9,1	8,0	3,1	37,7	64,6	6,5	4,2	2,4	السكر (مكرر)
35,7	53,0	4,9	2,6	1,7	54,7	68,4	3,8	2,6	1,7	جملة الزيوت والشحوم
77,4	23,8	10,5	2,5	8,1	85,4	14,3	7,5	1,1	6,4	اللحوم
83,6	23,8	33,5	8,0	27,6	71,4	28,6	26,2	7,5	18,7	الألبان ومنتجاتها

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد: 22، 2006.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2014.

$$\text{الاكتفاء الذاتي} = \frac{\text{الإنتاج}}{\text{الاستهلاك}} \times 100$$

$$\text{نسبة الفجوة} = \frac{\text{الواردات}}{\text{الاستهلاك}} \times 100$$

2- تطور نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي:

أدى التفاوت بين الطلب على السلع الزراعية والإنتاج الزراعي منها إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية وفي مقدمتها الزيوت، القمح والسكر والزيوت واللحوم، حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من نحو 37,7% سنة 2000 إلى 34,7% سنة 2015، أما اللحوم فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي منها من حوالي 85,4% سنة 2000 إلى حوالي 77,4% سنة 2015، فيما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت من حوالي 54,7% سنة 2000 إلى حوالي 35,7% سنة 2015، في المقابل حافظت بعض السلع على مستويات مرتفعة نسبيا من الاكتفاء الذاتي خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2000 وهي مجموعة الحبوب، والألبان ومنتجاتها إذ تراوحت بين 47,5% و 83,6% على التوالي، ورغم تحقيق هذه المنتجات لنسب اكتفاء ذاتي معقولة إلا أن أغلب اقتصاديات الوطن العربي تعتمد بشكل كلي على الخارج لتوفير الغذاء للمواطنين.

ترجع الأسباب الرئيسية لتفاقم العجز العربي من الغذاء إلى زيادة الطلب على الأغذية بسبب الزيادة السكانية، فضلا عن ارتفاع مستويات الدخل لشرائح واسعة من السكان، وهجرة السكان الريفيين إلى المدن وما يقابله من تدني في مستويات الإنتاج والإنتاجية الناجم عن استخدام الوسائل التقليدية، واستبعاد البحوث والتطوير، وعدم استخدام الميكنة والتقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية.

المبحث الثاني:

التركيبة السلعية ونصيب الفرد من الناتج الزراعي

يوضح هذه المبحث تركيبة الصادرات والواردات العربية بالإضافة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وناتج وواردات الزراعة، بالإضافة إلى القيمة المضافة ونسبة الزراعة منها، كما سيتم من خلاله تسليط الضوء على اتجاه نمو السكان ونصيب الفرد من السعرات الحرارية.

أولاً: مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

يتصدر قطاع السلع الأولية منذ عقود الهيكل القطاعي للناتج المحلي العربي وتأتي الصناعات الاستخراجية على رأس قطاع السلع الأولية الذي يشكل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي العربي أو يزيد عن ذلك، ويلعب هذا القطاع دوراً جوهرياً كبيراً في اقتصاديات أغلب الدول العربية والتي تسمى بالدول النفطية، هذه الدول التي تتأثر اقتصاداتها تأثراً مباشراً بالتقلبات الخارجية الناتجة عن التذبذب في أسعار الطاقة العالمية وغالباً ما تكون هذه الاقتصادات عرضة للصدمات الخارجية⁽¹⁾.

جدول (26) : الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2000-2015).
الوحدة: (%).

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية [*]			هيكل الناتج المحلي الإجمالي				البيان
2015-2014	2012-2011	2005-2000	2015	2010	2005	2000	
-25	11,0	12,0	48,4	57,9	60,1	55,6	قطاعات الإنتاج السلعي منها:
1,3	3,0	4,8	5,0	5,8	6,1	7,8	الزراعة
-41,8	10,0	15,3	22,6	34,4	37,7	30,2	الصناعات الاستخراجية
-0,6	8,9	7,9	11,0	9,6	9,5	10,6	الصناعات التحويلية
1,1	24,7	9,5	9,0	7,8	6,7	7,0	باقي قطاعات الإنتاج
6,1	9,8	8,7	51,4	41,4	39,0	41,9	إجمالي قطاع الخدمات منها:

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "التطورات الاقتصادية والاجتماعية"، 2014، ص: 27.

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

9,6	13,8	7,9	15,3	11,4	10,3	11,5	الخدمات الحكومية
-136,7	-164,6	-7,7	0,22	0,8	1,1	2,6	صافي الضرائب غير المباشرة
-10,9	10,2	10,3	100,0	100,0	100,0	100,0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "التطورات الاقتصادية والاجتماعية"، 2014، 2016.

* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

من تحليل بيانات جدول (26)، يتضح لنا أن قطاع الإنتاج السلعي ساهم بحوالي 48,4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال عام 2015 مقارنة بنسبة قدرت بحوالي 58,9% في عام 2010، وبانخفاض في ناتجة بنسبة بلغت حوالي 25-%، ويرجع سبب هذا التراجع إلى انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي من حوالي 34,4% عام 2010 إلى حوالي 22,6% عام 2015 بانكماش نسبته 35,4%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع إنتاج النفط في عدة دول عربية، خاصة في ليبيا والسودان بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي يمر بها البلدان. في المقابل استقرت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية عند مستوى 11,1% من الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2015 وبمعدل نمو بلغ 0,6-% مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو 8,9% عام 2012، وساهم قطاع الزراعة بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2015 وبمعدل نمو قدر بحوالي 1,3%. ساهمت باقي قطاعات الإنتاج السلعي بنسبة بلغت حوالي 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 وبمعدل نمو بلغ نحو 1,1%.

كنتيجة لانخفاض نسبة مساهمة قطاع الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2015، ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات من حوالي 11,4% عام 2010 إلى حوالي 15,3% عام 2015، وسجل القطاع معدل نمو بلغ نحو 19,6% عام 2015 مقابل حوالي 13,8% عام 2012، وفي إطارها ساهمت الخدمات الحكومية في الهيكل القطاعي

للناتج بنحو 15,3% لعام 2015 بمعدل نمو قدر بنحو 9,6% مقارنة بنحو 13,8% في عام 2012.

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي:

هناك تباين واضح في الأداء بين مختلف الدول العربية بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد حققت أغلب الدول العربية معدلات نمو سالبة خلال سنة 2015 تفوق المعدلات المحققة خلال عام 2014، باستثناء كل من السودان ولبنان ومصر، وتنقسم الدول العربية وفق أدائها عام 2015 إلى ثلاث مجموعات تتكون المجموعة الأولى من عمان ومصر والسودان، وهي الدول التي حققت معدلات نمو حقيقي مرتفعة تجاوزت 10,0%، وتتكون المجموعة الثانية من ثلاث دول وهي الأردن والإمارات والبحرين اللواتي حققن معدل نمو حقيقي يقع بين 0,50% و 5%، أما المجموعة الأخيرة فتتكون من الدول التي حققت معدلات نمو سلبية وهذه الدول هي تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، العراق، قطر، الكويت، ليبيا، لبنان، المغرب، موريتانيا، اليمن. كما يوضحه جدول (27).

جدول (27): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال السنوات (2000-2015).

الوحدة: (مليون دولار)

البيان	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	التغير %
الأردن	8,46	12,58	23,58	26,46	28,88	30,98	33,64	35,87	37,57	4,73
الإمارات	104	180	253	286	347	372	402	399	375	0,74
البحرين	8,02	13,45	22,93	25,71	29,04	30,66	32,78	33,85	32,24	4,75
تونس	21,45	32,25	43,43	44,01	45,94	45,24	47,11	43,42	42,07	-3,10
الجزائر	54,77	103	137	161	199	204	255	213	181	-15,02
جيبوتي	0,55	0,70	1,04	1,12	1,24	1,35	1,45	1,85	1,73	-6,48
السعودية	189	328	429	526	669	733	748	753	643	-14,60
السودان	13,37	35,18	59,92	71,84	69,69	68,11	61,97	78,91	90,23	14,34
سوريا	18,93	28,49	53,96	60,03	-	-	-	-	-	-

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

-25,52	143	192	195	184	157	117	94,27	36,24	20,96	العراق
14,10	70,25	81,79	79,65	77,49	69,52	58,64	48,38	31,80	19,5	عمان
-20,95	166	210	202	189	169	125	97,79	44,53	17,76	قطر
-29,62	114	162	175	174	154	115	106	80,79	37,70	الكويت
00,00	46,50	46,47	45,11	42,76	40,07	38,01	35,14	21,28	17,26	لبنان
-15,02	20,65	24,30	64,43	83,19	36,68	73,82	62,10	47,63	34,57	ليبيا
10,29	332	301	271	262	235	218	188	89,52	59,60	مصر
-8,41	99	107	105	96,18	99,27	90,71	90,55	59,52	36,95	المغرب
-2,88	4,37	4,50	4,16	3,91	4,06	3,62	3,03	1,85	1,07	موريتانيا
-29,41	24,04	34,01	35,95	32,07	31,07	30,90	28,45	19,05	10,86	اليمن
-10,92	2429	2727	2734	2633	2389	2075	1779	1166	715	الوطن العربي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

بصفة عامة فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية عرف ارتفاعاً طيلة فترة الدراسة، حيث ارتفع سنة 2005 بنسبة قدرت بنحو 63,0% مقارنة بسنة 2000، ليحقق سنة 2009 ما مقداره 1,7 مليار دولار أي بنسبة قدرت بنحو 52,5%، أما خلال سنة 2010 فقد عرف معدل نمو قدر بنسبة 16,63% مقارنة بسنة 2009، ليحقق سنة 2011 معدل نمو قدر بنحو 15,1% مقارنة بسنة 2010، وخلال سنة 2012 حقق الناتج المحلي العربي قيمة قدرت بنحو 2,6 مليار دولار أي بنسبة 10,21% مقارنة بسنة 2011، ليحقق نسبة قدرت بنحو 3,83% خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، أما خلال سنتي 2014 و 2015، فقد حقق الناتج معدلات نمو سالبة حيث حقق على التوالي نحو 2,7 و 2,4 مليار دولار، أي بنسب -0,25% و -11,15% على التوالي مقارنة بسنة 2013.

1- مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي:

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تدني طيلة فترة الدراسة حيث انخفضت من حوالي 7,8% سنة 2000 إلى حوالي 6,1% سنتي 2005 و 2006 ،

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

ليستقر خلال سنتي 2011 و 2012 عند حوالي 5,1%، ثم انخفض سنة 2013 إلى حوالي 5,0%، ليرتفع سنتي 2014 و 2015 إلى نحو 5,1% و 5,8%. كما يوضحه جدول (28).

جدول (28) : مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي خلال الفترة (2015-2000)
الوحدة: (%)

البيان	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأردن	2,0	2,8	3,0	2,9	2,8	3,0	3,3	3,7
الإمارات	2,3	1,4	0,9	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7
البحرين	0,8	0,4	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
تونس	10,0	9,2	7,3	8,2	8,2	8,0	9,0	9,7
الجزائر	8,4	7,7	8,4	8,1	8,2	9,3	10,3	11,5
جيبوتي	3,1	3,2	3,4	3,3	3,4	3,4	3,4	3,4
السعودية	4,9	3,2	2,4	1,9	1,9	1,8	1,9	2,2
السودان	35,8	33,2	33,9	34,1	33,1	33,8	31,9	31,4
سوريا	24,6	20,7	19,6	20,3	19,4	-	-	-
العراق	5,8	9,5	5,9	4,6	4,5	4,7	5,6	5,4
عمان	2,1	1,5	1,3	1,2	1,1	1,3	1,3	1,6
قطر	0,4	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
القمر	48,6	51,0	39,6	37,1	34,7	31,8	33,3	32,5
الكويت	0,4	0,3	0,2	0,3	0,3	0,4	0,4	0,7
لبنان	6,2	5,3	5,5	5,3	5,2	3,8	3,9	3,9
ليبيا	8,1	2,3	2,7	1,9	0,9	1,4	2,8	2,8
مصر	15,5	14,0	13,3	13,9	14,1	13,9	11,5	11,3
المغرب	13,3	13,2	13,8	14,3	12,7	14,6	14,3	14,7
موريتانيا	25,8	15,7	15,8	13,8	15,3	14,1	14,2	14,1
اليمن	12,0	9,5	11,9	13,8	14,4	15,0	13,4	17,9
الإجمالي	7,8	6,1	6,1	5,1	5,1	5,0	5,1	5,8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

تتفاوت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي، حيث تعرف أعلى مستوياتها في جزر القمر بنسبة تقدر بنحو 32,5%، تليها السودان بنسبة قدرت بنحو 31,4%، ثم اليمن بنحو 17,9%، ثم المغرب وموريتانيا والجزائر ومصر على التوالي بنسب تقدر بنحو 14,7% و 14,1% و 11,3% و 11,3%، لينخفض في باقي الدول العربية مثل الجزائر، تونس، العراق والأردن بحيث لا يتعدى 10% خلال سنة 2015.

ما يلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى 1,0% في أغلب دول شبه الجزيرة العربية باستثناء كل من السعودية وعمان والتي بلغت فيهما نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2,2% و 1,6% على التوالي، ويرجع السبب في تدني مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول إلى كونها دول تعتمد في اقتصادها بالدرجة الأولى على الريع النفطي.

ثالثاً: اتجاه نمو السكان والناتج الزراعي خلال الفترة (2000-2015)

1- اتجاه نمو عدد السكان في الوطن العربي:

يعتبر عدد السكان ومعدل نموهم من العوامل الهامة المؤثرة على حجم الطلب على الغذاء وإمكانية الحصول عليه، وفي ظل الزيادة المستمرة في أعداد سكان الدول العربية وارتفاع معدلات نموها مقارنة بالمعدلات العالمية، مع عدم الاستقرار النسبي للمعروض من الغذاء نتيجة محدودية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة في المنطقة العربية، فإن ذلك يعني استمرار الزيادة النسبية في حجم الطلب على الغذاء مقارنة بالمعروض من السلع الغذائية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى استمرار الإرتفاع النسبي لأسعار تلك السلع وصعوبة إتاحتها للمستهلك.

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

جدول (29) : اتجاه نمو السكان والناتج الزراعي خلال الفترة (2000-2015)

معدل التغير (%) (2015-2010)	الناتج الزراعي (مليار دولار)				معدل التغير (%) (2015-2010)	السكان (مليون نسمة)				الدولة
	2015	2010	2005	2000		2015	2010	2005	2000	
14.8	1,38	0,79	0,34	0,17	11.62	6,82	6,11	5,47	4,85	الأردن
1.1	2,80	2,44	2,52	2,36	5.44	8,71	8,26	4,10	2,99	الإمارات
6.3	0,09	0,07	0,05	0,06	13.11	1,38	1,22	0,88	0,63	البحرين
3.5	4,16	3,25	2,95	2,14	5.68	11,15	10,55	10,02	9,56	تونس
10.2	20,91	13,64	7,92	4,59	11.06	39,95	35,97	32,90	30,41	الجزائر
9.9	0,05	0,03	0,02	0,01	4.34	0,96	0,92	0,79	0,68	جيبوتي
3.3	14,62	12,55	10,57	9,32	14.36	31,52	27,56	23,32	20,47	السعودية
9.3	28,35	24,35	11,68	4,79	7.81	38,44	41,70	35,39	31,08	السودان
-	-	11,77	5,90	4,66	9.46	22,56	20,61	18,26	16,32	سوريا
8.5	7,75	7,15	3,43	1,20	13.70	36,93	32,48	27,96	24,08	العراق
8.3	1,11	0,81	0,50	0,43	49.81	4,15	2,77	2,50	2,40	عمان
14.4	0,22	0,14	0,05	0,06	41.52	2,42	1,71	0,90	0,61	قطر
2.1	0,24	0,20	0,19	0,09	11.59	0,77	0,69	0,61	0,55	القطر
12.1	0,78	0,27	0,24	0,13	18.15	4,23	3,58	2,99	2,21	الكويت
8.9	1,80	1,46	0,75	1,07	0.52	3,79	3,77	3,75	3,76	لبنان
-6.3	0,57	0,57	1,10	2,81	17.24	9,11	7,77	6,62	5,64	ليبيا
11.6	37,58	29,13	12,51	15,47	13.05	88,95	78,68	70,00	63,30	مصر
6.4	14,59	12,53	7,84	4,90	5.22	33,65	31,89	30,17	28,46	المغرب
7.8	0,61	0,57	0,29	0,27	12.79	3,79	3,36	2,98	2,64	موريتانيا
9.1	4,30	3,71	1,80	1,30	15.24	26,68	23,15	20,00	17,46	اليمن
7.20	142	127	70,75	55,94	9.63	387	353	309	277	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

تشير بيانات الجدول (29)، أن نمو السكان في الوطن العربي بين عامي 2010 و 2015 سلك اتجاها تصاعديا، حيث ارتفع عدد السكان من حوالي 353 مليون نسمة عام 2010 إلى حوالي 387 مليون نسمة عام 2015، وبزيادة نسبية تقدر بنحو 7,20% وهو معدل نمو مرتفع نسبيا إذا ما قورن بمعدل نمو السكان على مستوى العالم المستقر عند حدود تقدر بحوالي 1,6%، ويشكل النمو السكاني العالي عبئا على اقتصاديات معظم الدول العربية ومعوقا لجهودها الإنمائية، ومساهما في زيادة معدلات البطالة والفقر، ويتفاوت حجم السكان بشكل كبير فيما بين الدول العربية حيث يصل في مصر إلى حوالي 88,95 مليون نسمة، ويبلغ نصف

ذلك تقريبا في كل من من الجزائر والسودان، ولا يتعدى المليون نسمة في جزر القمر، وتختلف الدول العربية في معدلات نمو سكانها، وتعتبر معدلات النمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي (فيما عدا البحرين) الأعلى مقارنة بالدول العربية الأخرى بسبب النمو السريع للعمالة الوافدة وتحسن الرعاية الصحية.

كما يتضح لنا أيضا التباين الواضح في معدل التغير النسبي للسكان على مستوى الدول العربية فيما بين عامي 2010 و 2015، حيث تحقق أقصى معدل لها في دول مثل عمان، قطر، ليبيا، السعودية، مصر، الجزائر، العراق، بينما تصل لأقل معدل لها في كل من لبنان وموريتانيا، بالرغم من زيادة أعداد السكان بمعدلات نمو مرتفعة وثابتة تقريبا. بصفة عامة يلاحظ نمو عدد السكان سنة 2005 بنحو 11,55% مقارنة بسنة 2000، بينما ارتفع خلال سنة 2010 بنسبة قدرت بنحو 14,23% مقارنة بسنة 2005، وخلال سنة 2015 ارتفع بمقدار 9,20 مقارنة بسنة 2010.

2- الناتج الزراعي في الوطن العربي:

بلغت قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الجارية خلال سنة 2015 حوالي 142 مليار دولار أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 1,3% بالمقارنة مع العام السابق، وأصبح يمثل حوالي 5,8%(1) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجل زيادة متوسطة بنسبة قدرها 7,2% خلال الفترة (2000-2015).

تشير التغيرات التي طرأت على الناتج الزراعي في الدول العربية خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2010، إلى أن مجموعة من الدول العربية حققت زيادة في ناتجها الزراعي مثل المغرب، الأردن، الجزائر واليمن حيث بلغت و 20,00% و 6,4% و 4,8% و 10,2% و 11,6% على التوالي، كما كانت متواضعة نوعا ما في عدد من الدول العربية مثل الإمارات

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، " القطاع الزراعي"، 2016 مرجع سابق، ص: 431.

والسعودية وتونس إذ تراوحت بين 1,1% و 4,0%. في المقابل انخفض الناتج الزراعي في ليبيا حيث سجل معدلا سلبيا قدر بنحو 6,3%- بسبب الأحداث الداخلية في هذه الدولة. بصفة عامة يلاحظ نمو معدل الناتج الزراعي طيلة فترة الدراسة بحيث ارتفع من حوالي 55,94 مليون دولار سنة 2000 إلى 70,75 مليون دولار سنة 2005 أي بنحو 26,47%، ليرتفع سنة 2010 إلى حوالي 127 مليون دولار محققا معدل نمو قدر بنحو 79,50% مقارنة بسنة 2005، وخلال سنة 2015 سجل الناتج الزراعي نموا قدر بنحو 7,20% مقارنة بسنة 2010.

رابعاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي وصافي الواردات والقيمة المضافة في القطاع الزراعي

مما لا شك فيه أن إمكانية الحصول على الغذاء من عدمه تشكل جانبا هاما جدا من المشكلة الغذائية في الوطن العربي، حيث يتوقف بشكل كبير بمؤشرات الدخل المتفاوتة بشكل كبير بين دول العالم العربي.

يرتبط مستوى معيشة الأفراد وأنواع كميات السلع الغذائية المكونة لسلتهم الغذائية بمستوى دخول الأفراد أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على إمكانية حصولهم على الغذاء بأنواعه المختلفة وكمياته، حيث يرتبط استهلاك السلع الغذائية وإمكانية الحصول عليها بمستويات الدخل ومستويات أسعار السلع الغذائية.

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

فيما يخص اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يوضح الجدول (30) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية خلال الفترة (2000-2015).

جدول (30) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: (دولار للفرد)

الدولة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة التغير % (2015-2014)
الأردن	1677	2304	4328	4621	4848	5157	5382	4954	-7,95
الإمارات	22717	35441	34352	40320	40350	42437	43962	43622	-0,77
البحرين	11535	19038	20929	23628	23523	21770	24722	24448	-1,10
تونس	2020	2893	4203	4350	4308	4199	2971	2810	-5,41
الجزائر	1757	3100	4535	5458	5542	5468	5454	4176	-23,43
جيبوتي	883	1039	1269	1366	1340	2025	1662	1671	-0,54
السعودية	9051	13555	19413	23593	24911	24332	24252	24060	0,79
السودان	357	936	1695	2059	1950	1430	2126	2073	-2,49
سوريا	1150	1377	2450	2399	2344	2254	3206	3253	1,46
الصومال	-	111	101	99	98	97	123	120	2,43
العراق	3472	1148	3762	4906	6147	6525	6207	6051	-2,51
عمان	8253	12329	21205	21235	21301	20576	19848	16756	-15,57
فلسطين	-	1190	1847	1767	2627	2845	2762	2681	-2,93
قطر	28408	47794	72970	98963	94431	100992	94070	69161	26,47
الكويت	16361	28183	30771	40138	37384	39595	31002	30045	-3,08
لبنان	5024	4663	7611	8112	8918	9093	10155	8049	20,73
ليبيا	6788	7469	11616	5712	5651	5559	10295	10263	-0,31
مصر	1524	1266	2773	2928	2997	2866	3528	3701	4,90
المغرب	1146	1954	2870	2901	7589	7508	2805	2756	-1,74
موريتانيا	372	637	1127	1232	1202	1225	1245	1100	-11,64
اليمن	508	848	1343	1317	1307	1375	1325	1293	2,41
المتوسط العام	2587	3456	5783	6791	6985	7036	7464	7079	-5,15

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة، أعداد مختلفة.

تشير بيانات الجدول (30)، إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على

مستوى الوطن العربي قد زاد من 2587 دولارًا إلى حوالي 3456 دولارًا بين عامي 2000-

2005، ثم نحو 5783 دولارًا إلى نحو 6797 دولارًا بين عامي 2010-2011، وانخفض من

نحو 7464 دولارًا إلى نحو 7079 دولارًا بين عامي 2014 و 53 أي بنسبة قدرت بنحو 5,15%.

يتباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الدول العربية وفقا لتتوع مصادر الدخل وحجم القطاعات الاقتصادية بالدولة وعدد السكان، حيث يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي أقصاه في الدول النفطية، ويتدنى في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على قطاعات ذات العائد المحدود كالزراعة، وخلال سنة 2015 يلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يزيد على المتوسط العام للوطن العربي في ثماني دول هي الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، أما باقي الدول العربية فإنه يقل عن المتوسط العام للوطن العربي.

تشير البيانات إلى الاتجاه المتناقص لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في نصف الدول العربية، فبين عامي 2012 و 2013 كان معدل التغير سالبا في أغلب الدول العربية، والذي رافقه انخفاض في المتوسط العام بنحو 5,15%.

2- نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي:

يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي مدى كفاءة هذا القطاع لسد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للسكان، وقد بلغ نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي على مستوى الوطن العربي عام 2000 حوالي 208 دولارًا، ازداد إلى نحو 237 دولارًا عام 2005، ثم إلى 371 دولارًا عام 2010، ليرتفع إلى 385 دولارًا عام 2011، وإلى نحو 392 دولارًا عام 2012، لينخفض إلى نحو 389 دولارًا عام 2013، ليعاود الارتفاع خلال سنة 2014 إلى نحو 397 دولارًا، لينخفض مرة أخرى خلال سنة 2015 إلى نحو 390 دولارًا أي بنسبة 1,76% مقارنة بالعام الماضي. كما يوضحه جدول (31).

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

جدول (31) : اتجاه نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: (دولار للفرد)

البيان	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	معدل التغير % (2015-2014)
الأردن	35	63	129	135	133	154	178	182	2,24
الإمارات	788	614	296	305	334	311	298	295	-1,00
البحرين	95	59	62	70	78	71	68	67	-1,47
تونس	225	295	308	356	347	348	267	272	1,87
الجزائر	151	241	379	439	452	550	561	493	-12,12
جيبوتي	25	29	41	42	47	48	55	55	0,00
السعودية	455	457	455	453	455	459	465	461	-0,86
السودان	154	330	567	554	644	580	671	654	-2,53
سوريا	286	323	571	579	464	632	651	660	1,38
العراق	50	123	220	226	251	263	259	253	-2,31
عمان	168	190	279	249	239	262	141	142	-0,70
قطر	108	65	86	94	98	104	108	109	0,92
الكويت	60	111	104	134	136	156	138	134	-2,89
لبنان	286	295	508	525	549	419	422	324	-23,22
ليبيا	499	167	258	85	88	103	141	140	-0,70
مصر	242	177	370	406	441	445	391	413	5,62
المغرب	172	260	396	415	384	468	435	428	-1,60
موريتانيا	104	98	171	162	182	162	258	259	0,38
اليمن	75	91	160	182	193	214	195	191	-2,05
الإجمالي	208	237	371	385	392	389	397	390	1,76

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من جانب آخر يتضح من بيانات الجدول (31) مدى التباين في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين الدول العربية، إذ بلغ حوالي 654 دولارًا في السودان وتراوح بين 272 دولارًا و 600 دولارًا في كل من الإمارات وتونس ولبنان، مصر والسعودية، المغرب والجزائر وسوريا

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

وموريتانيا، في حين تراوح بين 190 دولارًا و 260 دولارًا في كل من اليمن والأردن، عمان والعراق ، كما تراوح ما بين 55 دولارًا و 170 دولارًا في جيبوتي والبحرين وليبيا وقطر والكويت.

خامسا: متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية

على صعيد متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية، فقد انخفض المتوسط بنسبة 4,18% في عام 2014 ليبلغ 183 دولارًا، وقد تفاوت متوسط نصيب الفرد من صافي واردات الزراعة في الدول العربية فرادى في عام 2014، حيث تراوح بين 400 دولارًا و 1100 دولارًا في كل من الكويت والأردن، السعودية والإمارات، قطر ولبنان، في حين بلغ بين 100 دولارًا و 300 دولارًا في كل من تونس والجزائر، جيبوتي وليبيا، مصر واليمن والعراق، بينما كان 85 دولارًا فأقل في باقي الدول العربية مثل، السودان والمغرب، موريتانيا واليمن والعراق. كما هو موضح في جدول (32).

جدول (32) : متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية في الوطن العربي خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: (دولار للفرد).

البيان	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة التغير (2013-2014)
الأردن	112	137	215	227	245	425	408	-0,04
الإمارات	625	307	1021	1045	1067	714	689	-3,50
البحرين	610	669	755	760	763	-186	-193	3,76
تونس	34	21	93	130	140	107	102	-4,67
الجزائر	84	116	169	181	196	301	291	-3,32
جيبوتي	201	244	433	423	468	108	101	-6,48
السعودية	241	323	498	580	617	737	707	-4,07
السودان	1	10	30	26	26	-16	-16	0,00
سوريا	13	41	56	34	27	75	76	1,33
العراق	80	108	186	201	204	36	35	-2,77
عمان	301	253	557	236	223	-82	-86	4,87
قطر	630	734	1110	1237	1275	1159	1034	-10,78

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

4,93	85	81	101	103	90	45	18	القمر
-11,08	401	451	603	710	794	647	546	الكويت
-2,77	1087	1118	588	561	551	277	252	لبنان
-3,29	235	243	229	305	286	190	204	ليبيا
-4,46	107	112	78	77	118	40	47	مصر
-4,70	81	85	110	107	70	31	34	المغرب
-5,00	19	20	102	91	89	53	59	موريتانيا
-4,03	119	124	99	99	106	59	42	اليمن
-4,18	183	191	195	186	185	95	82	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

خلال سنة 2014 حققت بعض الدول العربية معدلات نمو ايجابية في متوسط نصيب الفرد من الواردات الزراعية مقارنة بسنة 2013 مثل البحرين وسوريا، عمان والقمر، والتي قدرت بنحو 3,76% و 1,33% و 4,87% و 4,93%، بينما حققت باقي الدول العربية معدلات نمو سالبة مثل قطر والكويت والتي حققتا على التوالي نحو 10,78%- و 11,08%-.

بصفة عامة ارتفع متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية في الوطن العربي من حوالي 82 دولارًا خلال سنة 2000 إلى حوالي 95 دولارًا سنة 2005 أي بزيادة قدرت بنحو 15,85%، ليصل سنة 2010 إلى حوالي 185 دولارًا محققًا معدل نمو قدر بنحو 94,73% مقارنة بسنة 2005، وخلال سنة 2011 حقق معدل نمو قدر بحوالي 0,54% مقارنة بسنة 2010، أما خلال سنة 2012 حقق متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية نموًا قدر بحوالي 4,83% مقارنة بسنة 2011، لينخفض سنتي 2013 و 2014 إلى نحو 2,05% و 6,15% مقارنة بسنة 2012.

سادسًا: متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة في القطاع الزراعي

تشير بيانات الجدول (33) إلى أن متوسط العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي قد زاد من حوالي 2,24 دولارًا إلى حوالي 2,72 دولارًا بين عامي 2000 و 2005،

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

ومن حوالي 5,24 دولارًا خلال سنة 2014، إلى حوالي 5,39 دولارًا محققًا نموًا قدر بنحو 2,86% مقارنة بسنة 2013.

يتباين نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي بين الدول العربية حيث يتراوح ما بين 66,52 دولارًا و 23,46 دولارًا في كل من لبنان والكويت والعراق والسعودية والبحرين، ويتراوح ما بين 10,02 دولارًا إلى 17,13 دولارًا في كل من الأردن وليبيا وقطر والإمارات في حين يصل إلى 6,46 دولارًا فأقل في باقي الدول العربية.

تشير البيانات إلى الإتجاه المتزايد لمتوسط نصيب العامل الزراعي طيلة فترة الدراسة، فبين عامي 2013 و 2014 كان معدل التغير موجبًا في معظم الدول العربية حيث زاد المتوسط العام بنحو 2,86%.

جدول (33) : نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي خلال الفترة (2000-2014).

الوحدة: (دولار للفرد)

الدول	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة التغير (2013-2014)
الأردن	1,44	3,01	6,94	7,53	7,16	8,45	10,02	18,34
الإمارات	27,13	25,45	16,54	17,20	15,55	16,41	17,13	4,38
البحرين	20,21	17,45	19,13	20,92	21,19	22,35	23,46	4,96
تونس	2,84	3,78	4,03	4,70	4,75	5,04	5,20	3,17
الجزائر	1,69	2,64	4,29	5,05	5,44	6,10	6,46	5,90
جيبوتي	0,07	0,08	0,13	0,13	0,16	0,17	0,18	5,88
السعودية	26,72	29,77	29,32	29,93	27,79	30,05	32,06	6,68
السودان	0,77	1,77	3,31	3,29	3,07	4,05	4,14	2,22
سوريا	4,18	4,67	8,80	9,10	7,14	-	-	-
العراق	2,25	7,17	16,40	17,50	21,60	27,42	26,89	-1,93
عمان	1,37	1,68	2,43	2,56	2,42	2,29	2,36	3,05
قطر	16,55	11,86	18,44	20,26	19,56	21,21	23,23	9,52
القمر	0,57	1,01	0,94	0,95	0,91	0,90	1,01	12,22
الكويت	12,17	20,29	19,92	22,13	32,46	36,38	42,22	16,05

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

1,44	66,52	65,57	58,32	78,66	72,94	31,03	22,43	لبنان
-0,48	12,27	13,33	12,28	10,23	28,22	12,84	27,31	ليبيا
7,15	5,54	5,17	5,75	4,94	4,40	1,90	2,44	مصر
-1,47	5,32	5,41	4,38	4,50	4,19	2,44	1,45	المغرب
7,24	0,74	0,69	0,68	0,73	0,77	0,44	0,48	موريتانيا
-10,82	2,06	2,31	2,14	1,84	1,60	0,84	0,69	اليمن
2,86	5,39	5,24	5,08	4,94	4,66	2,72	2,24	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

سابعاً: المتاح للاستهلاك في الوطن العربي

يعتبر المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية أن المعروض سواءً كان مصدره إنتاجاً محلياً أو عبارة عن واردات أو كلاهما معاً فضلاً عن التغيير في المخزون، وقد عرف المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية انخفاضاً في الوطن العربي خلال سنة 2016 قدر بنسبة (0,64%) وبلغ نحو 306,0 مليون طن، تشكل مجموعة الحبوب نحو 38,4% من جملة الاستهلاك تليها الخضرة بنسبة قدرت بنحو 18,8%، والفاكهة بنسبة قدرت بنحو 12,3%، ثم تليها الألبان ومنتجاتها بنسبة قدرت بنحو 11,8%.

بصفة عامة فإن المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية قد ارتفع خلال سنة 2013 بحوالي 2,65%، مقارنة بمتوسط الفترة (2007-2012)، أما خلال سنة 2014 فقد سجل المتاح للاستهلاك من المواد الغذائية ارتفاعاً قدر بنحو 3,34% مقارنة بسنة 2013، وخلال سنتي 2015 و 2016 سجل المتاح من الاستهلاك من المواد الغذائية الرئيسية نحو 308,7 و 306,0 مليون طن على التوالي. كما يوضحه الجدول (34).

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

جدول (34) : المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2007-2016).
الوحدة: (مليون طن).

النسبة من إجمالي المتاح للاستهلاك لعام 2016 (%)	2016	2015	2014	2013	متوسط الفترة (2012-2007)	السلعة
19,4	58,6	58,6	58,2	53,0	53,9	القمح والدقيق
8,4	25,7	25,7	23,7	21,9	22,4	الذرة الشامية
3,5	10,9	10,9	11,2	10,7	9,7	الأرز
3,9	12,1	12,1	21,2	20,9	15,5	الشعير
38,4	117,3	129,3	123,2	116,8	109,8	مجموعة الحبوب
4,9	15,0	16,3	14,9	14,1	11,7	البطاطس
0,8	2,5	2,5	2,4	2,2	2,3	البقوليات
18,9	58,0	51,8	49,7	49,7	50,7	الخضر
12,3	37,2	37,9	31,8	31,0	30,7	الفاكهة
4,3	13,4	11,2	8,8	8,8	9,8	السكر (مكرر)
2,2	6,9	5,1	6,2	6,3	5,1	الزيوت والشحوم
3,8	11,7	11,7	12,4	11,4	10,4	جملة اللحوم
1,7	5,2	5,4	6,4	6,2	5,7	اللحوم الحمراء
2,1	6,5	6,2	6,0	5,3	4,7	اللحوم البيضاء
1,5	4,8	4,5	4,4	4,2	3,9	الأسماك
0,6	1,9	1,9	2,0	1,8	1,7	البيض
11,8	36,3	37,8	31,6	31,7	34,8	الألبان ومنتجاتها
100,0	306,0	308,7	187,4	278,1	270,9	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة، أعداد مختلفة.

1- متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك في الوطن العربي:

تشير بيانات جدول (35)، إلى أن متوسط نصيب الفرد من جملة الحبوب في الوطن العربي يقدر في عام 2016 بحوالي 278,8 كيلو غرام، مقارنة بحوالي 149 كيلو غرام على المستوى العالمي وقد انخفض متوسط نصيب الفرد من هذه السلعة خلال سنة 2016 بنسبة قدرت بنحو 14,21% مقارنة بسنة 2015. وبالنسبة لسلعة القمح والدقيق فإن متوسط نصيب الفرد العربي منها ظل مستقرا خلال سنتي 2015 و 2016 عند نحو 142,2 كيلو غرام، ويزيد كثيرا عن نظيره العالمي بأكثر من الضعف أي بنحو 111%. وفيما يخص سلعة الأرز فإن نصيب الفرد منها في الوطن العربي يقل كثيرا عن المتوسط على المستوى العالمي، إذ بلغ في عام 2016 حوالي 26,6 كيلو غرام بما يعادل نحو 51% من نظيره العالمي، وتوضح بيانات الجدول استقرار متوسط الفرد من سلعة الأرز خلال سنوات الفترة (2007-2014).

جدول (35) : متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية والنباتية في الوطن العربي خلال الفترة (2010-2016).
الوحدة: (كيلو غرام/سنة).

السلعة	متوسط الفترة (2014-2010)	2015	2016	المتوسط العالمي
جملة الحبوب	198,8	325,0	278,8	149,0
القمح والدقيق	100,4	142,2	142,2	67,2
الأرز	16,3	26,6	26,6	54,2
البطاطس	21,7	40,9	36,4	32,0
البقوليات	3,5	6,13	6,13	-
الخضار	81,8	140,8	140,8	136,0
الفاكهة	58,4	105,5	105,5	74,0
السكر (مكرر)	15,8	32,5	32,5	25,3
الزيوت النباتية	9,17	16,9	16,9	22,8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2016، ص: 27.

بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من السلع النباتية الأخرى والتي تشمل البقوليات، البطاطس، الخضر، الفاكهة، السكر (مكرر)، الزيوت النباتية، يقدر متوسط نصيب الفرد من البقوليات في الوطن العربي عام 2016 بنحو 6,13 كيلو غرام، وبالنسبة للبطاطس فقد عرف متوسط الفرد منها استقرارا نسبيا خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بنسبة تقدر بنحو 11,00-% وتزيد عن نظيرها العالمي بنحو 12,08%، وترتفع معدلات استهلاك الخضر والفاكهة في الوطن العربي مقارنة بالمستوى العالمي، ففي عام 2016 بلغ متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي 140,8 كيلو غرام من الخضر ونحو 105,5 كيلو غرام من الفواكه بزيادة قدرت بنحو 2,84% و 29,85% من نظيرتها على المستوى العالمي على التوالي.

أما بالنسبة للسكر والزيوت النباتية، وبالمقارنة مع المستوى العالمي فإن متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي تزيد عن نظيره على المستوى العالمي في حالة السكر بنحو 22,15%، في حين يقل في حالة الزيوت النباتية بنحو 25,87%، وقد بلغ المتوسط في الوطن العربي عامي 2015 و 2016 نحو 32,5 كيلو غرام من السكر، وبالنسبة للزيوت النباتية فقد بلغ المتوسط نحو 16,9 كيلو غرام خلال عامي 2015 و 2016.

2- معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي:

خلال سنة 2016، قدرت متوسطات كميات السعرات الحرارية والبروتين والدهون للمستهلك العربي بنحو 3957,06 كيلو كالوري و 119 غرام بروتين، 47,04 غرام دهون، وتزيد عن نظيراتها من المعدلات العالمية في حالة السعرات الحرارية والبروتين التي تقدر بنحو 2870 كيلو كالوري و 80,5 غرام بروتين، وتقل عن المتوسط العالمي للدهون المقدر بنحو 82,6 غرام دهون⁽¹⁾.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2016 مرجع سابق، ص: 29.

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

جدول (36) : متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين خلال سنة 2014.

الدول	السعرات الحرارية (كيلو كالوري/يوم)	بروتين: غرام/يوم	دهون: غرام/يوم
الأردن	3149	82,9	101,1
الإمارات	3215	98,2	102,7
البحرين	3321	105,0	87,0
تونس	3362	98,0	87,1
الجزائر	3296	92,0	76,6
جيبوتي	2526	63,5	59,9
السعودية	3122	87,0	96,2
السودان	2346	75,0	69,2
الصومال	1568	56,0	18,0
العراق	2489	61,4	69,0
عمان	3143	88,3	90,4
فلسطين	2392	62,0	41,0
قطر	3160	90,0	85,0
الكويت	3471	104,4	115,8
لبنان	3181	80,3	106,1
مصر	3517	104,2	62,4
المغرب	3334	95,6	65,2
موريتانيا	2791	80,1	79,6
الوطن العربي	2965	84,7	78,5
العالم	2870	80,5	82,0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد

34، 2014.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة العنكبوتية.

من واقع بيانات الجدول (36)، يتضح أن المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية والبروتين يقدر بنحو 2965 سعرة حرارية ونحو 84,7 غراما، وهي تفوق نظيراتها على المستوى العالمي المقدر بنحو 2870 سعرة حرارية وحوالي 80,5 غراما من

البروتين، أما بالنسبة للدهون فإن المتوسط العربي المقدر بنحو 78,5 غراما يقل عن نظيره العالمي البالغ نحو 82,0 غراما.

تشير بيانات الجدول إلى تفاوت الدول العربية فيما يتصل بكميات نصيب الفرد اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، ففيما يتصل بالسعرات الحرارية فهناك مجموعة من الدول تجاوز فيها متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية المتوسط العام للوطن العربي والعالم، ففي المشرق العربي نجد كل من الأردن ومصر ولبنان، وفي المغرب العربي نجد تونس، الجزائر والمغرب، وشبه الجزيرة العربية نجد كل من الإمارات والبحرين والسعودية، عمان، قطر والكويت، غير أن المتوسط يتدنى نسبيا في بعض الدول مثل الصومال وفلسطين والسودان.

أما بالنسبة للبروتين فهناك دول يبلغ متوسط نصيب الفرد أعلى درجاته مثل البحرين والكويت ومصر، حيث بلغ على التوالي نحو 105,0 غرام، 104,4 غرام و 104,2 غرام، في حين يبلغ مستويات دنيا في دول أخرى مثل الصومال والعراق وفلسطين، حيث بلغ على التوالي نحو 56,0 غرام و 16,4 غرام و 62,0 غرام.

بالنسبة للدهون هناك مجموعة من الدول تجاوز فيها متوسط نصيب الفرد المتوسط العام للوطن العربي والعالم وهي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، قطر، الكويت، لبنان)، فيما يتدنى المتوسط نسبيا في بعض الدول مثل الصومال وجيبوتي.

المبحث الثالث

مشكلات الزراعة العربية

هناك عدة معوقات تحول دون تحقيق القطاع الزراعي العربي لأهدافه، وعلى رأسها زيادة الإنتاج وصولاً لتحسين الأمن الغذائي، وهذه المعوقات والمشاكل منها ما هو متعلق بالإنتاج الزراعي، ومنها مشاكل خاصة بالموارد الزراعية وأخرى متعلقة بالتسويق أما الأخيرة فتتعلق بالسياسات الزراعية ويتم التطرق لها في هذا المبحث بقليل من التفصيل.

أولاً: في مجال الموارد الزراعية

يحتوي هذا العنصر عدة نقاط فرعية منها على سبيل التمثيل لا الحصر منها ما هو متعلق بالأراضي الزراعية ونقص العمالة الزراعية وتدني إنتاجيتها بالإضافة لمشاكل الهدر في الإنتاج، ومشاكل خاصة بالموارد المائية.

1- المعوقات المتعلقة بالأراضي الزراعية:

تبلغ المساحة الجغرافية للأراضي الزراعية نحو 1406 مليون هكتار منها حوالي 5% فقط أراضي مزروعة أي ما يعادل تقريباً 69,5 مليون هكتار، والتي تمثل 35% من الأراضي القابلة للزراعة أي 65% من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة⁽¹⁾، ومع توسع النشاط العمراني بطريقة عشوائية على حساب الأراضي لمختلف الأغراض أدى إلى تراجع وتآكل الأراضي الزراعية على مستوى الوطن العربي⁽²⁾.

كما تعاني الأراضي العربية من ارتفاع ملوحة التربة في الأراضي المروية ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المناخ الحار صيفاً، ونتيجة لارتفاع مستوى ماء الأراضي وتركز الأملاح في سطح التربة، مما يؤدي إلى انخفاض مردود وحدة المساحة وتقلص الرقعة الزراعية، وانخفاض

¹ - رانية ثابت الدروبي، "واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 24 - العدد الأول، 2008، ص: 300.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية"، الخرطوم، جمهورية السودان، ديسمبر (كانون أول) 2007، ص: 45.

في نسبة التكتيف الزراعي، وتتركز المناطق التي تعرف بملوحتها في العراق، حيث تقدر مساحة الأراضي المملحة بنحو 2,25 مليون هكتار، وتأثرت أيضا الأراضي في مصر بالتملح بنسبة 32% من أراضي الدلتا⁽¹⁾.

2- تصحر الأراضي: يمثل تصحر الأراضي إحدى المشكلات الأساسية في الدول العربية خاصة في ظل الظروف المناخية الجافة وشبه الجافة، وقد زادت الآثار السلبية لهذه الظاهرة خلال العقدين الأخيرين بسبب توسع النسيج الحضري على حساب الأراضي الزراعية، مما يجعل مساحة الأراضي الزراعية تنخفض إلى نحو 5% من مساحة اليابسة الكلية للدول العربية. كما تقدر مساحة الأراضي المهدة بالتصحر بحوالي 3,6 مليون كلم² أي بنسبة 25% من المساحة الإجمالية للدول العربية⁽²⁾.

وتصنف الأقطار العربية من حيث نسبة المساحة المتصحرة وفق الفئات التالية⁽³⁾:

* الأقطار التي ترتفع نسبة التصحر فيها إلى أكثر من 90% من مساحتها الكلية وتشمل الإمارات والبحرين، وجيبوتي والسعودية والكويت ومصر.

* الأقطار التي تتراوح نسبة التصحر فيها ما بين 76% و 90% وتشمل الأردن والجزائر وعمان وليبيا.

* الأقطار التي تتراوح نسبة التصحر فيها ما بين 50% و 70% وتشمل تونس والمغرب وموريتانيا واليمن.

* الأقطار التي تقل فيها نسبة التصحر عن 50% من مساحتها الكلية وتشمل السودان وسوريا والصومال والعراق وفلسطين.

¹ - سالم توفيق النحفي، " المحددات الراهنة وإشكالية المستقبل"، مجلة شؤون اقتصادية عربية، العدد 88، 2014 مرجع سابق، ص: 121.

² - موقع صندوق النقد العربي على موقع الأنترنت: <http://www.amf.org.ae/ar/jontrep>

³ - محمود جميل الجندي، " أثر التوجيه الجغرافي في خطط التنمية في الوطن العربي -التصحر نموذجا-"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 418، كانون الأول (ديسمبر) 2013، ص: 62.

تختلف حالة التصحر ودرجة خطورته من منطقة إلى أخرى حسب درجة التدهور البيئي، حيث ترتفع درجة تدهور المناطق النباتية من جراء التصحر في نطاقات السافانا في جنوب الصومال، ووسط السودان وجنوبه وفي نطاقات الاستبس وسط الجزائر، ووسط اليمن وفي إقليم ظفار في عمان، وكامل العراق والأردن وشمال السعودية، وشمال غرب الكويت، وجنوب سورية، وفي لبنان ومصر وتونس وشمال ليبيا⁽¹⁾.

عند إدراك الدول العربية خطورة هذه الظاهرة شرعت في تنفيذ عدد من مشروعات التنمية في المناطق الجافة وشبه الجافة بهدف الوصول إلى استدامة التنمية، كما أطلقت برامج لاستصلاح الأراضي والمراعي الطبيعية والغابات، فضلا عن تطبيق الدراسات العلمية والمسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأراضي ومراقبة التصحر، وتطوير محطات الأرصاد الجوية، وترشيد الرعي واستخدام الموارد المائية، ونشر الوعي البيئي، هادفة من خلال ذلك إلى معالجة مشكلة التصحر.

3- تفتت الملكيات الزراعية: إن تفتت الملكيات الزراعية وتشتتها وتحولها إلى وحدات إنتاج صغيرة لا تتناسب والزراعة الاقتصادية، أدى إلى إهمال زراعة مساحات شاسعة منها سنويا، كما أن إطلاق بعض الحكومات لتشريعات تخص القطاع الزراعي بصفة عامة والملكيات الزراعية وإلى خروجها من الإنتاج الزراعي، فضلا عن التشتت في الملكيات⁽²⁾.

4- ندرة الموارد المائية وتركيز السياسات على تنمية العرض دون ترشيد الطلب:

تتصف الموارد المائية العربية بالمحدودية والشح بدرجة كبيرة، وتتسم كفاءة استخدامها أيضا بالانخفاض الواضح، وقد ركزت السياسات العربية خلال العقدين الماضيين على إدارة عرض الموارد المائية دون توجيه اهتمام مماثل لجانب الطلب عليها، مما نتج عنه انخفاض في كفاءة

¹ - مختار عبد العزيز، "التخطيط لتنمية المجتمع"، دار حموقة للتوزيع، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، القاهرة، ص: 07.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدامات الأراضي في الدول العربية"، مرجع سابق، ص: 45-46.

استخدام المياه، ونتج عن إهمال ترشيد الطلب إلى إهدار جزء مما أضافته سياسة إدارة العرض إلى الموارد المائية العربية⁽¹⁾.

5- قصور التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية:

ان التوسع الزراعي الأفقي في الأراضي والمشاريع الجديدة يتطلب استثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، وتوفير البنية الأساسية من طرقات وجسور وشبكات ري وصرف صحي، إذ تتفاوت تكاليف الاستصلاح من منطقة إلى أخرى. بحيث تراوح ما بين 15 ألف دولار و 30 ألف دولارًا لكل هكتار في المناطق المروية وبين 1000 دولارًا و 1500 دولارًا لكل هكتار في المناطق غير المروية، ويعتبر الاستغلال الكفء للأراضي الجديدة ذوا أهمية كبيرة لأنه يتيح إمكانية ضمان عائد اقتصادي مناسب، وتجدر بنا الإشارة إلى أن جدوى التوسع الأفقي تتعدى منافعه الاقتصادية لتشمل أيضا العوائد الاجتماعية والبيئية⁽²⁾.

ثانيا: مشاكل خاصة بالإنتاج الزراعي

يشمل هذا العنصر على عدة نقاط فرعية مثل نقص العمالة الزراعية وتدني إنتاجيتها، ومشاكل الهدر في الإنتاج، ومشاكل خاصة بالإنتاج الحيواني.

1- نقص العمالة الزراعية وتدني إنتاجيتها: سبق الإشارة في الفصل الثاني من الدراسة إلى أن العمالة الزراعية في الوطن العربي في تراجع مستمر وأنها لا تتعدى 25% من العمالة الكلية، وأن نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي ضئيل جدا، وأن السبب في ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الهجرة من الريف إلى المدينة رغبة في العامل في تحسين ظروفه المعيشية ورفع مستوى دخله، بالإضافة إلى اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، وتختلف نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة الكلية بين الدول العربية حيث ترتفع لأكثر من 50% في كل من جيبوتي والصومال، وتتراوح بين 30% و 38% في

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسات اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية"، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، 2009، ص: 20.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2014، مرجع سابق، ص: 53.

موريتانيا والسودان واليمن ومصر والمغرب، وبين 10% و 29% في الجزائر وتونس وسوريا والعراق والكويت وسلطنة عمان وتتراجع هذه النسبة لأقل من 10% في باقي الدول العربية⁽¹⁾. وبالنسبة لإنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية، فهي منخفضة في معظمها إذ تتراوح في كل من السودان والمغرب والجزائر وتونس ومصر وسوريا، ما بين 3077 دولارًا و 7141 دولارًا. ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة الزراعة المطرية حيث تذبذب كميات الإنتاج وانخفاض معدلاته نظرًا لتحكم العوامل المناخية في ذلك، إضافة للسياسات الزراعية الاستثمارية، ووفرة مدخلات الإنتاج الزراعي الحديث في أوساط المزارعين⁽²⁾، وكل الأسباب سالفه الذكر أدت إلى تراجع العمالة الزراعية سنة بعد الأخرى وإلى تدني إنتاجية العامل الزراعي.

2- مشاكل الهدر في الإنتاج: يقصد بالفاقد الغذائي الانخفاض في كمية الغذاء الصالحة للأكل والمخصصة للاستهلاك الآدمي، ويحصل الفاقد الغذائي في مراحل الإنتاج وما بعد الحصاد والتجهيز في السلسلة الغذائية⁽³⁾، وتعاني الزراعة العربية من الفاقد من الإنتاج ما بعد الحصاد الذي بلغ حوالي 85,98 مليون طن عام 2014، وتعادل هذه الكميات ما نسبته 30% من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية (جدول 37) وتشكل نسبة الفاقد من مجموعة الحبوب والخضر والفاكهة نحو 22,4% و 36% و 22% من إجمالي كمية فاقد السلع الغذائية على التوالي. ومن هذا المنطلق فإن مواجهته تشكل تحديًا كبيرًا لدول المنطقة العربية، والتي تعاني من فجوة غذائية تزداد توسعا مع مرور الزمن.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، أعداد مختلفة.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، " قطاع الزراعة والمياه"، 2014، مرجع سابق، ص: 58.

³ - منظمة الأغذية والزراعة، " الفاقد الغذائي والهدر الغذائي في العالم"، روما، 2014، ص: 2.

الفصل الثالث: مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي

جدول (37) : فاقد وهدر الغذاء في الوطن العربي (مليون طن).

الفاقد							الإنتاج	المجموعات السلعية
نسبة من إجمالي الفاقد (%)	الإجمالي	الاستهلاك	التوزيع	التصنيع والتعبئة	مابعد الحصاد	مرحلة الإنتاج		
22,4	19,23	6,41	2,56	1,28	5,13	3,84	64,08	الحبوب
5,8	4,99	0,91	0,60	1,51	1,21	0,76	15,12	البطاطس
0,5	0,40	0,03	0,03	0,10	0,08	0,17	1,39	البقوليات
3,3	2,81	0,17	0,17	0,61	0,52	1,33	8,73	البذور الزيتية
35,9	30,90	6,18	7,30	5,62	4,50	7,30	56,19	الخضر
21,9	18,87	3,77	4,34	3,49	2,93	4,34	34,30	الفاكهة
2,5	2,18	0,66	0,47	0,47	0,02	0,56	9,40	اللحوم
1,6	1,36	0,18	0,36	0,36	0,18	0,27	4,53	الأسمك
6,1	5,25	0,52	1,84	0,52	1,57	0,79	26,23	الألبان ومنتجاتها
100,0	85,98	19,38	18,76	14,53	16,81	20,34	219,97	الإجمالي

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ص: 12.

3- مشاكل الإنتاج الحيواني والسمكي: تشكل الثروة الحيوانية ركنا ومقوما أساسيا من القطاع الزراعي التي تؤدي دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي العربي وتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، ولقد تم الإشارة في الفصل الثاني من الدراسة إلى هذا العنصر بقليل من التفصيل غير المخل، وتشغل الثروة الحيوانية حيزا واسعا من النشاط الزراعي، حيث بلغ عدد الوحدات الحيوانية عام 2013 حوالي 345,3⁽¹⁾ مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والبالغ، لكن الثروة الحيوانية تبقى من عدة مشاكل تحول دون زيادة الإنتاج والتي يمكن ذكر أهمها مثل نقص التغذية الكافية والمستديمة على مدار السنة والتربية على أسس علمية واقتصادية مدروسة، بالإضافة إلى محدودية الرعاية الصحية ونقص الكوادر الفنية اللازمة. يندرج الإنتاج السمكي ضمن الإنتاج الحيواني إذ يمثل عنصرا مهما في تعزيز الأمن الغذائي العربي، وتتنوع مصادر الثروة السمكية في الدول العربية، حيث المصادر البحرية تمتد على

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، " قطاع الزراعة والمياه"، 2014، مرجع سابق، ص: 64.

السواحل العربية والتي يبلغ طولها حوالي 23 ألف كم⁽¹⁾، والمسطحات المائية الداخلية كالأنهار والبحيرات والمجاري، وتعاني الثروة السمكية من نفس المشاكل التي يعاني منها الإنتاج الحيواني والتي ذكرناها آنفاً.

ثالثاً: مشاكل خاصة بالسياسات الزراعية: تتطوي تحت ظل هذا العنصر عدة عناصر جزئية مثل فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي، والتسويق الزراعي، بالإضافة إلى تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي وضعف الخدمات الزراعية المساندة.

1- فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي: إن نشر واستخدام التكنولوجيا الزراعية المحسنة والممارسات الزراعية الجيدة في مناطق مختلفة من العالم يعود لآلاف السنين، حيث ظهرت في عدة دول منها الصين وبلاد الرافدين ومصر والأمريكتين، ويعود أصل الإرشاد الزراعي إلى أيرلندا والمملكة المتحدة خلال منتصف القرن التاسع عشر، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم توسيع عمل الجامعات خارج الحرم الجامعي وداخل المجتمعات المجاورة، حيث تم منح الأراضي للجامعات التي أنشأت أصلاً من مؤسسات تعليمية خلال العام 1860، وأضيفت أنشطة البحوث في عام 1887، وكانت أنشطة الإرشاد بدأت في 1890 ثم أضيفت رسمياً في عام 1914، لتصبح جزءاً من مهام الجامعة الرسمية⁽²⁾.

يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب العمالة الزراعية على أسس علمية حديثة تركز أساساً على تبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة، بهدف تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية النوعية، بالإضافة إلى التعرف على العقبات التي يصادفها المنتجون الزراعيون ومحاولة تشخيصها، ونقلها إلى مراكز البحث والإرشاد الزراعي لدراستها وتحديد الطرق المناسبة للتعامل معها. ويعتبر دعم البحث الزراعي سلاحاً نوا حدين فمن جهة يساهم في تحسين الأمن الغذائي العربي الذي تزداد حدته كل يوم، ومن جهة ثانية له دور فعال في تطوير القطاع الزراعي،

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 64.

² - البنك الدولي، " تقوية الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية: إجراءات تحديد وتحول وتقييم نظم الإرشاد"، ترجمة جمال محمد الرشيدات وآخرون، 2014، ص ص: 1-2.

وبذلت الدول العربية جهودا كبيرة في هذا الشأن حيث فتحت أغلبها معاهد ومخابر مختصة في البحث والإرشاد الزراعي غير أنها لم تصل إلى مستوى تحقيق أهدافها المرجوة⁽¹⁾.

2- تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي وضعف الخدمات الزراعية المساندة:

يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة العربية في القدرات على التوسع في استخدام التقانات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي، ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية⁽²⁾، حيث بلغ معدل استخدام الميكنة الزراعية لعام 2014 (الوحدة: جرار/ 1000 هكتار) بحوالي 11 مقابل 20 عالميا، أما استخدام الأسمدة (الوحدة: كلغ/هكتار) بحوالي 84,4 مقابل 141,3 عالميا وهذا ما أثر على الإنتاجية التي بلغت (الوحدة: طن/هكتار) حوالي 1,82 مقابل 3,85 عالميا⁽³⁾.

مما يزيد من اتساع الفجوة التقنية القصور الواضح في الاستثمارات الموجهة للبحوث والتطوير التقني الزراعي في البلدان العربية، وضعف الإرشاد الزراعي بصفة خاصة، ويمكن القول أنه من الممكن أن تزيد الدول العربية من الإنتاجية الزراعية عن طريق تطوير تطبيقات نقل التقنية الحديثة ويتم ذلك من خلال زيادة الاستثمار في هذه المجالات وتعزيز الحوافز المقدمة للبحوث الزراعية في البلدان العربية، وإشراك القطاع الخاص في الاستثمار في الخدمات الزراعية⁽⁴⁾.

3- مشاكل التسويق الزراعي: يعرف التسويق الزراعي على أنه : "انجاز للأنشطة التجارية

التي تتضمن تدفق السلع والخدمات من نقطة ظهور المحاصيل والمنتجات لغاية وصولها

¹ - تواتي بن علي فاطمة، " الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية"، أطروحة دكتوراه

في العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014، ص: 214.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية"، مرجع سابق، ص: 93.

³ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2014، ص: 2.

⁴ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي"، مرجع سابق، ص: 10.

وبأس شكل كان إلى المستهلك الأخير⁽¹⁾، ويهدف التسويق الزراعي إلى تسهيل تبادل السلع الزراعية والغذائية والخدمات المرتبطة بها بالأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية⁽²⁾.

إن دراسة التسويق الزراعي مهم لعدة اعتبارات تكتنف الإنتاج الزراعي منها أن هذا الأخير يتميز بالتخصص في الإنتاج وخضوعه للعوامل الطبيعية كنوعية التربة التي تفرض منتج زراعي معين، بالإضافة إلى التأثير بالموسمية الإنتاجية، كما أن الإنتاج الزراعي لا يعرف النمطية الموجودة في الصناعة، فبالنسبة للمنتج الواحد توجد اختلافات كبيرة نتيجة اختلاف التربة والمناخ بالإضافة إلى اختلاف وسائل الإنتاج الشيء الذي يتطلب عملية الفرز، كما أن الإنتاج الزراعي معرض للتلف⁽³⁾.

على الرغم من أن التجارة البينية للمنتجات الزراعية العربية في تقدم ملحوظ، حيث بلغت خلال عام 1997 حوالي 15,5 من حجم التبادل التجاري العربي، إلا أنها ومع ذلك لم تحقق الطموحات المرجوة منها، رغم تحقيقها سنة 2013 حوالي 21,7%⁽⁴⁾، وفي الواقع أصبحت كثير من أسواق الدول العربية مفتحة على أسواق العالم الخارجي، سواءً في شكل تكتلات ثنائية، أو عن طريق انضمامها لمناطق تجارة حرة أو انضمامها لتكتلات دولية وإقليمية، بحيث ساهم ذلك في سهولة انسياب السلع الزراعية منها وإليها، وهي سلع تمتلك مواصفات تنافسية كبيرة، سواءً في مدخلات الإنتاج أو في عمليات التسويق المناسبة، لاسيما إذا كانت تابعة لشركات إنتاج عالمية تمتلك القدرة والمرونة اللازمتين للتسويق الناجح واكتساح الأسواق بالشروط المناسبة لها.

¹- Khols, R.L and Downey, **Marketing of Agricultural**, Products, 4th ed, Macmillanpublishing CO, I nc, New York, 1972, p: 8.

²- محمد عبيدات، "التسويق الزراعي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: 17.

³- محمود ياسين، "الاقتصاد الزراعي -إدارة المزارع -التسويق-"، مديرية الكتب الجامعية، دمشق، 1977، ص: 147-149.

⁴- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

خلاصة الفصل الثالث:

- من خلال استعراضنا لهذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:
- انخفضت صادرات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية بسبب تراجع الإنتاج الناجم عن سوء الظروف المناخية وعلى رأسها الجفاف؛
 - ارتفعت كمية الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض مستويات كميات إنتاج الدول العربية من هذه السلع مقارنة بمستويات الطلب عليها؛
 - حقق الميزان التجاري فائضا في جميع السلع الغذائية الرئيسية باستثناء الخضر والفواكه والأسماك؛
 - بالنسبة للفجوة الغذائية فقد أدى التفاوت بين المعروض من السلع الغذائية والطلب عليها إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية وفي مقدمتها الزيوت، القمح والسكر واللحوم، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة السكانية، وارتفاع مستويات الدخل وما قبله من هجرة من الريف إلى الحضر؛
 - لم تتعدى مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العربي ما نسبته 5%، في حين يتصدر قطاع السلع الأولية الهيكل القطاعي للناتج العربي، إذ يساهم بنحو الثلث؛
 - يتباين نصيب المواطن العربي من الناتج الزراعي من دولة إلى أخرى، إذ نجده مرتفعا في الدول النفطية ومنخفضا في باقي الدول؛
 - ظل قطاع الزراعة العربي يتخبط في عدة مشكلات ويعاني من عدة عقبات طيلة عقود من الزمن، سواءً تعلق ذلك بالموارد الزراعية أو بالمشاكل المتعلقة بالإنتاج الزراعي، أو تلك الخاصة بالسياسات الزراعية.

الفصل الرابع

تقييم الحلول المطروحة لحل مشكلة الأمن الغذائي

العربي

تمهيد:

انتهجت الدول العربية منذ مطلع القرن الحالي حزمة من السياسات والإصلاحات التي مست قطاعها الزراعي، والتي كانت تهدف أساساً إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة مروراً إلى تحقيق الأمن الغذائي، وصولاً إلى تحقيق درجات عليا من الاكتفاء الذاتي، ورفع معدلات تغطية الصادرات للواردات، وما يقابلها من تضيق للفجوة الغذائية.

كما اتجهت الدول العربية نحو إقامة تكتلات وإبرام اتفاقيات فيما بينها من أجل التكامل الزراعي والتعاون الإقليمي، رغم أن هذه المحاولات مني أغلبها إما بالفشل أو عدم الاكتمال لأسباب أو لأخرى ولم تجسد على أرض الواقع.

في المقابل وباعتبار أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة، بالإضافة لمساهمته بصفة مباشرة في تحسين الأمن الغذائي والاستغلال الأمثل للموارد الزراعية، وإقامة مشروعات جديدة تساهم في رفع مستويات الإنتاج، وتكوين الكوادر البشرية بكفاءة عالية، فقد سعت حكومات الدول العربية جاهدة إلى تطوير منظومة الاستثمار بها خاصة المتعلقة بالقطاع الزراعي.

بناءً على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: السياسات الزراعية العربية ودورها في تحسين الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: التكامل الزراعي العربي.

المبحث الثالث: دور الاستثمار الزراعي في تحسين الأمن الغذائي العربي.

المبحث الرابع: مبادرات عربية أخرى لرفع كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الخامس: تقدير وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في بلدان عربية مختارة للفترة (2000-2015).

المبحث الأول:

السياسات الزراعية العربية ودورها في تحسين الأمن الغذائي العربي

تم التطرق في الفصل السابق إلى مؤشرات قياس الأمن الغذائي في الوطن العربي، حيث عرض واقع الإنتاج الزراعي الغذائي العربي، والذي تم من خلاله التعرف على التركيبة السلعية ونصيب الفرد من ناتج وواردات الزراعة بالإضافة لإسهامات الزراعة العربية في المتغيرات الاقتصادية، إضافة إلى التعرض لأهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الزراعة العربية.

تتجسد السياسات الزراعية العربية في حزمة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة لتحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية⁽¹⁾، هذه الأهداف تسعى في أغلب الأحيان إلى زيادة الإنتاج لتحسين الأمن الغذائي وصولاً إلى تحقيق درجات عليا من الاكتفاء الذاتي ورفع معدلات تغطية الصادرات للواردات بالتوازي مع تضيق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه⁽²⁾. وقد اعتمدت السياسات الزراعية العربية خلال مطلع القرن الحالي على آليات السوق، إذ تم تنفيذ سياسات وإصلاحات زراعية متدرجة تمثلت في تحرير التجارة الزراعية في أغلب الأقطار العربية، والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل، وتقليل التباين بين الريف والحضر⁽³⁾.

لقد قامت الإصلاحات الزراعية في البلدان العربية التي تنتهج نظاماً ليبرالياً بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين الذين تتطابق مشاريعهم مع أهداف الإصلاح الزراعي،

¹ - سالم توفيق النجفي وعبد الرزاق الحميد شريف، "السياسة الاقتصادية الزراعية"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990، ص: 95.

² - منى رحمة، "السياسات الزراعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص: 24.

³ - رقية خلف محمد الجبوري، "السياسة الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، لبنان، 2013، ص: 38.

وتتميز هذه الإصلاحات الزراعية الليبرالية عن نظيرتها الاشتراكية بأنها لا تمارس نزع الملكية⁽¹⁾.

أولاً: تطور السياسات الزراعية العربية

مرت السياسات الزراعية في الوطن العربي بمرحلتين مختلفتين، تمتد المرحلة الأولى بين الفترة (1950-1970)، اتسمت بكونها كانت ثنائية في التوجهات والخيارات الاقتصادية، أما المرحلة الثانية تميزت بانتهاجها مبدأ اقتصاد السوق، خاصة بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الإعانات الموجهة للأغذية الاستهلاكية⁽²⁾.

1- السياسات الزراعية في البلدان العربية (1950-1970)، هناك توجهان:

أ/ سياسة زراعية ذات توجه اشتراكي في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر، وكانت أبرز ملامحها ما يلي:

- تحديد سقف الملكية الزراعية ووضع يد الدولة على الفائض، وتوزيع الأراضي على الفلاحين.

- وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون.

لكنها لم تبلغ الأهداف المسطرة، وكان من أسباب فشلها سوء التسيير الذي تعاني منه المزارع التي تديرها الدولة، وكذلك التعاونيات الزراعية بالإضافة إلى السياسة السعرية التي كانت على حساب المنتجين⁽³⁾.

هذه المشاكل وغيرها أدت إلى عدم تمكن الإصلاحات من سد الفجوة بين الطلب على الغذاء والمعروض منه.

¹- رقية خلف محمد الجبوري، مرجع سابق، ص: 38.

²- منى رحمة، مرجع سابق، ص: 177.

³- جبارة مراد ولياس يحيوي، "حدود فعالية السياسات الزراعية في رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي"، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية"، 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المدينة، الجزائر، ص: 4.

ب/ سياسة زراعية ذات طابع ليبرالي، اتسمت هذه السياسة بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين وتميزت عن سابقتها بأنها لا تمارس نزع الملكية وطبقت في كل من السعودية والأردن والمغرب وتونس⁽¹⁾.

هذه السياسات لم تفلح أيضا في سد فجوة الغذاء بل وحتى إيقاف نموها واتساعها نظرا لكون هذه السياسات غير مدروسة من جميع جوانبها، وقد نفذت الإصلاحات بصورة تدريجية في العديد من الدول العربية، ويمكن الإشارة لأهمها:

• إستراتيجية الزراعة في مصر:

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في الاقتصاد المصري حيث يساهم في توفير الغذاء للسكان، وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الأخرى⁽²⁾، كما يساهم بنحو 30% من إجمالي القوة العاملة، وتساهم الصادرات الزراعية بنحو 20% الصادرات السلعية للعالم خلال سنة 2014⁽³⁾.

تتبنى مصر الإستراتيجيات كإطار عام للتوجهات من أجل تحقيق أهداف تتطلب أفقا زمانيا طويلا، مع تحديد واضح للسياسات والآليات الواجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف، وبناءً عليه فقد عرفت الزراعة المصرية استراتيجيتين مطلع الألفية الحالية⁽⁴⁾:

1- إستراتيجية التنمية الزراعية (2003-2007).

2- إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2007-2030).

¹ - منى رحمة، مرجع سابق، ص: 178-179.

² - فوزي عبد العزيز الشاذلي وآخرون، "التركيب المحصولي المصري في ظل المخاطر والمتغيرات المحلية والدولية"، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 4 أكتوبر، مصر، 2009، ص: 2.

³ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المدونة الإحصائية، 2015، ص: 576-579.

⁴ - راجع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية www.agr-egypt.gov.eg

• الإستراتيجية الفلاحية في المغرب:

يعتبر القطاع الفلاحي في المغرب قطاعا مهما في الاقتصاد حيث يساهم بفعالية في مختلف المؤشرات الاقتصادية، إذ يستوعب ما يقارب 2 مليون من العمالة، بالإضافة إلى مساهمته بنحو 15% من الناتج المحلي، ويوفر نحو 20% من فرص العمل، وقد أطلقت المغرب مخطط المغرب الأخضر كإستراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي منذ سنة 2009، والذي يهدف إلى المساهمة في نمو الاقتصاد المغربي وذلك بالرفع من الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص الشغل بالإضافة إلى محاربة الفقر ودعم القدرة الشرائية للمستهلك المغربي، فضلا عن ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل، وجعله المحرك الأساسي للنمو خلال 15 سنة القادمة⁽¹⁾.

• السياسات الزراعية في تونس:

على غرار باقي الدول العربية انتهجت الجمهورية التونسية هي الأخرى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتي تهدف إلى دعم القطاع الفلاحي وتنمية المناطق غير الملائمة والمهمشة⁽²⁾، وتعتمد السياسة الفلاحية في تونس على مخططات تنموية تتضمن السياسة الفلاحية المتبعة وهي كالتالي:

1- المخطط العاشر للتنمية (2002-2006) : فبهذا المخطط تم تنفيذ جملة من الإصلاحات والبرامج التي أدت إلى تحقيق نتائج ايجابية على المستوى كل من الإنتاج والتصدير والاستثمار والشغل، حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نحو

www.agriculture.gov.ma/ar/pages/la-strategie

¹- راجع وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية

²- جبارة مراد ولياس يحيايوي، مرجع سابق، ص: 6.

12,6%، وفي إجمالي الصادرات نحو 9,6% وفي إجمالي الاستثمارات نحو 10,1%، وما نسبته 16% من توظيف اليد العاملة⁽¹⁾.

2- المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2009): كان هذا المخطط يهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي وعصرنته والرفع من قدرته التنافسية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني بالإضافة إلى مواصلة تعبئة وإحكام استغلال الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها.

3- المخطط الثاني عشر للتنمية (2010-2014): ارتكز هذا المخطط على أربع محاور أساسية وهي تعزيز الأمن الغذائي والرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي، وتطوير الصادرات والنهوض بالموارد الطبيعية⁽²⁾.

• **السياسة الزراعية في الأردن:** يعتبر قطاع الزراعة قطاعاً رائداً في الاقتصاد الأردني، حيث يلعب دوراً مهماً في المنظومة التنموية خاصة للمجتمعات الريفية ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي، كما يشكل نسبة كبيرة من الصادرات الأردنية، فضلاً عن كونه يعتبر مصدر دخل أساسي للعديد من الأسر، إذًا يساهم هذا القطاع بنحو 3,4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن نسبة العمالة الزراعية بالنسبة لمجموع العمالة تقدر بنحو 1,54% خلال سنة 2016⁽³⁾.

تم خلال سنة 2011 صياغة إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية لعقد من الزمن، والتي ارتكزت على محاور أساسية تمثلت في متابعة مشاريع القوانين الداعمة للقطاع وزيادة الإنتاج المحلي، استغلال المياه غير التقليدية، إجراءات دعم لخفض كلفة الإنتاج الزراعي، تطوير البحث والإرشاد، دعم مؤسسات الإقراض الزراعي⁽⁴⁾.

¹ - الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، "المخطط الحادي عشر للتنمية"، المجلد الثاني، المحتوى القطاعي تونس، جويلية 2007، ص: 3.

² - الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، "المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014"، تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، تونس، جوان 2010، ص: 1.

³ - راجع وزارة الزراعة الأردنية www.gov.jo/Home.aspx

⁴ - راجع وزارة الزراعة الأردنية

www.gov.jo/ar-jo/agriinformationar/agriculturalinformation request.aspx

• السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية:

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في منظومة الاقتصاد السعودي، إذ يساهم في تحسين الأمن الغذائي ودعم الدخل الوطني، وقد لقي الاهتمام الأوفر بإعداد الخطط الخمسية لهذا القطاع والهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه وزيادة الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي مع المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على تنميتها، ولتحقيق هذه الأهداف فقد رسمت سياسات وبرامج تنموية اشتملت على⁽¹⁾:

- 1- توزيع الأراضي.
 - 2- الدعم المباشر وغير المباشر لمدخلات الإنتاج.
 - 3- توفير الخدمات المساندة للعمليات الإنتاجية.
 - 4- إنشاء البنية التحتية مثل الطرق والسدود ومراكز الأبحاث والتدريب.
 - 5- دعم الأسعار النهائية لبعض المنتجات.
 - 6- تشجيع قيام المشاريع المتخصصة والشركات المساهمة ذات الكثافة الرأسمالية الكبيرة والتي تستخدم أحدث الأساليب الزراعية والتقنيات العالمية في الإنتاج الزراعي.
- غير أن المعوقات التي يواجهها القطاع الزراعي، وتفضيل العمالة السعودية العمل في قطاعات خارج الزراعة، فضلا عن التحديات الداخلية والخارجية، قد أدت إلى تهميش دور القطاع الزراعي في الاقتصاد السعودي⁽²⁾.

¹ - مركز فقيه للأبحاث والتطوير، "معوقات التنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية"، 1997، ص: 4. <http://fakeih-org/>

² - أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، "الزراعة السعودية: مقوماتها وإمكاناتها والتحديات التي تواجهها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 366 لشهر آب/ أغسطس 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص: 110.

• السياسات الفلاحية في الجزائر:

انتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الزراعي وتطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي⁽¹⁾، بحيث اعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية وهي كالتالي:

- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004).

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

1- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004): يهدف البرنامج إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، بالإضافة إلى تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية⁽²⁾، بالإضافة إلى توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين⁽³⁾.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الأول، ويهدف إلى ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية)، بالإضافة إلى استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذلك الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية، فضلا عن تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار لوسائل العمل الجوي⁽⁴⁾.

¹ - حركاتي فاتح، "إسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28- العدد الرابع- الجزء الأول، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2014، ص: 341.

² - وزارة الفلاحة، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"، نظام الدعم عن طريق الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية"، 2000، ص: 71-72.

³ - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، "مشروع دراسي حول استراتيجية التنمية الفلاحية"، الدورة 18، جويلية 2001، ص: 48.

⁴ - زرمان كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة، ص: 209.

3- برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014): يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني، وهي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في المتغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبرز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية⁽¹⁾.

4- المخطط الخماسي (2015-2019): خصصت له الحكومة 300 مليار دينار سنويا لتطوير ودعم المكننة المتخصصة ووسائل القطف والغرس والري من أجل عصرنة المستثمرات الزراعية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، وتعتمد الجزائر من خلال هذا المخطط الوصول لمليون هكتار من الأراضي المسقية كما تعتمد إنتاج 200 ألف طن من الأسماك في المزارع المائية مع مطلع عام 2019⁽²⁾.

• السياسات الزراعية في سوريا:

يحظى القطاع الزراعي بأهمية بالغة في سوريا منذ القدم، كما يُعتقد أنه الموطن الأصلي لزراعة الحبوب، وهو حتى يومنا هذا تعتلّي فيه الزراعة بقية القطاعات الاقتصادية⁽³⁾، حيث يساهم بنسبة تتراوح ما بين 16-20% من إجمالي الناتج المحلي، إذ تقدر العمالة في هذا القطاع بنحو 721 ألف شخص، ويعد القطاع الزراعي أحد أسباب قوة الاقتصاد السوري وتحقيقه الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الزراعية⁽⁴⁾.

¹ - حركاتي فاتح، "إسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مرجع سابق، ص: 325.

² - وكالة الأنباء الجزائرية، "البرنامج الخماسي 2015-2019 الأولوية للقطاعات المنتجة". www.aps.dz

³ - فادي خليل، "القطاع الزراعي في سورية (الخصائص، الواقع، الآفاق) - دراسة تحليلية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 1، 2009، ص: 11.

⁴ - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، "سوريا بالمراتب الأولى زراعيا"، مجلة الزراعة، العدد 48، سوريا، 2014، ص: 8.

انتهجت سوريا مثلها مثل أغلب الدول العربية حزمة من السياسات الزراعية التي تركز في أغلبها على التشجيع على إنتاج الغذاء لتحقيق الاكتفاء الغذائي المستدام كأحد الطرق لتحقيق الأمن الغذائي، وفي الوقت ذاته تسعى تلك السياسات إلى دعم المجتمع الزراعي من خلال تحديد الأسعار الثابتة، بالإضافة للتوجه نحو التصدير وتقليل الواردات⁽¹⁾، واعتمدت سوريا على استراتيجيات وسياسات زراعية هي كالتالي:

1- إستراتيجية التنمية الزراعية (2001-2010): اعتمدت على ثلاث خطوات أساسية⁽²⁾:

- أ- تحديد وتقييم السمات الرئيسية للهيكل القطاعي وتسليط الضوء على العوامل الممثلة لكل من الفرص والعوائق التنموية.
- ب- تحديد الأهداف القطاعية للاقتصاد الزراعي الذي يأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والذي يجب أن يساهم في متابعة التغيرات على المستوى العالمي.
- ج- وضع الأولويات العريضة لمجموعة بدائل السياسات والمؤسسات المتوافقة مع الأهداف والأطر.

وقد انحصرت أهداف هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:

- تحسين دخول المنتجين الزراعيين وتوفير الاستقرار لهم.
- زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي.
- التوسع في المساحة المزروعة عن طريق زيادة مساحة الأراضي المستثمرة الفعلية والمروية.
- الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها وضمان استدامتها.

¹- وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، "النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية"، سوريا، آذار 2006، ص: 2.

²- وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، "دراسة حول مراجعة نصف الفترة لتوجهات إستراتيجية التنمية الزراعية"، سوريا، تشرين الأول 2006، ص: 16-17.

- ضمان الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية وتوفير الأمن الغذائي مع اعتماد الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل وتوفير القدرة التنافسية لها، إضافة لإدخال زراعات بديلة.
- تحديث وسائل الإنتاج والتوسع في استخدام التقنيات المتطورة.
- تطوير آلية تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية، وبالتالي يمكن زيادة القيمة المضافة وزيادة الصادرات.

2-الخطة الخمسية الحادي عشر (2011-2015):تركزت هذه الخطة على ما يلي⁽¹⁾:

- تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الغذائية الأساسية بما يلبي حاجة الطلب المحلي.
- ضمان استدامة الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها وحفظها من التدهور والاستخدام المفرط والتلوث.
- تخفيض معدلات الفقر من خلال تبني تنمية ريفية شاملة تهدف إلى تحسين الدخل وتوزيعه وتضمن التكامل بين القطاع الريفي وقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.
- تحسين إنتاج الغذاء والإنتاجية.
- تحسين سياسات الزراعة والغذاء، والقدرات المؤسسية، والقدرات الداعمة.
- تحسين استقرار أسواق الغذاء وأنشطة إدارة المخاطر.
- تحسين إمكانية الوصول إلى الغذاء ونوعية الغذاء وسلامته.

ثانياً: تقييم السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العربي:

إن محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها البلدان العربية ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرجوة للنهوض بالتنمية الزراعية العربية وتقليص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب يمكن ذكر أهمها⁽¹⁾:

¹- سمير جرادي وآخرون، " الأمن الغذائي وآفاق تطوره في سوريا"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، سوريا، 2013، ص: 4.

1- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية:

إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الإصلاحات الزراعية التي تبنتها الدول العربية مطلع الألفية الجديدة لم تحقق تقدماً يذكر، إذ لم تزد إلا بمعدل لم يتجاوز 0,2% سنوياً⁽²⁾، أما على مستوى الفجوة الغذائية العربية فنجدتها في تزايد مستمر حيث بلغت ما نسبته 34,1 مليار دولار سنة 2014⁽³⁾، وترجع أسباب ذلك إلى سوء إدارة القطاع الزراعي بالإضافة إلى إيلاء الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية، فضلاً عن عدم كفاية الأيدي العاملة المؤهلة والمدرية.

2- ضآلة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي:

تتطلب الزراعة الحديثة استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة وعمالة مدربة لتحقيق إنتاجية عالية، وهذا ما لا نلاحظه في الزراعات العربية، إذ أن نصيبها من حجم الاستثمارات ضئيل جداً، ورغم أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي إلا أنه لم يتجاوز في أحسن حالاته نسبة 9%⁽⁴⁾، إلى إجمالي الاستثمارات العربية ويرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات سواءً تلك المتعلقة بسوء تسيير مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بالإقراض الزراعي وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات الإقراضية المؤسسية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين إضافة إلى عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة⁽⁵⁾.

¹ - منى رحمة، مرجع سابق، ص: 102.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2008، ص: 44.

³ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2014، ص: 27.

⁴ - بوتلجة عائشة ومحمد راتول، "أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية

والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 15، جانفي 2016، الجزائر، ص: 103.

⁵ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، عدد 28، ص: 26.

3- غياب التخطيط الجيد في استصلاح الأراضي:

تهدف سياسات الاستصلاح إلى تهيئة الأرض وذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار وتخليص التربة من الملوحة وغير ذلك من الإجراءات الضرورية لتتم الزراعة في أحسن الظروف ورغم الجهود التي بذلت فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها مما أثر سلباً على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة العوامل التالية⁽¹⁾:

- غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان.
- عدم تكامل مراحل الاستصلاح.
- سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح.
- عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المتحصلة.

4- عدم ملائمة السياسات السعرية العربية:

تؤدي السياسات السعرية الزراعية دوراً فاعلاً في التأثير على توزيع الموارد الزراعية لإنتاج مجموعات مختلفة من المحاصيل وتظهر أهميتها من كون التغيير في الأسعار النسبية للمحاصيل الزراعية (الغذائية) يعد في مقدمة العوامل التي تتحكم في تغير الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع، ولاسيما ذوي الدخل المنخفضة سواءً في القطاع الزراعي أو غير الزراعي⁽²⁾.

¹- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2002- خلق الفرص للأجيال القادمة"، عمان، الأردن، 2002، ص: 27.

²- سالم النجفي، "السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، بيروت، لبنان، 2007، ص ص: 244-245.

- وقد وجهت للسياسات السعرية العربية مجموعة من الانتقادات⁽¹⁾:
- وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية تتاول سعر المحصول الواحد دون ربطه بالأسعار الأخرى.
 - تحيز السياسات الزراعية لحساب المستهلك على حساب المزارعين.
 - وجود فوارق كبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة من طرف الدولة.
 - عدم اعتبار التكلفة أساساً لتحديد أسعار السلع الزراعية.
- هذه الأسباب أدت إلى ضعف مردود القطاع الزراعي وعدم قدرته على تأمين الغذاء.
- 5- إهمال البلدان العربية للصناعات الزراعية الغذائية:

تعد الصناعات الغذائية أهم أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة ومن ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث أنها تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية⁽²⁾.

لقد رسمت بعض البلدان العربية كالجزائر ومصر وسوريا سياسات للصناعات الزراعية الغذائية تتضمن قطاعات الحبوب والزيوت النباتية والألبان والسكر والحلويات والمعلبات الغذائية واللحوم والمشروبات الغازية والمياه المعدنية والتمور، وعملت الحكومات العربية على دعم هذه الصناعات الغذائية وتقديم القروض والتسهيلات المصرفية ورغم ذلك فإن هذه الصناعات لم تحقق النجاح المطلوب وذلك لجملة من الأسباب أهمها⁽³⁾:

- نقص الكوادر المتخصصة في الصناعات الغذائية.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2014، ص: 27.

² - إنعام قرشي، "الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 28، عدد 109، 2007، ص: 17.

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2002 - خلق الفرص للأجيال القادمة"، مرجع سابق، ص: 29.

- ضعف الطاقة الاستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية خصوصا في بعض المواسم.

- تلف المواد الغذائية في المخازن غير المجهزة.

6- إهمال البحث العلمي الزراعي:

يلعب البحث العلمي دورا فعالا في عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة في دعم خطط التنمية باختلاف أبعادها، خاصة إذا تعلق الأمر بالشق الزراعي وتحسين الأمن الغذائي، إلا أن البحث العلمي الزراعي يعاني من التهميش بحيث لا يتعدى ما ينفق عليه ما نسبته 0,2% من الناتج القومي في حين يصل ما تتفقه الدول المتقدمة إلى 2,8% من دخلها القومي⁽¹⁾، كما أن مساهمة الباحثين العرب في تطوير التقانة الزراعية والإنتاج الزراعي لا تشكل أكثر من 0,3%، في حين نجد نصيب الدول النامية 10%، ونصيب الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بنحو 31%⁽²⁾، وهذا ما يؤثر سلبا على مردودية القطاع الزراعي في الوطن العربي ويساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما ينتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي العربي.

¹- يبلغ نصيب البحث العلمي في اليابان 3% من الدخل القومي، أي ما يعادل 30 مليار دولار سنويا، وهذا المبلغ يكفي لحل مشكلات القطاع الزراعي كلها في الوطن العربي.

²- إبراهيم أحمد سعيد، "أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث والرابع، سوريا، 2011، ص ص: 585-586.

المبحث الثاني:

التكامل الزراعي العربي

تناول المبحث السابق الإستراتيجيات والسياسات الزراعية التي انتهجتها الدول العربية مطلع الألفية الحالية بهدف رفع مستويات القطاع الزراعي وصولاً إلى تحسين الأمن الغذائي، أما المبحث الحالي سيتناول دور التكامل الزراعي بين الدول العربية في تحسين الأمن الغذائي.

حضي موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي بمكانة متميزة في الاهتمامات العامة للدول العربية، إذ تعتبر من بين أولى التجمعات الإقليمية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، وامتد ذلك عبر مراحل تاريخية تعدت نصف قرن إذ تبلور ذلك من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات متعددة الأطراف والتي كانت تهدف في مجملها إلى تحرير التجارة العربية وتوحيد السياسات المالية والنقدية والضرائب وتشريعات العمل وحرية تنقل الأشخاص⁽¹⁾.

تعتبر الزراعة قطاعاً حساساً لذلك نادراً ما تتعامل الاتفاقيات التجارية الإقليمية معها بشكل شامل، ويرجع السبب في ذلك إلى كون الزراعة من أكثر القطاعات التجارية تشوهاً سواءً من ناحية كمية الدعم المحلي التي تحظى بها مقارنة بالقطاعات الأخرى أو الحماية المرتفعة في بعض الدول⁽²⁾.

أولاً: التجارب العربية في مجال التنسيق والتكامل الزراعي:

اتجهت الدول العربية نحو إنشاء اتحادات اقتصادية وإبرام اتفاقيات دولية شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم، انطلاقاً من أهمية التعاون الاقتصادي العربي فيما بينها، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث أنشأت جامعة الدول العربية والتي نص

¹ - عبد المالك بوضياف، "قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد الثامن، العدد (1/15)، جامعة الموصل، العراق، 2004، ص: 701.

² - محمود بيبلي، "الزراعة في الاتفاقيات الإقليمية"، ملخص سياسات الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الوراكية، القاهرة، مصر، 2008، ص: 58.

ميثاقها صراحة على التعاون الاقتصادي، وتم توقيع عدة اتفاقيات لتحقيق هذه الهدف ومن أبرزها:

1- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية⁽¹⁾:
وقعت الاتفاقية من قبل كل من مصر- العراق- الأردن لبنان- السعودية- سوريا، وتم تعديلها أربع مرات من أجل إنشاء نظام تجاري قادر على العمل بشكل جيد من خلال وضع قواعد الترانزيت، وهدفت تلك الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم الجمركية على الكثير من السلع الزراعية وتخفيضها على بعض المنتجات الصناعية والزراعية بنسبة 25% من أجل ضمان المعاملة غير التمييزية بين السلع المحلية والسلع العربية وتبسيط الإجراءات التجارية.

2- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957: وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية عليها في دور انعقاده العادي الرابع بجلسته الثالثة بتاريخ 1957/6/3، وقد استهدفت البدء بمنطقة تجارة حرة وصولاً إلى وحدة اقتصادية كاملة وكانت أهداف الاتفاقية تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
- حرية التملك والإيحاء والإرث.

ومما لا شك فيه أن الحريات السابقة التي أوردتها الاتفاقية هي القادرة على تحقيق تعاون اقتصادي عربي فاعل، إلا أن هذه الاتفاقية ظلت تراوح مكانها لدواعي سياسية واقتصادية

¹ - وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، 'منتدى السياسات الزراعية حول منطقة التجارة العربية الحرة وأثرها على الاقتصاديات العربية'، دمشق 22 تشرين الأول، 2003، ص: 1.

² - جامعة الدول العربية، الأمانة العامة -إدارة الشؤون القانونية، 'اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية'.

دولية وإقليمية وعربية، ومع إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان هو الإطار المؤسسي لتنفيذ هذه الاتفاقية⁽¹⁾.

3- السوق العربية المشتركة: عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية بتاريخ 13 أوت 1964(2)، تضمنت الاتفاقية برنامجاً زمنياً اشتمل على عدة مراحل يتم في ظلها تحرير التجارة من كافة الرسوم والقواعد المفروضة على الواردات، وأطلق على هذه الاتفاقية "اتفاقية السوق العربية المشتركة"، وانضم إليها أربع دول سنة 1964 وهي مصر، سوريا، الأردن والعراق، وكانت أهداف السوق المشتركة هي نفسها أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومن أبرزها ما خص المنتجات الزراعية، والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشأها أحد الدول الأطراف أنها معفاة بالكامل من الرسوم الجمركية بواقع 20% سنوياً اعتباراً من 1/1/1965، كما تم تخفيض الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بواقع 20% سنوياً لتزال بالكامل في 1/1/1969، أما باقي السلع عام 1974⁽³⁾.

خلال البدايات الأولى لهذه السوق لم تكن سوى منطقة تجارة حرة، ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ورغم العثرات اعتبرت هذه الاتفاقية من أهم الانجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، حيث حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية للدول الموقعة عليها، ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر بجامعة الدول العربية، بعد توقيعها لمعاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية⁽⁴⁾.

¹ - دينا فاروق محمود عناني، مرجع سابق، ص: 264.

² - المنذري سليمان، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، الطبعة الثانية، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر، 2004، ص: 93.

³ - جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، "التكامل الاقتصادي العربي"، المؤتمر العربي الإفريقي للتنمية الزراعية، 2010، ص: 87.

⁴ - حجازي المرسي السيد، "تقويم السوق العربية المشتركة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 34-35، السنة الثالثة عشر، صيف 2005، ص: 9.

مع اختلاف النظم الاقتصادية للدول الأعضاء وغياب الإدارة السياسية لازالت هذه الاتفاقية على ما هي عليه ولم تتمكن دول المجلس من الوصول إلى منطقة تجارة حرة فيما بينها، كما ساهمت الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية في ظل ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي في تذكية الفرقة والشقات بين دول المنطقة قاطبة.

4- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

تم عقد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في فبراير عام 1981 وكانت هذه الاتفاقية تطورا لاتفاقية عام 1953، ومن أبرز ما جاء فيها في الجانب الزراعي وبموجب المادة السادسة إعفاء السلع الزراعية والحيوانية سواءً في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة، ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت اتفاقية أخرى سنة 1982 وهي اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، ووقع عليها إحدى وعشرون دولة وتتص على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية⁽¹⁾. رغم ما ورد في الاتفاقية من بنود وقضايا مهمة إلا أن معظمها حال دون التطبيق الفعلي، ويرجع ذلك إلى حزمة العقبات التجارية والسياسية، وإلى أسباب تاريخية مرت بها الدول العربية في عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: هي منظمة عربية متخصصة في مجالات التنمية الزراعية، تم إنشائها بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية سنة 1970 وتعنى بمجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربيين⁽²⁾، وقد أكدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في قمة عمان عام 1980 على العمل لتحقيق الأمن الغذائي العربي باعتباره أكثر ضرورة وذلك

¹ - جميلة الجوزي، "التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، 2010، الجزائر، ص: 30.

² - راجع موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية على شبكة الأنترنت www.aoad.org

في إطار العمل العربي المشترك، والسبيل إلى ذلك يكمن في تحقيق التكامل الزراعي بين الأقطار العربية، حيث أن تنسيق الجهود بين القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي يعتبر البوابة الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالعديد من الدراسات بهدف تحسين الأمن الغذائي العربي منها على سبيل التمثيل لا الحصر، مستقبلاً اقتصاد الغذاء في البلاد العربية سنة 1979، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي سنة 2014، إضافة إلى العديد من المشاريع المشتركة بين الأقطار العربية.

6- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: يعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الأحداث التي شهدتها الساحة العربية في نهاية تسعينات القرن الماضي، حيث اعتمدت هذه الاتفاقية كأساس لها على تحرير التجارة بين الدول العربية كخطوة أولى باتجاه التكامل الاقتصادي العربي⁽¹⁾، ففي عام 1996 قرر مؤتمر القمة العربية في القاهرة وضع استراتيجيات وخطط لعمل اقتصادي واجتماعي متكامل يتيح لكل الدول العربية التعاون معا لخدمة المصالح الاقتصادية العليا والقدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وتحقيقاً لذلك فقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره في عام 1997، بالموافقة على برنامج تنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتضمن البرنامج خطة عمل زمني لإنشاء هذه المنطقة، حددت فترته بعشر سنوات تبدأ في يناير عام 1998، وتنتهي في بداية عام 2007، ويتم خلال هذه الفترة تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية بنسب سنوية متساوية تبلغ 10% من تلك الرسوم التي كانت مطبقة في 1997/12/31⁽²⁾، وبعد تجربة

¹ - تواتي بن علي فاطمة، "مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية"، مجلة الباحث، عدد 6، الجزائر، 2008، ص: 186.

² - جامعة الدول العربية، "تقرير الأمانة العامة حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية رقم 76، القاهرة، مصر، 2005، ص: 120-140.

تطبيق هذا البرنامج لمدة أربع سنوات، ورغبة من الدول العربية في الإسراع إلى استكمال إقامة هذه المنطقة، فقد أدخل المجلس الاقتصادي تعديلا على البرنامج التنفيذي للمنطقة، ليبدأ تنفيذها مع بداية عام 2005، بتطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى الضرائب ذات الأثر المماثل عامي 2004 و 2005 تبلغ 20% في كل منهما، ومنذ بداية عام 2005 أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادل بين الدول الأعضاء بالمنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، الأمر الذي يساهم في زيادة التبادل البيني بين الدول العربية⁽¹⁾.

كان الاهتمام بالمنتجات الزراعية واضحا في البرنامج التنفيذي، حيث تم إعداد رزنامة زراعية عربية مشتركة، تتضمن هذه الرزنامة عدد من السلع الزراعية التي ترغب كل دولة من الدول أعضاء المنطقة عدم إخضاعها للتخفيض التدريجي المطبق خلال فترة زمنية محددة (موسم ذروة الإنتاج)، وذلك دون منع دخول السلعة، وإنما دخولها مع تطبيق الرسم الجمركي الكامل عليها، وهناك ضوابط لهذه الرزنامة تتمثل في تحديد عدد السلع التي تطلب الدولة إدخالها في الرزنامة وألا تتعدى عشر سلع كحد أقصى، وتحديد إجمالي الفترة الزمنية للسلع العشر مجتمعة بألا تتعدى 35 أسبوعيا، وتم وقف العمل بالرزنامة الزراعية ابتداءً من 2005/1/1⁽²⁾. إلا أن ثمة قيد لا يزال ساري المفعول ألا وهو حظر استيراد السلع الزراعية أو تداولها لأسباب صحية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي والبيطري⁽³⁾.

تعتبر قواعد المنشأ من أبرز المعوقات التي تحول دون تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إذ تم العمل بقواعد منشأ مرحلية تم اعتمادها من قبل الدول أعضاء المنطقة، وتستند على معيار القيمة المضافة والمنشأ التراكمي.

¹ - الجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، القاهرة، 2007، ص: 213.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، 19-22 ديسمبر

(كانون الأول)، القاهرة، مصر، 2004، ص ص: 344-345.

³ - دينا محمد فاروق عناني، مرجع سابق، ص: 266-267.

7- **التعاون الإقليمي العربي المشترك:** يعتبر مجلس التعاون الخليجي النموذج الأنجح بين تجارب التعاون الإقليمي العربي، ويضم هذا المجلس ستة دول هي (السعودية، الإمارات، الكويت، سلطنة عمان، قطر، البحرين)، وقد ساعدت مستويات التنمية المحققة فيها وتقارب اقتصادياتها فضلا عن الإرادة السياسية لهاته الدول للوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ونجاح هذه التجربة يعتبر مؤشرا إيجابيا لإنشاء كتل يضم جميع الدول العربية إذا ما توفرت الشروط اللازمة لذلك، وفي هذا السياق نذكر تجربة كل من اتحاد دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي في التكامل.

أ/ **اتحاد دول المغرب العربي:** في 17 فبراير 1989، عقد قمة الإعلان الخاص بقيام الاتحاد المغاربي بين كل من (ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا)، في مدينة مراكش المغربية، وتم التوقيع على (معاهدة الإنشاء) بين رؤساء وملوك تلك الدول⁽¹⁾، وحسب المادة الأولى من هذه الاتفاقية فإنه اتفق على تسمية الاتحاد بين البلدان المغاربية كما أشرنا سابقا " باتحاد المغرب العربي" وكلمة الاتحاد بنفسها تظهر كحل توفيقى بين دعاة الوحدة الشاملة الآتية ودعاة الإطار الوظيفي للتعاون المؤسساتي⁽²⁾.

أهداف التكامل الاقتصادي المغاربي⁽³⁾:

- تمتين روابط الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- إتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

¹- محمد بوطالب وآخرون، " جغرافيا الجزائر والمغرب العربي"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2005، ص: 5.

²- صبيحة بخوش، " اتحاد المغرب العربي (بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007)"، دار الحامد للنشر والتوزيع،

الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص : 220.

³- محمد بوطالب وآخرون، مرجع سابق، ص: 6.

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، السلع ورؤوس الأموال فيما بينها.
- عوائق التكامل الاقتصادي المغربي⁽¹⁾: هناك عدة عراقيل تعوق عملية التكامل الاقتصادي المغربي يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:
 - تباعد وتعقد السياسات التجارية والاقتصادية.
 - ضعف منشآت النقل.
 - عدم اكتمال الإطار المؤسسي.
 - نقص المعلومات حول النظام التفضيلي.

ب/ **مجلس التعاون الخليجي**: دفعت الظروف الاقتصادية والأحداث السياسية في سبعينات القرن الماضي بدول الخليج إلى اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق، بهدف حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها، ويحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة⁽²⁾.

ففي 25 ماي 1981 توصل قادة دول مجلس التعاون الخليجي الست في اجتماع عقد بالعاصمة السياسية لدولة الإمارات (أبو ظبي) إلى صيغة تعاونية تظم تلك الدول، تهدف إلى تحقيق التناسق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين، انطلاقا من عمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج السري بين مواطنيها بالإضافة إلى تقارب الرقعة الجغرافية والحدود المشتركة بين هاته الدول⁽³⁾.

¹- دينا محمد فاروق عناني، مرجع سابق، ص: 268.

²- عبيد نايف علي، "دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، 2007، ص: 281.

³- عباس بلغاطمي وجمال بلخباط، "تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 5، جامعة شلف، الجزائر، 2008، ص: 46.

أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية⁽¹⁾:

- تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
 - تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
 - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية.
 - دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.
- 8- الاتفاقية العربية المتوسطة للتبادل الحر (اتفاقية أغادير 2004) :تم التوقيع على اتفاقية أغادير بالمغرب في 2004/2/25 من طرف أربع دول عربية من جنوب المتوسط هي (تونس- المغرب- مصر- والأردن)، بشأن إقامة منطقة تجارة حرة، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 2007/3/27، وتهدف هذه الاتفاقية إلى⁽²⁾:
- إنشاء منطقة التبادل الحر من أجل تطوير النشاط الاقتصادي ودعم التشغيل، وزيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي داخل الدول الأطراف.
 - تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في الدول الأطراف فيما يخص التجارة الخارجية والفلاحة (الزراعة)، والصناعة والنظام الضريبي والمجال المالي والخدمات والجمارك، وبما يوفر المنافسة الموضوعية بين الدول الأطراف.

¹- موقع مجلس التعاون الخليجي على شبكة الأنترنت، "النظام الأساسي".

www.gcc-sg.org/ar-sa/about GCC/pages/primary Law.aspx

²- الاتفاقية العربية المتوسطة للتبادل الحر، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، "نص الاتفاقية".
agadiragreement.org/pages/viewpage.aspx?pageID=185

- التقريب بين تشريعات الدول الأطراف في المجالات الاقتصادية بهدف توفير مناخ مواتي لشروط الاندماج بين الدول الأطراف.

ثانيا: علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والعالم الخارجي:

لقد دخلت الدول العربية في علاقات شراكة مع دول أخرى خارج القطر العربي والإفريقي، بهدف رفع كفاءة اقتصادياتها ورفع مستويات النمو والتنمية الاقتصادية بها، فضلا عن تعزيز تجارتها الخارجية مرورا بتحسين أمنها الغذائي.

1- الشراكة العربية الأوروبية:

أدت مجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية بالاتحاد الأوروبي إلى التوجه نحو تبني سياسة متوسطة جديدة، إذ دخلت أوروبا مرحلة مهمة في تاريخها على اختلاف أبعادها حيث وقعت معاهدة جديدة للوحدة في مارس 1992، أطلق عليها معاهدة ماستريخت، والتي تعكس في مضمونها رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحرار تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة⁽¹⁾.

بمجرد ولوج اتفاقية ماستريخت حيز النفاذ في نوفمبر 1993، دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الذي انعقد في كورفو باليونان في جويلية 1994، اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أروومتوسطية، والفرص المتاحة لتطوير وتعميق هذه السياسة على المديين القصير والمتوسط⁽²⁾.

وبناءً عليه عقد مؤتمر للمجلس الأوروبي في مدينة كان يومي 26-27 جوان 1995، أشار إلى أهمية التعاون الإقليمي المتوسطي متعدد الأطراف ودعا البلدان الأوروبية وبلدان جنوب وشرق المتوسط إلى العمل معا على مدى اكبر لتأمين على أن

¹- يوسف سعداوي وبوعرعور عمار، "الشراكة الأوروبيةمتوسطية-الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23 أبريل 2003، ص: 11.

²- سليمان المنذري، مرجع سابق، ص: 243.

يصبح حوض المتوسط منطقة تبادل وحوار ضامن للسلام والاستقرار والرفاهية واصفا ذلك بأنه " سياسة تعاون طموحة نحو الجنوب تشكل مقابلا لسياسة الانفتاح نحو الشرق وتعطي العمل الخارجي للإتحاد الأوروبي تماسكه الجيوسياسي⁽¹⁾ .

من ثم انعقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995، بمشاركة جميع دول الاتحاد الأوروبي، واثني عشر دولة متوسطة⁽²⁾، وقد تضمن المؤتمر إلى جانب الأهداف الاقتصادية والمالية برامج عمل وأهداف أمنية بين كل من الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، هذا التكتل سيكون له دور استراتيجي في لعبة التوازنات الدولية الجديدة التي بدأت في التشكل عقب تفكك الاتحاد السوفيتي كظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والتي تراها الدول الأوروبية تهديدا مباشرا لمصالحها خاصة الاقتصادية منها في السوق الدولية⁽³⁾ .

2- أهداف الشراكة الأورو-عربية:

تختلف أهداف الشراكة بين كلا الجانبين الأوروبي والمتوسطي، حيث وإن كانت في ظاهرها تخدم مصالح الطرفين، إلا أنها في باطنها تخدم اقتصاديات الدول الأوروبية. أ- أهداف الشراكة من منظور دول الاتحاد الأوروبي: تتمثل الأهداف الحقيقية لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي فيما يلي⁽⁴⁾:

- توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بثروات الشرق الأوسط.

¹ - مهدي الحافظ، "الشراكة الاقتصادية العربية -الأوروبية: توقعات وتجارب"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23 أبريل 2003، ص: 11.

² - عابد شريط، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطة: حالة دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص: 100.

³ - يوسف سعداوي وبوعرعور عمار، "الشراكة الأورومتوسطية -الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23 أبريل 2003، ص: 11.

⁴ - Bernard Hockman and Patrick Messerlis, "Initial Condition For Arab Economic Integration: Can The European community's success Be Emulated?" The World Bank, Policy Research working paper, W.P: No: 2921? October 2002, P: 8.

- تقوية اقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها.
- الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية وغير المرغوب فيها من دول الجنوب المتوسط، والحد من انعكاساتها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- إضافة إلى ما سبق ترى دول الاتحاد الأوروبي أن هذا التعاون يمثل استثمارا استراتيجيا لمواجهة أوروبا للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط نتيجة للزيادة السكانية، والفقير والهجرة والتطرف.
- ب- أهداف الشراكة من المنظور العربي⁽¹⁾: تتمثل أهداف الشراكة من وجهة نظر الدول العربية فيما يلي:
 - التخفيف من الانعكاسات السلبية لإقامة مناطق تبادل حرة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية وآسيا ودول المحيط الهادي، والتي ستؤدي إلى تكوين أقطاب جديدة للتجارة ورؤوس الأموال والمنتجات التي ستجذبها الأسواق الناشئة.
 - الاستفادة من البرامج العديدة التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء معه في المشاركة مثل برامج التحويل المسيرة من المؤسسات المالية الأوروبية، وبرامج التدريب المتطورة، وبرامج المعلومات والتسويق ومواصفات الجودة، وأيضا الحصول على الخبرة العالية والتكنولوجيا المتطورة.
- ج- مزايا اتفاقيات الشراكة الأوروبية: يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للدول العربية المطللة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، لكنها شراكة غير متوازنة بسبب وجود فوارق كبيرة في مستويات التنمية بيد الدول الأوروبية ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، مما جعل ارتفاع هذه الأخيرة إلى مستوى التنافسية الأوروبية أمرا غاية في الصعوبة⁽²⁾.

¹-Simon Neaime, “South- South Trad, Monetary And Financial Integration And The Euro- Mediterranean Partnership. An Empirical Investigation”, Institute Of Financial Economics, Amirican University Of Beirut, Research N° FME 22-39, Lebanon, June 2005,P: 9.

²- دينا محمد فاروق عناني، مرجع سابق، ص: 275.

فبينما يصدر الاتحاد الأوروبي لهاته الدول أكثر من 60% من وارداتها فإنه في المقابل يستورد منها أقل من 3% من إجمالي مبادلاته التجارية الخارجية، والتي تعتبر في معظمها مواد خام(1).

إذا أردنا الإشارة إلى مزايا الاتفاقية على تجارة المنتجات الزراعية فإننا يمكننا أن نحصرها في النقاط التالية:

- ستضع الشراكة المتوقعة قيودا على ولوج المنتجات الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل ستعرف أسعار المنتجات الزراعية ارتفاعا يقدر ما بين 1-4% حسب نوع المنتج بسبب تحرير التجارة ورفع الدعم عنها(2).
- النفاذ المحدود للسلع الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي(3).

ثالثا: معوقات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي: لقد صادفت مسيرة التكامل الزراعي العربي عدة معوقات عرقلت تقدمه، وحالت دون نمو في حجم التجارة العربية البينية، والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1- المعوقات السياسية: إن النتائج المتواضعة التي تحققت في إطار العمل العربي المشترك لدليل واضح على غياب الإرادة السياسية، رغم كونها الدافع والمنطلق الأساسي لعملية التكامل(4)، إذ نلاحظ أن هناك عديد من النزاعات السياسية العربية العربية مثل حربي الخليج الأولى والثانية، فضلا عن النزاعات السياسية بين كل من الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، إذ يتطلب التكامل نوعا من الاتفاق السياسي على الأهداف الكبرى

¹ - علاوي محمد لحسن، "اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية: شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات (مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية)"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، الجزائر، ص: 147.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الشراكة العربية-الأوروبية: الدوافع والمنافع"، سلسلة الخلاصات المركزية، السنة الرابعة، إصدار 01/03، الكويت، 2005، ص: 5.

³ - علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص: 148.

⁴ - باسم فياض، "المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل الاقتصادي المثلى بين مجموعة البلدان العربية"، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين التاسع عشر، ديسمبر 1995، القاهرة، ص: 3.

للدول أيا كان نظامها السياسي حتى لا يؤثر اختلاف النظم السياسية على عملية التكامل، كما أن ضعف دور الشعوب والمنظمات الأهلية في صنع القرار⁽¹⁾ أثر سلبا على إمكانيات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، كما أن عدم الاستقرار السياسي والصراعات الإقليمية⁽²⁾، أدت أيضا إلى مزيد من الفرقة والشقات بين دول وشعوب المنطقة ولعل خير دليل على ذلك الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2004، وسقوط بغداد ودخول البلاد في حروب أهلية طائفية إلى يومنا هذا.

من الواجب علينا أيضا أن نشير إلى الصراع العربي الإسرائيلي منذ إعلان قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية سنة 1948، وآثاره السلبية على بعض الدول العربية واتجاه أغلبها إلى السباق نحو التسلح وإنفاق أموال طائلة على القطاع العسكري مما انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية بهذه الدول، وأدى إلى تعطيل المشاريع التنموية بها⁽³⁾.

2- المعوقات الاقتصادية: هناك العديد من المعوقات الاقتصادية للتكامل العربي والتي يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

- تباين مستويات الناتج القومي والدخول في الوطن العربي، فبسبب هذا التعاون يصبح التعاون بين الدول العربية أمر مخيف ومقلق للدول الغنية⁽⁴⁾، إذ أنه من غير المنطقي أن تتصهر دول ذات كثافة سكانية قليلة ومستويات دخول عالية في تكامل مع دول تتميز بكثافة سكانية عالية ودخول منخفضة.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة"، نوفمبر 2000، ص: 94.

² - حسن حمدان العلكيم، "أزمة الغذاء في الوطن العربي - التحديات وآفاق المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة، مصر، ص: 23.

³ - مقدم عبيرات، "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 162.

⁴ - إمام محمود الجسمي، "محددات الأمن الغذائي العربي"، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة، مصر، سبتمبر 2001، ص: 18.

- ضعف البنية الأساسية في الدول العربية مما يؤثر على تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات العربية البينية داخل المنطقة، وهذا ما انعكس سلبا على التجارة العربية البينية⁽¹⁾.

- التبعية الأجنبية (الارتباط بالخارج) : ترتبط الدول العربية مجتمعة بالعالم الخارجي في مختلف المجالات وعلى رأسها المجال الغذائي، إذ تعتبر مستوردا صافيا للغذاء، ويعتبر هذا أخطر مشكل إذ يؤثر على سيادة هذه الدول وله أبعاد أخرى اجتماعية واقتصادية.

3- المعوقات البيئية: يعتبر هذا النوع من المعوقات ذوا تأثير بالغ على القطاع الزراعي في الوطن العربي، حيث ينعكس سلبا على معدلات الإنتاج والإنتاجية وتتحصر هذه المعوقات في مشاكل الجفاف، والتصحر وملوحة التربة، وافتقارها إلى بعض المركبات التي تساعد على التسميد، إلى جانب مشكل المياه والبيئة بصفة عامة، وتتطلب مكافحة مثل هذا النوع من الأخطار مجهودا عربيا مشتركا وموحدا على مستوى المنطقة العربية لأن المجهودات الفردية لا تؤدي لتحقيق الأهداف المرجوة⁽²⁾.

4- التفاوت في المستويات التعليمية وانتشار الأمية: تعتبر الدول العربية دولا متخلفة في مجال تطور المهارات التكنولوجية مقارنة بالدول المتقدمة، ورغم هذا التعميم إلا أنه توجد فروقات شاسعة من قطر عربي لآخر من حيث نسبة المتعلمين والمهنيين⁽³⁾، كما تواجه النظم التعليمية عدة تحديات أهمها القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة من التعليم للأجيال الجديدة، خاصة في ظل النمو المتواصل للفئات العمرية الصغيرة والشابة، مما يتطلب استثمارات متعددة لاستيعاب المتدفقين الجدد للنظم التعليمية.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "التكامل الزراعي العربي - تجربة الماضي ونظرة المستقبل"، ديسمبر 1993، ص: 263.

² - مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص: 166-169.

³ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "التكامل الاقتصادي العربي"، مرجع سابق، ص: 161.

بالنسبة للأمية فإن نسبتها تقدر بنحو 22,5% خلال سنة 2012، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع أقاليم العالم، بحيث تصل إلى مستويات تقارب أو تفوق ما نسبته 30% في كل من اليمن وموريتانيا والمغرب وجيبوتي، في حين ينخفض هذا المعدل إلى نحو 5% أو أقل في كل من الأردن والبحرين وفلسطين وقطر والكويت⁽¹⁾، وهذا يعتبر عائقاً قوياً أمام تسريع وتيرة التنمية ورفع معدلات النمو في هذه الدول ونجاح خطط مكافحة الفقر ورفع الإنتاجية فيها.

المبحث الثالث:

دور الاستثمار الزراعي في تحسين الأمن الغذائي العربي

تتخبط أغلب الدول العربية في عدة أزمات اقتصادية، لعل أبرزها أزمة الغذاء، وما ينجم عنها من اتساع في فجوة العرض والطلب من الغذاء، وازدياد تبعيتها للخارج، فضلاً عن ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها نقص الاستثمارات في المجال الزراعي، رغم امتلاكها لعدد من المقومات التي تؤهلها لتحسين مناخها الاستثماري وصولاً لتحقيق أمنها الغذائي.

أولاً: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية:

يقصد بمناخ الاستثمار حزمة العوامل والظروف الداعمة لتدفق رأس المال وتوظيفه، إذ يساهم كل من الاستقرار السياسي، ووجود بنية تشريعية شفافة وثابتة، بالإضافة لاتساع السوق ومدى انفتاحه على العالم الخارجي في تدفق الاستثمارات الأجنبية، والمحلية داخل حدود الدولة وخارجها⁽²⁾.

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2014، ص ص: 47-50.

² - حربي عريقات، "واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي مع إشارة خاصة عن الأردن"، مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 23-25/11/1998 حول "مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة"، اردن، الأردن، ص: 504.

1- مقومات الاستثمار: من خلال هذا العنصر سيتم استعراض أهم الأوضاع المؤثرة على مناخ الاستثمار في الوطن العربي، سواءً كانت اقتصادية أو سياسية أو إدارية أو قانونية والتي تعتبر الدعامة الحقيقية لجذب وتشجيع الاستثمارات.

1-1 الأوضاع السياسية: يقصد بالاستقرار السياسي استقرار الأوضاع الأمنية، ويلعب استقرار الوضع السياسي في بلد ما دوراً هاماً في استقطاب مزيد من الاستثمارات، ويؤثر على مدى الثقة التي يوليها قطاع الأعمال، إذ أن البلد الذي يعاني من توترات سياسية ينعكس ذلك سلباً على تدفق مزيد من الاستثمارات محلية كانت أو أجنبية⁽¹⁾.

بالنسبة للدول العربية فإن المتتبع للأحداث السياسية خلال الفترة الأخيرة يلاحظ أن الساحة العربية شهدت توترات أمنية وسياسية عرفت بـ: (ثورات الربيع العربي)، حيث عرفت دول مثل، اليمن، مصر، تونس، ليبيا، سوريا، اضطرابات سياسية نجم عنها حروب أهلية وشتات في هياكل تلك الدول وما سببته من انتشار للفقر والجوع، مما انعكس سلباً على اقتصادياتها عامة وعلى تدفق الاستثمارات نحوها عامة.

1-2 الأوضاع الاقتصادية: تشترك الدول العربية في عدة خصائص اقتصادية منها (الأمية، الفقر، البطالة، انعدام الأمن الغذائي، التضخم، التبعية الاقتصادية)، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر بلغت نسبة الأمية بين البالغين في الدول العربية نحو 19,5%، أما معدلات التضخم فقد بلغت خلال عام 2014 نحو 6,1%، أما بالنسبة لمؤشرات الفقر فقد تعدت ما نسبته 40% في كل من جيبوتي والسودان، والصومال وبلغت أقل من 10%، في كل من الجزائر والمغرب، ودول الخليج، وقدرت نسبة البطالة خلال العام ذاته بنحو 16,5%⁽²⁾، أما المديونية الخارجية فقد بلغت نحو 208,5 مليار دولار في عام 2015⁽³⁾.

¹ - صبح محمود، "التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، جمهورية مصر العربية، 2000، ص: 90.

² - صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد - التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2016، ص: 31-67.

³ - صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد - التطورات المالية، نفس المرجع السابق، ص: 184.

1-3 الأوضاع القانونية: هناك جملة من المقومات القانونية التي يجب أن تتوفر عليها بيئة الاستثمار، إذ أن توافر إطار تشريعي وتنظيمي واضح وشفاف يساهم في جذب مزيد من الاستثمارات، كما أن استقلالية القوانين والتشريعات الحاكمة للاستثمار تساهم في توفير البيئة المناسبة للمستثمر الأجنبي لمزاولة نشاطه في مأمّن، وبعيدا عن أي اضطرابات⁽¹⁾.

مما لا شك فيه أن البيئة العربية بيئة طاردة للاستثمار أكثر من كونها جاذبة، إذ نجد تضاربا وتعارضاً في القوانين الحاكمة لمجال الاستثمار من إدارة لأخرى، مع عدم شفافيتها ووضوحها، وهذا ما يخلق بيئة مضطربة غير مهياة لاستقطاب مزيد من الاستثمارات نحو الداخل.

1-4 البنية التحتية: إن توافر بنية تحتية متمثلة في الطرق البرية والسكك الحديدية، والمطارات، والموانئ، والاتصالات، يساهم في تشجيع وتدفق مزيد من الاستثمارات إلى البلد المضيف، والعكس صحيح فعدم توفر هذه الأخيرة سيقبل من فرص استقطاب هذا النوع من الاستثمارات⁽²⁾.

تعاني أغلب الدول العربية من ترهل البنى التحتية وعدم مطابقتها للمواصفات الدولية وتخلف شبكة الاتصالات...، مما يجعلها بيئة غير مستقبلة ولا محفزة للاستثمار.

1-4 حجم السوق: يعتبر حجم السوق متمثلاً في كل من الناتج الداخلي الخام، والكثافة السكانية بالإضافة للدخل الفردي محدداً هاماً للشركات متعددة الجنسية للاستثمار في بلد ما، إذ يلعب الناتج الداخلي الخام دوراً مهماً في النفاذ لأسواق الدول المضيفة أو فتح أسواق جديدة، كما أن الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة تستقطب مزيداً من الاستثمارات عكس تلك الدول قليلة الكثافة السكانية، فكلما زاد عدد السكان كلما زاد الاستهلاك وبالتالي يزيد

¹ - دريد محمد السامرائي، "الاستثمار الأجنبي - المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص ص: 146-145.

² - رضا عيد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر)"، المكتبة العصرية، جمهورية مصر العربية، 2007، ص: 106.

حجم السوق، كما يعتبر الدخل الفردي مؤشرا لحجم السوق، فكلما كان دخل الفرد مرتفعا كلما كانت البيئة الاقتصادية جاذبة ومحفزة للمستثمر الأجنبي⁽¹⁾.

تتميز بعض الدول العربية على غرار، الجزائر، مصر، المغرب، العراق، السعودية بكثافة سكانية مرتفعة نسبيا عكس دول عربية أخرى مثل قطر والكويت وتونس، وهذا ما يساعد في اتساع حجم السوق، فبالنسبة لنصيب الفرد من الناتج تعتبر جميع الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي بمعدلات منخفضة لنصيب الفرد من الناتج، مما يجعل بيئتها طاردة للاستثمار، بالنسبة للناتج الداخلي الخام يلاحظ أن دول الخليج العربي تتميز بنواتج مرتفعة مقارنة بنظيرتها من الدول العربية الأخرى، وهذا يساهم في كبر حجم السوق فيها عكس باقي الدول.

ثانيا: واقع الاستثمار الزراعي العربي:

يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة، إذ يساهم في تحسين الأمن الغذائي للدولة، وفي تضيق فجوة الإنتاج والاستهلاك، فضلا عن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما يؤدي الاستثمار الزراعي إلى إقامة مشروعات جديدة تساهم في رفع القدرة الإنتاجية والبشرية، كما يساهم في رفع معدلات النمو وتحقيق الرفاهية الاقتصادية⁽²⁾. تشير الإحصائيات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن نسبة الاستثمارات الزراعية في الدول العربية لم تتعدى ما مقداره 9% في أحسن حالاتها، وتدني الاستثمارات في قطاع الزراعة يحول دون تحقيق الأهداف المسطرة للقطاع الزراعي العربي⁽³⁾.

¹ - سهام رياش، " الاستثمارات العربية المباشرة البيئة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015، ص: 17-18.

² - نبيل فتحي السيد قنديل، " الاستثمار الزراعي في مصر"، معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة - مركز البحوث الزراعية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2014، ص: 11.

³ - عائشة بوتلجة ومحمد راتول، " أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية"، الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 15، جانفي 2016، شلف، الجزائر، ص: 103.

تشير إحصائيات الهيئة العربية لضمان الاستثمار أن قطاع الخدمات قد استحوذ في كل من الجزائر والأردن والعراق ومصر والمغرب على نحو 84,4% من التدفقات الاستثمارية العربية خلال عام 2015، يليه قطاع الصناعة بنسبة قدرت بنحو 15,4%، ثم يأت قطاع الزراعة في ذيل الترتيب بنسبة ضئيلة جدا تقدر بنحو 0,2%⁽¹⁾.

2-2 الاستثمار الزراعي البيئي: لم تولي حكومات الدول العربية قاطبة الأهمية اللازمة للاستثمار الزراعية البيئية، رغم دورها الفعال ف تحسين الأمن الغذائي وصولا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

جدول (38) : تطور الاستثمارات الزراعية العربية البيئية الوحدة: مليون دولار

السنة	تدفق الاستثمارات الزراعية البيئية	نسبة الاستثمارات الزراعية العربية إلى جملة الاستثمارات البيئية %
2005	160	1,94
2006	735	11,6
2007	1314	30,5
2008	1000	4,0
2009	1620	3,8
2010	1050	2,9
2011	1009	4,9
2012	102	0,3
2014	00	0,0

المصدر: عائشة بوتلجة، " دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ص: 280.

يتضح لنا من تحليل بيانات الجدول (38)، أن الاستثمارات الزراعية العربية البيئية سلكت اتجاهها تصاعديا طيلة السنوات، 2005، 2006، 2007، حيث حققت على التوالي ما مقداره 160 و 735 و 1314 مليون دولار على التوالي، لتتخفص خلال سنة 2008 إلى نحو 1000 مليون دولار، ثم عاودت الارتفاع خلال سنة 2009 محققة ما مقداره 1620 مليون دولار، لتسلك اتجاهها تنازليا خلال السنوات 2010 و 2011 و 2012، ثم لتساوي الصفر تماما خلال سنة 2014.

¹ - "تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتظام الصادرات"، مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2017، ص: 82.

فيما يخص نسبة الاستثمارات الزراعية العربية إلى مجموع الاستثمارات البنينية، فيلاحظ أنها حققت أعلى مستوى لها خلال سنة 2007 بنسبة قدرت بنحو 30,5%، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع استثمارات كل من السعودية والإمارات والكويت في بعض الدول العربية وعلى رأسها مصر والسودان كدعم لإستراتيجية التنمية التي اعتمدها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، لتسلك اتجاهها تنازليا خلال السنوات الموالية، ولعل السبب الرئيس في ذلك هو الاضطرابات السياسية والأمنية التي عرفتها المنطقة العربية والتي انعكست سلبا على اقتصاديات الدول العربية.

2-3 التنمية المستدامة كمدخل من مداخل الاستثمار في القطاع الزراعي والمجتمعات الريفية:

تعرف التنمية المستدامة على أنها: " تلك التنمية التي تعنى بتحقيق العدالة بين الأجيال الحالية، والأجيال المستقبلية من خلال استدامة الموارد وعدم هدرها"⁽¹⁾، ولها أبعاد اقتصادية، واجتماعية وبيئية، وتعني استدامة التنمية من منظورها الاقتصادي، إجراء تخفيضات مضطرة في مستويات الاستهلاك وأنماطه المبددة للطاقة والموارد الطبيعية⁽²⁾، أما من منظورها الاجتماعي فهي تهتم بالرفاهية البشرية، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية واحترام حقوق الإنسان⁽³⁾، وأما التنمية المستدامة من بعدها البيئي فيقصد بها الحفاظ على الموارد البيولوجية، بمعنى الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي"، 14-16 أكتوبر 2003، المملكة الأردنية الهاشمية، ص: 288.

² - قادي محمد الطاهر، " التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق"، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2013، ص: 81.

³ - حمداني محي الدين، " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص: 70.

والموارد المائية في العالم، ومراعاة أن لا تتعدى مخلفات النشاط الاقتصادي قدرات استيعاب الأرض لهذه المخلفات⁽¹⁾.

أما التنمية الزراعية المستدامة فيقصد بها القدرة على المحافظة على الإنتاجية سواءً في المزارع أو على مستوى الدولة في مواجهة الهزات والأزمات والمتمثلة أساساً في ارتفاع أسعار المواد الأولية متمثلة في المشاتل والبذور والأسمدة أو في الجفاف⁽²⁾.

عربياً وورغبة من الدول العربية في تطبيق التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية وجب عليها التركيز على النقاط التالية⁽³⁾:

1- توصيف الظاهرة، المضمون ويعبر عنه بماذا؟ المكان الجغرافي ويعبر عنه بأين؟

مجتمع التنمية المقصود ويعبر عنه بمن؟

2- الهدف، وهو تحديد الإستراتيجيات الكبيرة والأهداف المرحلية للتنمية المستدامة

ويعبر عنه بلماذا؟

3- العمليات والخطوات الإجرائية، ويعبر عنها بكيف؟

المدة الزمنية، يعد الزمن العامل الأكثر حيوية في أية عملية تنموية، فمن خلاله تتحدد بداية

العمل والخطوات الواجب تنفيذها والتكاليف والتمويل، ويعبر عنه بمتى؟

يتوفر الوطن العربي على مقومات طبيعية معتبرة (كما تم الإشارة إليها في الفصل الثاني

من الدراسة)، غير أنها تفتقر للاستغلال الأمثل، ويظهر ذلك من خلال التدهور البيئي

المستمر بسبب الاستخدام اللاعقلاني لها، إضافة إلى قلة الحملات التوعوية المتعلقة

بالمحافظة على البيئة، ما نتج عنه اتساع في رقعة الأراضي المتصحرة، مما أدى إلى

¹ - أسماء حدانة، " دور الاستثمار الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة من جانب البعد البيئي - دراسة حالة ولاية بسكرة"، أبحاث اقتصادية

وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص: 177.

² - دوناتو تورمانو، " الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2006، ص: 62.

³ - إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سابق، ص: 70.

تدهور بيئي مستمر، هذا الأخير سيؤثر سلبا على حقوق الأجيال القادمة، ويساهم في زعزعة الاستقرار وتراجع معدلات التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

في المقابل تعاني المجتمعات الريفية من تدني مستمر في مستويات المعيشة بحيث تشير إحصائيات صندوق النقد العربي لسنة 2016، بأن معدلات الفقر قد زادت في عدة دول عربية بسبب الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا بنحو 6,6 و 3,2 و 2,5 و 0,4 مليون نسمة على التوالي، وبالنسبة للرعاية الصحية تعرف أغلب الدول العربية تدني كبير في مثل هذه الخدمات، مما يحول دون وصول الفقراء إلى المراكز الاستشفائية حال إصابتهم بأمراض مستعصية ومكلفة، أما بالنسبة لمؤشرات الأمية في الوطن العربي فقد بلغت في المتوسط نحو 35% في كل من موريتانيا واليمن والمغرب وجيبوتي، لتسجل تراجعا ملحوظا في باقي الدول العربية مثل فلسطين وقطر والكويت، حيث انخفضت معدلات الأمية لأقل من 4% في هذه الدول⁽²⁾.

في دول مثل بنغلادش والهند وماليزيا واندونيسيا، يوجد ما يعرف ببنك الفقراء، هذا الأخير يمول الأسر دون هامش ربح، ويسهم في تسويق منتجاتها، وفضله تم تحقيق نتائج مبهرة ونجاحات كبيرة، أمنت للسكان دخولهم ووفرت لهم حاجياتهم من الغذاء وساهمت في استقرار السكان في أوطانهم، فضلا عن الحفاظ على استدامة الموارد البيئية⁽³⁾.

2-4 استخدام التكنولوجيا الزراعية والأسمدة الكيماوية:

إن استخدام الميكنة الزراعية والأسمدة الكيماوية في النشاط الزراعي، يعكس درجة الاستثمار فيه، وبين خصائص المدخلات في النشاط الزراعي⁽⁴⁾، كما أن استخدام التقانة الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي يعتبر حجرة عثرة أمام الدول العربية لتحقيق أمنها الغذائي

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025"، أغسطس (أب) 2007، ص: 20.

² - صندوق النقد العربي، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2016، ص: 49-66.

³ - إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سابق، ص: 603.

⁴ - إبراهيم أحمد سعيد، نفس المرجع السابق، ص: 598.

خاصة في ظل تنامي الفجوة الغذائية ولدورها الناجع في تغطية مراحل العملية الإنتاجية انطلاقاً من رصد العوامل المناخية والبيئية والموارد الأرضية والمائية، ووصولاً إلى حفظ المحاصيل وتسويقها وتصنيعها، ويمكن للتقانة الحديثة أن تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء اعتماداً على ما تتوفر عليه الدول العربية من موارد طبيعية ومائية⁽¹⁾.

ويسبب ضعف التقنيات الحديثة واستخدام المخصبات الزراعية في الدول العربية محدودية في الإنتاج، بالإضافة لانتشار الأوبئة والأمراض التي تقضي على المحصول قبل نضجه، وأحياناً تصبح تلك المحاصيل غير صالحة للحفظ والتجميد بسبب خلل في نموها.

ثالثاً: مشاكل ومعوقات الاستثمارات الزراعية في الوطن العربي:

تشهد الاستثمارات في القطاع الزراعي بالوطن العربي جملة من المشاكل والمعوقات، يمكن حصر أهمها في النقاط التالية⁽²⁾:

- عزوف القطاع الخاص عن الولوج في استثمارات في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تضارب التشريعات والقوانين الحاكمة لبيئة الاستثمار في أغلب الدول العربية عامة، وفي المجال الزراعي بصفة خاصة.
- ضعف مشاريع البنية الأساسية (الطرق، القنوات المائية، السدود، الخدمات المساندة الأخرى... الخ)، مما ينعكس سلباً على الاستثمار في هذا القطاع الحساس.
- تغير مناخ الاستثمار على المستوى الدولي بسبب الأزمات العالمية التي عرفها العالم مثل أزمتي 2008 و 2014، وانعكاس ذلك بالسلب على الاستثمار في القطاع الزراعي العربي.
- ارتباط الاستثمارات الزراعية العربية بالرعاية التسويقية، على المستويين الإقليمي والدولي، مما يفرض على المنتجات الزراعية العربية الدخول في سوق المنافسة الدولية، وهذا لا يرجح

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2014، ص: 92.

² - إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سابق، ص: 589-590.

كفة المنافسة في كثر من الأحيان لصالح المنتجات الزراعية العربية لجملة من الاعتبارات الاقتصادية والبيئية.

رابعاً: سبل تشجيع وتحفيز الاستثمارات الزراعية العربية البينية:

يمكن الإشارة إلى أهم الطرق والتقنيات التي يمكن لمتخذي القرار في الدول العربية الاعتماد عليها بهدف تشجيع وتحفيز الاستثمارات الزراعية البينية كما يلي:

* تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للتعاون العربي في مجال الاستثمار، سيما اتفاقيات تشجيع الاستثمار العربي البيني وعلى رأسها اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية واتفاقيات تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية.

* تشجيع الشركات العربية العابرة للقوميات على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية البينية من خلال إنشاء المشروعات العربية المشتركة الكبرى.

* حث الدول العربية على توفير بيانات الاستثمار الأجنبي بهدف إثراء تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية⁽¹⁾.

* الاهتمام بالبنية التحتية في المجتمعات الريفية العربية خاصة تلك التي تملك خصائص استثمارية مميزة لجذب الاستثمارات العربية الخاصة، مثل الماء والمساحات الزراعية الواسعة والعمالة الرخيصة.

* سن القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار الزراعي، والتي تتناسب مع التنمية الزراعية المستدامة من جهة، وتضمن حقوق المستثمرين من جهة أخرى، بما يحافظ على الموارد البيئية وتوازن منظومتها.

* توجيه جزء من الاستثمار نحو تصنيع الآلات والمعدات الزراعية التي تخدم النشاط الزراعي والتصنيع الزراعي، لما لها من دور كبير في تسريع وتيرة التنمية وضخ مزيد من الاستثمارات، كما هو الشأن في الدول المتقدمة.

¹ - المؤسسة العربية للاستثمار وضمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، 2011، ص ص: 139-140.

* توجيه الاهتمام نحو المشاريع الزراعية التكاملية ذات الميزات الإستراتيجية والمؤثرة في الأمن الغذائي العربي كإنتاج الحبوب والسكر والزيوت، أي التوجه نحو المشاريع ذات الإنتاج الكبير⁽¹⁾.

المبحث الرابع:

مجهودات عربية أخرى لرفع كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي

تناول المبحث السابق بالدراسة والتحليل الاستثمار في القطاع الزراعي ودوره في تحسين الأمن الغذائي في الدول العربية، في حين سيعنى هذا المبحث بعرض سياسات عربية أخرى في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

أولاً: إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005-2025

في ظل التغيرات الدولية الراهنة خاصة تلك المتعلقة بأزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية العالمية، أصبحت قضايا التنمية الزراعية العربية والأمن الغذائي العربي تحتلان الأولويات الأولى على سلم الاهتمامات الاقتصادية والسياسية العربية⁽²⁾، وتلعب الزراعة العربية دوراً هاماً في توفير الاحتياجات الضرورية من الغذاء للسكان فضلاً عن إمداد باقي القطاعات سواءً كانت صناعية أو خدمية بمستلزماتها من المنتجات الزراعية الخام⁽³⁾، وخلال اجتماع وزراء الزراعة العرب في قمة الجزائر سنة 2005 تم إعداد إستراتيجية تعنى بالتنمية الزراعية تمتد ما بين 2005-2025، هدفها تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات

¹ - ابراهيم أحمد سعيد، مرجع سابق، ص: 609-610.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية"، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص: 6.

³ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية"، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص: 1.

الزراعية العربية لتسهيل نفاذها للأسواق العالمية، إضافة إلى دعم مسيرة التكامل الزراعي، وصولاً إلى تحسين الأمن الغذائي العربي⁽¹⁾.

1- مرتكزات وأهداف التنمية الزراعية المستدامة:

تمحورت الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005-2025 حول تحقيق الأمن الغذائي العربي، وزيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، خاصة في ظل الأوضاع الراهنة لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية للمواطن العربي ومعدلات الاكتفاء من السلع الأساسية، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الإستراتيجية في زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء اعتماداً على الذات وفقاً لمعايير الكفاءة الاقتصادية⁽²⁾، وتتمثل الرؤية والأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية العربية المستدامة في خمسة أهداف طويلة المدى على النحو التالي⁽³⁾:

1-1 انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية:

تتميز الدول العربية باتساع رقعتها الجغرافية وتباين مناخها، هذا التباين جعل عديد من الدول العربية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج محاصيل زراعية متنوعة مقارنة بنظيراتها، وفي ظل محدودية الموارد الزراعية أصبح لزاماً استخدام المتاح من الموارد الزراعية في إطار قومي متكامل، بحيث يتقاسم كل قطر عربي أعباء التنمية بالتساوي وتكون نتائجها متلائمة مع الإمكانيات والموارد الذاتية لهذا القطر.

1-2 الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة:

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025"، الخرطوم، السودان، أغسطس (أب) 2007، ص: 1.

² - محمد بن محسن بن صالح العولقي، "دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في البلدان العربية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، 2009، ص: 82.

³ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025"، مرجع سابق، ص:

سبق الإشارة بأن السياسات الزراعية العربية تعاني من ضعف وقصور كبيرين، وفي ظل المتغيرات الحالية ذات الأثر البالغ على قطاع الزراعة العربي، أصبح لزاما على الدول العربية اتخاذ الخطوات والإجراءات المناسبة الكفيلة بإنشاء كيان عربي متكامل لمواجهةها، وذلك عن طريق وضع الأطر والنماذج التنسيقية بين أنماط السياسات الزراعية المطبقة في الدول العربية، على أن تركز هذه الأنماط التنسيقية على الاعتبارات القومية وصلا إلى سياسة زراعية عربية مشتركة مطلع نهاية الإطار الزمني لهذه الإستراتيجية.

1-3 زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان:

في ظل تميز أغلب الدول العربية بكونها مستوردا صافيا للغذاء، وما يتبعه من شح في الإنتاج، واتساع الفجوة الغذائية، فإن هذه الإستراتيجية تسعى جاهدة لتوفير أكبر قدر من الغذاء بما لا يتنافى ومعايير الكفاءة الاقتصادية أو البيئية، شريطة أن يتصف هذا الغذاء بكونه صالحا للاستهلاك الآدمي.

1-4 تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية:

رغم كون الدول العربية تتربع على مساحة شاسعة ومناخ متنوع، إلا أن عدم استغلالها بطريقة رشيدة، بالإضافة إلى ممارسات الرعي الجائر في عدة دول عربية، فضلا عن ضعف السياسات المتعلقة بالمحافظة على البيئة، هذا كله أدى إلى اتساع رقعة الأراضي المتصحرة في تلك الدول، وفي ظل ما سبق وجب على الدول العربية استخدام الموارد الزراعية بصورة عقلانية حفاظا على حقوق الأجيال القادمة، ودعما لاستدامة نتائج التنمية.

1-5 تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية:

يعاني سكان الأرياف في الوطن العربي من ظروف معيشية قاسية، وعلى رأسها الفقر، والبطالة، وتدني المستوى التعليمي، وتدني الخدمات الصحية، وتظهر الضرورة ملحة

لتحسين ظروف حياة المواطن العربي القاطن بالريف من جوانبه المختلفة، انطلاقاً من مشاريع البنية الأساسية والاجتماعية، ووصولاً إلى تطوير قدرة الأنشطة الريفية الزراعية كانت أو غير ذلك على توليد مستويات مناسبة من الدخل لسكان الأرياف تكفل لهم عيشاً كريماً.

2- البرامج الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة⁽¹⁾:

تتمثل البرامج الرئيسية للإستراتيجية فيما يلي:

2-1 تطوير تقانات الزراعة العربية: يهدف هذا البرنامج إلى زيادة القدرة على توفير الغذاء، ورفع الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية، وترشيد استخدام المياه، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وتخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم تحسين دخول الفلاحين، والمساهمة في الحفاظ على البيئة.

2-2 تشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة: كما سبق الإشارة في المبحث السابق بأن قطاع الزراعة العربي يعاني من ضعف الاستثمارات فيه بالإضافة إلى تدني الاستثمارات الزراعية الموجهة من القطاع الخاص، وعليه يسعى هذا البرنامج إلى تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار في القطاعات الزراعية العربية عامة، وفي المناطق الغنية بموارد الاستثمار الزراعي وإمكانات التصنيع الزراعي خاصة، بالإضافة إلى زيادة القدرة الاستيعابية لقطاعات الزراعة العربية، فضلاً عن تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وخلق مزيد من فرص العمل.

2-3 تعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية: يعتبر انخفاض القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية نتيجة حتمية لتبني سياسات طويلة المدى تركز على إحلال الواردات بدرجة أكبر من تنمية الصادرات، ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة تدعيم تنافسية المنتجات الزراعية

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025"، مرجع سابق، ص ص:

21-51، بتصرف.

على المستويين العربي والدولي، فضلا عن زيادة قدرة الزراعات العربية على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

3-4 تهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية: لا تخلو الخطط والبرامج التنموية من التشريعات والسياسات الزراعية، إذا تعتبر هذه الأخيرة الحلقة الأهم في عملية الربط بين استراتيجيات التنمية في الدول العربية وبين الخطط التنفيذية الضرورية لتحقيق الأهداف التنموية ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة القدرة على توفير الغذاء، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الزراعية.

3-5 بناء القدرات البشرية والمؤسسية: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز تنافسية الصادرات الزراعية العربية، والعمل على استدامة الموارد الزراعية، فضلا عن توفير الغذاء في المنطقة العربية.

3-6 المساهمة في ازدهار الريف: يدعم هذا البرنامج الاستقرار في المجتمعات الريفية، بالإضافة إلى استدامة الموارد الزراعية، كما يهدف إلى تخفيف حدة الفقر، والحد من البطالة، بالإضافة إلى زيادة دور المرأة الريفية في عملية التنمية، وتحسين المستوى المعيشي للسكان الريفيين، بالإضافة إلى الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر.

3-7 تطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية: يهدف هذا البرنامج بالإضافة إلى توفير الغذاء واستدامة الموارد الزراعية وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية إلى مكافحة التصحر، والحفاظ على الموارد المائية وتنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية.

4- تقييم نتائج إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة:

عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، بالخرطوم يومي 12-13/8، 2015 من أجل الوقوف على أهم الإنجازات التي أفرزت عنها هذه الإستراتيجية.

4-1 الإنجازات على مستوى برامج الإستراتيجية خلال الفترة 2011-2014: سيتم عرض هذه الإنجازات وفقا للبرامج الرئيسية للإستراتيجية⁽¹⁾:

4-1.1 البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية: بلغ عدد المشروعات والدراسات المنفذة والجاري تنفيذها في الدول العربية (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر اليمن)، خلال الفترة 2011-2014 نحو 272 مشروعا في مجال استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية، تطوير تقانات موارد المياه، تهيئة الأحواض والسدود، تحسين إنتاجية المحاصيل، تطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية، تطوير تصنيع الأسمدة العضوية، تطوير منتجات الصيد السمكي، بتكلفة إجمالية قدرت بنحو 2,05 مليار دولار، بالإضافة إلى مشروعات الخطة الاستثمارية في ليبيا التي تقدر تكلفتها بنحو 64 مليار دولار.

4-1.2 البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة: تم تنفيذ نحو 14 مشروعا في إطار هذا البرنامج خلال الفترة 2011-2014 في تسع دول عربية (تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، قطر، لبنان، مصر، اليمن)، في مجالات تطوير التنمية الزراعية وفرص الاستثمار، إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر والمنتجات الحيوانية والسمكية والتصنيع الغذائي بتكلفة تقارب 2 مليار دولار.

4-2.2 البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية: في إطار هذا البرنامج وخلال نفس الفترة الزمنية تم تنفيذ نحو 27 مشروعا في تسع دول عربية (الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، قطر، لبنان، مصر)، وفي مجالات إقامة

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الاجتماع الأول للجنة التوجيهية، تقييم لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين

2005-2025"، الخرطوم، السودان، 12-13 أوت 2015، ص ص: 56-57.

أسواق وجمعيات تعاونية، وتطوير المختبرات وتعزيز القدرات التصديرية للمزارعين، بتكلفة قدرت بنحو 180 مليون دولار.

4-3.2 البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية في القطاع الزراعي والسمكي: في إطار هذا البرنامج تم تنفيذ نحو 87 مشروعاً في تسع دول عربية (الأردن، الجزائر، السعودية، العراق، فلسطين، قطر، لبنان، مصر، اليمن)، في مجالات بناء القدرات عن طريق الدورات التدريبية الداخلية والخارجية، تطوير نظام المتابعة والتقييم للقطاع الزراعي، تطوير الإحصاءات الزراعية في مجالات تصميم ورصد التجارب، تطوير التعليم الفني الزراعي، وذلك بتكلفة تفوق 8 مليون دولار.

4-4.2 البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف: تم تنفيذ نحو 75 مشروعاً في إطار هذا البرنامج في عشر دول عربية (الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، قطر، لبنان، مصر، اليمن)، في مجالات التخفيف من معدلات الفقر في الريف وتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية، توفير فرص العمل، تحسين مستويات الرعاية الصحية في الريف، تحسين مستويات الدخل، مراعاة منح الريف مكانة متقدمة في التوزيع الجغرافي لمشاريع التنمية، بتكلفة قدرت بنحو 1 مليار دولار.

4-5.2 البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية الزراعية: في إطار هذا البرنامج بلغ عدد المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها 79 مشروعاً، تنفذ في 14 دولة وهي (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، اليمن)، بهدف استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المالية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية، حيث بلغت الموازنة الإجمالية لهاته المشروعات نحو 550 مليون دولار.

ثانياً: البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

تمخضت قمة الكويت التي عقدت خلال الفترة 19-20/1/2009 عن إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي⁽¹⁾، ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة قدرة الدول العربية المشمولة في الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، إضافة إلى تقليص فاتورة الواردات الغذائية، ومن ثم توفير جانب منها لدعم وتعزيز الاستثمار في مشروعات تحسين أوضاع الأمن الغذائي من تلك السلع، بالإضافة لإشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية، وخلق فرص عمل جديدة ومنتجة تساهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، فضلاً عن الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية عن طريق الاستقرار في إمدادات الغذاء لجميع شرائح السكان وبأسعار مناسبة⁽²⁾.

1- محتوى البرنامج: تعتبر متضمنات هذا البرنامج بمثابة الأساس لوضع الإطار العام للخطة التنفيذية المقترحة، أو ما يمكن أن يطلق عليه الخطة الإطارية لتنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

1-1 الإطار السلعي للبرنامج: يمنح البرنامج أولوية لمجموعة من السلع يطلق عليها سلع العجز الغذائي والتي تتمثل فيما يلي:

أ- مجموعات حاصلات الحبوب، وعلى رأسها القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة.

ب- المحاصيل السكرية، والتي تشمل كل من قصب السكر والشوندر السكري.

ج- محاصيل البذور الزيتية، وعلى رأسها الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس والزيوت.

د- مجموعة المنتجات الحيوانية (لحوم بيضاء، لحوم حمراء، منتجات الألبان).

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة الأولى 2011-2016)"، ص:

2.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، الخرطوم، السودان، 12-13 أوت 2009، ص: 6-7.

هـ- التمور.

1-2 الإطار الجغرافي للبرنامج: يشمل البرنامج 11 دولة عربية هي (تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب، اليمن، الأردن، موريتانيا، سلطنة عمان)، وفقا للمزايا النسبية لكل دولة، وقد أشار البرنامج أنه بإمكان الدول العربية الأخرى المشاركة في البرنامج حال إقراره، خاصة إذا توافرت لديها الإرادة السياسية والتنفيذية لهذه المشاركة، وبما يعزز أوضاع الأمن الغذائي على مستوى الوطن العربي⁽¹⁾.

2- الإطار الزمني للبرنامج: يمتد الإطار الزمني للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي عبر ثلاث مراحل على النحو التالي⁽²⁾:

* المرحلة الأولى: تمتد هذه المرحلة ما بين الفترة 2011-2016، وهي مرحلة عاجلة تظم الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات بمعدلات مستهدفة تساهم في دعم الأمن الغذائي العربي.

* المرحلة الثانية: تمتد هذه المرحلة عبر خمس سنوات هي الأخرى، إذ تمتد حتى عام 2021، وتتطور فيها الأنشطة والعناصر لتمتد إلى مجالات تنموية أوسع نطاقا لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من سابقتها ووفق أسس فنية.

* المرحلة الثالثة: تعتبر هذه المرحلة طويلة المدى إذ تمتد عبر 10 سنوات حتى أفق عام 2031، وخلال هذه المرحلة تكتسب مجالات التنمية صفة الاستمرارية والاستدامة.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة الأولى 2011-2016) "،

مرجع سابق، ص ص: 3-4.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي "، مرجع سابق، ص: 6.

3- الأهداف الرئيسية للبرنامج: تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج فيما يلي⁽¹⁾:

أ- زيادة قدرة الدول المطبقة لهذا البرنامج على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت، المنتجات الحيوانية، التمور)، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات من هذه السلع للمنطقة العربية.

ب- الحد من الارتفاع المتزايد لفاتورة الواردات الغذائية، مع توفير جانب منها لدعم وتعزيز الاستثمار في المشاريع التي تساهم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي من تلك السلع.

ج- إشراك القطاع الخاص في الأنشطة الزراعية، والأنشطة ذات الصلة بالمجهودات السلعية الرئيسية.

د- توفير المزيد من فرص العمل خاصة في القطاع الزراعي، والتي تساهم في التقليل من مشكلتي الفقر والبطالة، في عديد من الدول العربية خاصة تلك الغنية بمواردها الطبيعية والتي تملك قدرات محدودة على استثمارها.

ج- العمل على إمداد سكان الوطن العربي بالغذاء بانتظام، وبأسعار مناسبة لجميع فئاته، مما سيسهم في استقرار الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

4- المرتكزات الأساسية للبرنامج⁽²⁾: يقوم البرنامج على أربع مرتكزات أساسية تتمثل فيما يلي:

أ- الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه المتاحة: بهدف استثمار الفائض منها في التوسع في الزراعات المرورية سواءً كانت أراضي متروكة أو أراضي جديدة مستصلحة.

ب- تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقانات الزراعية المتطورة: عن طريق تكوين وتأطير المزارعين بهدف رفع مهاراتهم ومعارفهم لرفع كفاءة القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته.

ج- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي: لجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المكملة والمرتبطة ذات العلاقة بتنمية المجموعات

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، مرجع سابق، ص: 6-7.

² - نفس المرجع السابق، ص: 7.

المحصولية (السلع) المستهدفة، عن طريق مشروعات إكثار التقاوي وإنتاج الأسمدة والكيماويات الزراعية، وتصنيع المعدات والآلات الزراعية، ومشروعات التسويق والتصنيع الزراعي.

د- تطوير مؤسسات المزارعين: ذلك لكونها أداة هامة لتحديث الزراعة وتطوير الإنتاج والإنتاجية.

5- إنجازات الدول العربية المعنية بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي:

لقد أوكلت مهمة متابعة إعداد وتنفيذ الخطة الخاصة بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ومتابعة سير العمل فيه للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، بموجب قرارات قمة الكويت 2009⁽¹⁾، وقد نفذت الدول المعنية بالبرنامج منذ انطلاقه خلال المرحلة الأولى 2011-2016 نحو 1989 مشروعاً، حيث بلغت تكلفة 1881 مشروعاً منها نحو 3193 مليار دولار، وهناك قائمة إضافية من المشروعات المعدة للتنفيذ وبجاجة إلى تمويل تضم 150 مشروعاً بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 1513 مليار دولار⁽²⁾.

وخلال المرحلة الثانية من خطة البرنامج 2016-2021، قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد استمارة خاصة لجمع البيانات اللازمة وتمت موافاة الدول العربية المعنية بهذا البرنامج بهدف الوقوف على ما تم تحقيقه من إنجازات، فضلاً عن ذلك ستقوم المنظمة بتقديم الإسناد الفني اللازم لمساعدة الدول العربية في تنفيذ مكونات البرنامج عن طريق إعداد وتنفيذ المشروعات الريادية والتنموية، بالإضافة إلى تنفيذ الأنشطة الأخرى التي تشمل الدراسات والدورات التدريبية، والترويج للاستثمار الزراعي⁽³⁾.

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الاجتماع التنسيقي الرابع لضباط اتصال الدول الأعضاء للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، الخرطوم، السودان، أكتوبر 2015، ص:5.

² - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " أوضاع الأمن الغذائي العربي"، 2016، ص: 39.

³ - نفس المرجع السابق، ص: 39.

رغم مرور الفترة المحددة للمرحلة الأولى للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ورغم الغلاف المالي الضخم الذي تم تخصيصه لهذه الخطة، إلا أن الملاحظ أن النتائج المحققة في هذا المجال جد محتشمة مقارنة بالأهداف المرجوة، بدليل أن هناك مشروعات معدة للتنفيذ ولكنها تحتاج إلى تمويل، كما أن الأمن الغذائي العربي لم يعرف تحسنا ملموسا في عدة دول عربية، وربما يرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى غياب إرادة سياسية عربية قوية حيال هذا الشأن فضلا عن عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في هذا المجال.

المبحث الخامس:

تقدير وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في بلدان عربية مختارة للفترة (2000-2015)

أصبح استخدام طرق القياس الكمية ووسائل الإقناع الإحصائية لتحديد الخصائص وإبراز الاتجاهات العامة للظواهر الاقتصادية في وقتنا الحاضر ضرورة ملحة، ويسعى الإحصاء إلى استقطاب المعلومات وجمعها بهدف وصفها وتفسيرها وتحليلها، وفي ظل محاولتنا لقياس مؤشرات الأمن الغذائي العربي وتحليلها سنعتمد على السلاسل الزمنية، والتي تعتبر من أهم الأساليب التي يستخدمها الباحثون الاقتصاديون للتنبؤ بالمستقبل من خلال وقائع الأمس واليوم.

أولا: تعريف السلسلة الزمنية ومكوناتها

من خلال هذه الجزئية سيتم التطرق إلى تعريف السلسلة الزمنية وأنواعها، بالإضافة إلى مكونات السلاسل الزمنية.

- 1- تعريف السلسلة الزمنية:** هناك عدة تعاريف للسلسلة الزمنية نذكر بعضها منها:
- السلسلة الزمنية هي: مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، حيث يقابل كل فترة زمنية قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، أو بمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيباً تصاعدياً⁽¹⁾.
 - تعرف السلسلة الزمنية بأنها: " مجموعة من القيم المشاهدة لظاهرة ما خلال فترات زمنية متساوية"، وتكون الفترة الزمنية عادة إما أسبوعية أو شهرية، أو فصلية، أو سنوية⁽²⁾.
 - تعبر السلسلة الزمنية عن مجموعة أخذت على فترات زمنية متلاحقة، ويستحسن أن تكون هذه الفترات الزمنية التي تأخذ فيها المشاهدات متساوية⁽³⁾.

2- استقرار السلاسل الزمنية:

قبل دراسة ظاهرة اقتصادية معينة يجب علينا التأكد أولاً من وجود اتجاه للسلسلة، ويمكننا التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية، سلاسل زمنية مستقرة وأخرى غير مستقرة.

2-1 السلاسل الزمنية المستقرة:

تعتبر دراسة الاستقرار أحد أهم الأعمال التي ينبغي القيام بها في الدراسات القياسية التي تعتمد على السلاسل الزمنية، والسلسلة الزمنية المستقرة هي السلسلة التي يكون وسطها الحسابي، تباينها وتباينها المشترك منتهية ومستقلة عن الزمن، فإذا تعرضت لصدمة فإنها تعود دائماً لقيمتها المتوسطة⁽⁴⁾.

إذا كانت لدينا السلسلة الزمنية X_t و $t \in T$ حيث أن $sT = R, z$ ou N

¹- شيخي محمد، " طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص:195.
²- النعيمي محمد وطعمة حسن، " الإحصاء التطبيقي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 329.
³- كامل فليفل وفتحى حمدان، " الإحصاء"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص:227.
⁴- شكوري سيد محمد، " وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص:120.

نقول عن هذه السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية أي أنها تتميز بالاستقرار بالمعنى الواسع إذا كان (1):

$$E[x_t] = m \quad \forall t \in T$$

$$V[x_t] = \sigma^2 \quad \forall t \in T$$

$$\text{Cov}[x_t, x_{t+0}] = \delta_x [\theta] \quad \forall t \in T$$

يشير كل من الشرطين الأول والثاني إلى ثبات كل من متوسط وتباين السلسلة الزمنية، أما الشرط الثالث فيبين أن التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين المشترك.

باختصار تكون السلسلة الزمنية x_t مستقرة بالمعنى الواسع إذا كان متوسطها، تباينها (منتهيان)، وتباينها المشترك مستقلة عن الزمن.

2-2 السلاسل الزمنية الغير مستقرة:

إن اختبارات الجذر الوجودي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل تساهم في تحديد الطريقة المثلى لجعل السلسلة مستقرة، ولفهم هذه الاختبارات من الواجب التفريق بين نوعين من السلاسل الزمنية الغير مستقرة.

2-2-1 السلاسل الزمنية الغير مستقرة من نوع TS:

هي سلاسل غير مستقرة لها معادلة اتجاه عام محددة فضلا عن سياق عشوائي مستقر توقعه الرياضي يساوي الصفر وتباينه ثابت (2)، وتأخذ الشكل $y_t = f(t) + \varepsilon_t$ حيث $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية) و ε_t تشويش أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من $Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$.

¹ - Bourbounnais R. et Teraza M, "Analyse des Séries Temporelles en Économie", presse Universitaires de France, premiere edition, 1998, p: 80.

² - عثمان نقار ومنذر العواد، "منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ - دراسة تطبيقية على أعداد تلاميذ الصف الأول من التعليم الأساسي في سوريا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، سوريا، 2011، 129.

هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم \widehat{a}_0 , \widehat{a}_1 بطريقة المربعات الصغرى العادية⁽¹⁾، وطرح المقدار:

$$Y_t - \widehat{a}_0 + \widehat{a}_1 t$$

2-2 السلاسل الزمنية الغير مستقرة من نوع DS:

يشيع استعمال هذا النوع من السلاسل مقارنة بسلاسل TS، وتستعمل عادة طريقة الفروق من أجل إعادة الاستقرار لهذا النوع من السلاسل، ويتميز هذا النوع من السلاسل، كون أثر أي صدمة له في لحظة معينة ينتج عنه انعكاس مستمر ومتناقص على السلسلة الزمنية⁽²⁾، وتأخذ هذه السلاسل الشكل $x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ يسمح إدخال الثابت β في السلسلة DS بالتمييز بين نوعين مختلفين⁽³⁾:

- إذا كان $\beta=0$: تسمى بالسلسلة DS بدون انحراف، وتكتب على الشكل $x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$ وهي غير مستقرة من حيث التباين لأن تباينها يرتبط بالزمن $v[x_t] = t\sigma_\varepsilon^2$ ، وتطبيق الفروق على الصيغة السابقة يمكن الحصول على صيغة مستقرة.

- إذا كان $\beta \neq 0$ ، تسمى بالسلسلة DS بانحراف، وتكتب على الشكل: $x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ وهي سلاسل زمنية غير مستقرة من حيث وسطها الحسابي $E[x_t] = x_0 + \beta t$ ، ومن حيث تباينها $v[x_t] = t\sigma_\varepsilon^2$ ، وتحول إلى سلسلة مستقرة بتطبيق طريقة الفروق الأولى.

4- مكونات السلسلة الزمنية: تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من المركبات التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها، وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى نتمكن من القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية، وهذه العناصر هي⁽⁴⁾:

¹ - شيخي محمد، مرجع سابق، ص: 206.

² - Isabelle Cadoret et autres, "Econométrie Appliquée méthodes- application- corrigés", 1^{er} édition, Paris, 2004, pp : 309-311.

³ - شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص: 121.

⁴ - شيخي محمد، مرجع سابق، ص: 196-198.

4-1 الاتجاه العام Trend: يشير إلى النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء كان هذا التطور بميل موجب أو سالب، إلا أن هذا التطور لا يلاحظ في الفترات القصيرة، بينما يكون واضحاً في الفترات الطويلة ويرمز له بالرمز T_t . تكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها وهذه العلاقة قد تأخذ أشكالاً مختلفة.

4-2 التغيرات الموسمية Seasonat Variations: وهي تغيرات تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة، والتي تنجم عن تأثير عوامل خارجية، ويرمز لها بـ S_t .

4-3 التغيرات الدورية Cyclical Variations: تنعكس هذه المركبة في السلاسل طويلة المدى والتي تتراوح عادة ما بين ثلاث سنوات إلى عشر سنوات، وبالتالي يصعب التعرف على التقلبات الدورية ومقاديرها لأنها تختلف اختلافاً كبيراً من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو اتساع تقلباتها ومداه، ونرمز بـ C_t .

4-4 التغيرات العشوائية Random or Stochastic Variations: وتعتبر هذه التغيرات عن التذبذبات غير المنتظمة والتي تنشأ عن أسباب عارضة وغير متوقعة مثل الزلازل، إضرابات العمال، ويرمز لها بالرمز Y_t .

ثانياً: اختبارات جذور الوحدة:

تعتبر عملية التقدير إحدى مراحل بناء نموذج القياس الاقتصادي، وقبل القيام بهذه المرحلة يتوجب على الباحث اختبار استقرارية المعطيات الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة، لأن وجود جذر الوحدة في المعطيات يمكن أن تكون له نتائج على المستوى الإحصائي⁽¹⁾، وترتكز فكرة اختبارات جذر الوحدة على المعادلة الآتية⁽²⁾:

¹- Michel LUBRANO, "cours des séries temporelles, chapitre IV: tests de racine unitaire", Université de Paris, Septembre 2005, P 02.

²- كنعان عبد اللطيف وأنسام خالد، "دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة- العدد الثالث، العراق، 2013، ص: 153.

$$Y_t = py_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذ تمثل Y_t المتغير في المدة (t)، ε_t حد الاضطراب والذي يتصف بالتشويش الأبيض بوسط حسابي يساوي صفراً ($\mu=0$) وتباين ثابت ($\sigma^2=1$) و $\text{cov}(\varepsilon_t, \varepsilon_s) = 0$ عندما تكون ($\sigma=1$) مقبولة إحصائياً فإن ذلك يدل على عدم الاستقرار وأن التباينات تعاني من الجذر الأحادي.

ولابد من معالجة كل سلسلة زمنية غير مستقرة، وذلك بأخذ الفروق لمعالجة (Y_t) إذا كانت غير مستقرة، حيث تأخذ بصفة الفروق للدرجة (1,2,...,d) لجعلها مستقرة وبذلك نقول عن السلسلة الزمنية أنها متكاملة (Intgrated)، من الدرجة d، ونشير لها بالرمز $Y_t \sim I(d)$.

1- اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر (Augmented Dickey Fuller (ADF)

يعتبر اختبار ديكي-فولر من أهم الاختبارات المستخدمة والأكثر شيوعاً لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ويقوم هذا الاختبار على المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

Δ تشير إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية Y_t

Y_t تشير إلى المتغير الذي يتم اختبار استقراره لسلسلة زمنية،

etc, $Y_{t-2} = (Y_{t-2} - Y_{t-3})$, $Y_{t-1} = (Y_{t-1} - Y_{t-2})$, δ معلمة المتغير

المتباطى، t الاتجاه الزمني و ε_t حد الخطأ العشوائي.

الصيغة المقدره للمعادلة أعلاه تتوقف على فترة الإبطاء المثلى P (هي الفترة الزمنية التي

تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي) والتي يتم الحصول عليها بتطبيق الاختبار الذي

يعطي أقل قيمه لمعيار Akaike الذي يحسب كما يلي: $AIC = n \log\left(\frac{SSR}{n}\right) + 2k$

حيث:

¹ - دريبي عباس، "أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق"، مجلة المثلى، المجلد السادس - العدد الثاني، جامعة المثلى، العراق، أيلول 2016، ص: 6.

n: عدد الملاحظات في العينة، SSR : مجموع مربعات حدود الخطأ، k : عدد المعاملات في المعادلة.

2- اختبار جذر الوحدة لفليب- بيرون (Phillips- Perron (PP):

يساعدنا اختبار (PP) على تجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم ثبات التباين للخطأ العشوائي التي يعاني منها اختبار (ADF)، العادي ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل⁽¹⁾:

1-2 التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة القديمة لاختبار ديكي فولر وحساب الإحصائيات المرافقة.

2-2 تقدير التباين المسمى بالقصير الأجل $\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ ، حيث يمثل e_t الباقي المقدر.

3-2 تقدير المعامل الصحيح s_t^2 المسمى بالتباين طويل الأجل، والمستخرج من هيكلية التباينات المشتركة، لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^I (1 - \frac{i}{I+1}) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

من أجل تقدير هذا التباين طويل الأجل، وجب تعريف عدد التأخرات I المقدرة بعدد المشاهدات الكلية n .

$$t_{\phi 1}^* = \sqrt{k} x \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\phi 1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\phi 1}}{\sqrt{k}} \quad (PP) \text{ حساب إحصائية فيليبس وبيرون}$$

مع العلم أن $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ (الذي يساوي الواحد في الحالة التقاربية- إذا كان e_t يمثل تشويشا أبيضاً. ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيمة الحرجة لجدول Mackinnon.

3- اختبار جذر الوحدة (KPSS) : يتم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية

العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة، ويمر اختبار KPSS على المراحل التالية⁽²⁾:

$$1-3 \text{ بعد تقدير النماذج، نحسب المجموع الجزئي للبواقي } s_t = \sum_{i=1}^t \hat{\varepsilon}_i$$

¹ - شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص: 123.

² - شيخي محمد، مرجع سابق، ص: 213.

2-3 نقدر التباين طويل الأجل s_1^2 بنفس طريقة اختبار فيليبس وبيرون.

$$3-3 \text{ نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة } LM = \frac{1}{s_1^2} \frac{\sum_{t=1}^T s_t^L}{T^2}$$

* نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار) : إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من

القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف (KPSS).

* نقبل بفرضية الاستقرار: إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

ثالثاً: النموذج القياسي لدالة إنتاج القمح و كذا الناتج الزراعي والعوامل المؤثر عليهما

1- بناء النموذج:

"يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة بصورة خالية من التفاصيل و التعقيدات و لكنها ممثلة للواقع بهدف تحليلها أو التنبؤ بها و السيطرة عليها،... و قد يكون الهدف من النموذج هو تقدير قيم عددية لمعاملات علاقة بين متغيرات اقتصادية بغية التنبؤ أو تحليل هيكل اقتصادي أو تقييم سياسة اقتصادية"¹.

تستند الدّراسة القياسية هذه على عدد من الدّراسات السابقة التي اهتمت بموضوع البحث، و انطلاقاً منها قمنا باختيار أهم المتغيرات التي تعكس و تفسّر هذه الظاهرة، و سنقوم كمرحلة أولى بصياغة نموذج قياسي يعكس أهم العوامل التي تحكم دالة إنتاج القمح و كذا الناتج الزراعي في عدد من الدول العربية. إن من أهم مراحل أي نموذج اقتصادي قياسي وأصعبها هو تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على هذه المتغيرات التابعة التي تعكس الأمن الغذائي.

إن العلاقة الاقتصادية بين دالة إنتاج القمح، الناتج الزراعي أو الاكتفاء الذاتي من القمح كمتغيرات تابعة وعلاقتها بالمتغيرات المستقلة يمكن تمثيلها بالنماذج القياسية الآتية:

¹ - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص: 7.

$$Ble = \alpha + \beta_1 imp + \beta_2 sup + \beta_3 con + \beta_4 gdp + \varepsilon \quad (1)$$

$$Pr a = \delta + \gamma_1 imp + \gamma_2 sup + \gamma_3 con + \gamma_4 gdp + \varepsilon \quad (2)$$

$$Ats = \eta + \lambda_1 imp + \lambda_2 sup + \lambda_3 con + \lambda_4 gdp + \varepsilon \quad (3)$$

حيث:

α, δ, η : مقدار ثابت أو القاطع.

Ble : الإنتاج من القمح، (الوحدة: ألف طن)

imp : كمية الواردات من القمح، (الوحدة: ألف طن)

sup : المساحة المحصولية، (الوحدة ألف هكتار)

con : المتاح للاستهلاك من القمح، (الوحدة: ألف طن)

pop : عدد السكان في الوطن العربي، (الوحدة: مليون نسمة)

cap : الكفاءة الاقتصادية الزراعية، (الوحدة: %)

Ats : الاكتفاء الذاتي من القمح، (الوحدة: %)

gdp : الناتج المحلي الإجمالي، (الوحدة: مليار دولار)

$Pr a$: الناتج الزراعي، (الوحدة: مليار دولار)

ε : حد الخطأ العشوائي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معاملات النموذج الأول.

$\gamma_1, \gamma_2, \gamma_3, \gamma_4, \gamma_5$: معاملات النموذج الثاني.

$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4, \lambda_5$: معاملات النموذج الثالث.

في هذا المبحث من الجانب القياسي سنحاول تقدير النماذج القياسية المقترحة بالنسبة لـ 5 دول عربية و خلال الفترة الزمنية 2000 و حتى سنة 2015.

الفصل الرابع: تقييم الحلول المطروحة لحل مشكلة الأمن الغذائي العربي

الجدول (39): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية - الخاصة بالجزائر.

<i>Pra</i>	<i>gdp</i>	<i>Ats</i>	<i>cap</i>	<i>cons</i>	<i>sup</i>	<i>imp</i>	<i>Ble</i>	<i>pop</i>	
12.08375	137.3350	29.62250	0.449375	7470.555	12.08375	5582.348	2516.127	5582.348	الوسط الحسابي
10.75500	136.5750	33.46000	0.425000	7852.040	10.75500	5120.080	2604.315	5120.080	الوسيط
21.99000	255.0000	40.62000	0.710000	9853.230	21.99000	8504.860	3432.200	8504.860	الحد الأعلى
4.590000	54.70000	4.720000	0.330000	1158.480	4.590000	4147.000	1278.700	4147.000	الحد الأدنى
6.065292	63.63939	9.220172	0.094267	1975.905	6.065292	1140.259	588.8747	1140.259	الانحراف المعياري
0.415652	0.147822	1.393486	1.286921	-2.049572	0.415652	1.196747	-0.553393	1.196747	الالتواء
1.766279	1.871227	4.373479	4.633214	7.753551	1.766279	3.877702	2.782306	3.877702	التفرطح
1.475421	0.907689	6.435769	6.194702	26.26615	1.475421	4.332784	0.848244	4.332784	إحصائية جارك بيرا
0.478207	0.635181	0.040040	0.045169	0.000002	0.478207	0.114590	0.654344	0.114590	الإحتمال
193.3400	2197.360	473.9600	7.190000	119528.9	193.3400	89317.56	40258.03	2197.360	المجموع
551.8166	60749.58	1275.174	0.133294	58563003	551.8166	19502873	5201601.	60749.58	مجموع الانحرافات المربعة
16	16	16	16	16	16	16	16	16	المشاهدات

الجدول (40): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية - الخاصة بمصر.

<i>Pra</i>	<i>gdp</i>	<i>Ats</i>	<i>cap</i>	<i>cons</i>	<i>sup</i>	<i>imp</i>	<i>Ble</i>	<i>pop</i>	
22.64938	171.1919	56.86875	0.462500	13732.45	1224.569	6341.606	7950.879	75.06625	الوسط الحسابي
18.55000	146.4100	56.62000	0.460000	12957.30	1257.200	5863.975	8059.005	74.43000	الوسيط
37.67000	332.0000	68.85000	0.910000	18424.85	1457.530	9800.060	9979.800	88.95000	الحد الأعلى
11.13000	78.62000	42.99000	0.140000	10668.52	983.5500	3949.780	6254.580	63.86000	الحد الأدنى
10.30928	87.41558	6.529246	0.179759	2576.294	152.1435	2075.092	1176.566	8.031813	الانحراف المعياري
0.373869	0.479621	0.244159	0.349189	0.673317	-0.111935	0.410461	0.247671	0.217444	الالتواء
1.444597	1.772114	3.118434	4.342874	2.058778	1.798386	1.735948	1.963720	1.852700	التفرطح
1.985592	1.618565	0.168321	1.527363	1.799550	0.995996	1.514495	0.879493	1.003617	إحصائية جارك بيرا
0.370539	0.445177	0.919284	0.465948	0.406661	0.607746	0.468955	0.644200	0.605435	الإحتمال
362.3900	2739.070	909.9000	7.400000	219719.3	19593.11	101465.7	127214.1	1201.060	المجموع

الفصل الرابع: تقييم الحلول المطروحة لحل مشكلة الأمن الغذائي العربي

									مجموع الانحرافات المربعة
1594.220	114622.3	639.4658	0.484700	99559336	347214.7	64590092	20764611	967.6504	
16	16	16	16	16	16	16	16	16	المشاهدات

الجدول (41): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية - الخاصة بالأردن.

<i>Pra</i>	<i>gdp</i>	<i>Ats</i>	<i>cap</i>	<i>cons</i>	<i>sup</i>	<i>imp</i>	<i>Ble</i>	<i>pop</i>	
0.593125	20.78563	4.766875	0.362500	778.4294	26.57563	720.4975	28.53438	6.043125	الوسط الحسابي
0.490000	19.55000	3.280000	0.320000	741.5100	26.91000	647.5650	26.36000	5.785000	الوسيط
1.380000	37.57000	18.36000	0.610000	1348.090	40.00000	1307.200	50.00000	8.710000	الحد الأعلى
0.170000	8.460000	0.740000	0.180000	397.7700	12.46000	320.5800	7.900000	4.850000	الحد الأدنى
0.380819	10.38702	4.525031	0.150798	248.7566	7.088021	261.8204	12.05053	1.138518	الانحراف المعياري
0.618089	0.267186	1.985355	0.340245	0.550163	0.165364	0.620164	0.150866	1.458118	التواء
2.246600	1.583421	6.203683	1.696140	3.063195	2.865670	2.977807	2.045924	4.221834	التفرطح
1.397164	1.528167	17.35342	1.442079	0.809809	0.084951	1.025936	0.667535	6.664875	إحصائية جارك بيرا
0.497290	0.465761	0.000171	0.486247	0.667041	0.958414	0.598716	0.716220	0.035706	الإحتمال
9.490000	332.5700	76.27000	5.800000	12454.87	425.2100	11527.96	456.5500	96.69000	المجموع
2.175344	1618.353	307.1385	0.341100	928197.9	753.6006	1028249.	2178.229	19.44334	مجموع الانحرافات المربعة
16	16	16	16	16	16	16	16	16	المشاهدات

الجدول (42): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية - الخاصة بالسودان.

<i>Pra</i>	<i>gdp</i>	<i>Ats</i>	<i>cap</i>	<i>cons</i>	<i>sup</i>	<i>imp</i>	<i>Ble</i>	<i>pop</i>	
15.80313	49.20938	20.32000	0.648125	1995.904	190.9950	1506.304	378.8125	36.32875	الوسط الحسابي
17.09000	55.61000	20.20000	0.660000	2042.230	174.0900	1542.990	327.5000	36.22500	الوسيط
28.35000	90.23000	33.74000	0.730000	2724.000	400.2600	2371.140	803.0000	43.04000	الحد الأعلى
4.670000	13.37000	9.820000	0.550000	1275.110	115.5000	798.1000	192.0000	31.08000	الحد الأدنى
7.888190	24.61980	7.832616	0.047640	450.0248	80.14476	498.6580	178.4897	3.565245	الانحراف

الفصل الرابع: تقييم الحلول المطروحة لحل مشكلة الأمن الغذائي العربي

									المعياري
-0.073391	-0.108263	0.250432	-0.785430	-0.141309	1.322679	0.136845	1.177248	0.256145	الالتواء
1.601986	1.735245	2.110197	3.002389	1.970189	4.012285	2.063442	3.331256	2.144784	التفرطح
1.317326	1.097660	0.695077	1.645070	0.760255	5.348423	0.634698	3.768924	0.662557	إحصائية جارك بيرا
0.517543	0.577625	0.706425	0.439317	0.683774	0.068961	0.728077	0.151911	0.718005	الإحتمال
252.8500	787.3500	325.1200	10.37000	31934.46	3055.920	24100.86	6061.000	581.2600	المجموع
933.3531	9092.020	920.2480	0.034044	3037835.	96347.74	3729897.	477878.4	190.6646	مجموع الانحرافات المربعة
16	16	16	16	16	16	16	16	16	المشاهدات

الجدول (43): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية - الخاصة بالسعودية.

<i>Pra</i>	<i>gdp</i>	<i>Ats</i>	<i>cap</i>	<i>cons</i>	<i>sup</i>	<i>imp</i>	<i>Ble</i>	<i>pop</i>	
11.31000	466.2981	69.94625	0.502500	2802.057	336.0113	921.3150	1769.341	25.73000	الوسط الحسابي
10.83500	430.5700	91.45500	0.480000	2756.500	373.1000	125.8050	1986.000	25.36000	الوسيط
14.82000	753.0000	100.0400	0.720000	4125.910	523.0000	3237.660	3775.900	31.52000	الحد الأعلى
9.320000	183.0100	12.85000	0.400000	1786.360	102.6000	0.060000	660.0000	20.37000	الحد الأدنى
1.832532	209.2650	35.23490	0.085596	607.5161	161.4619	1214.324	908.9234	3.533063	الانحراف المعياري
0.835985	0.061953	0.577431	1.106191	0.523662	-0.296011	0.759193	0.427625	0.176689	الالتواء
2.333136	1.524833	1.506248	3.596411	3.022943	1.436327	1.921095	2.435323	1.755245	التفرطح
2.160130	1.460980	2.376668	3.500226	0.731608	1.863708	2.313022	0.700207	1.116194	إحصائية جارك بيرا
0.339574	0.481673	0.304729	0.173754	0.693639	0.393823	0.314582	0.704615	0.572297	الإحتمال
180.9600	7460.770	1119.140	8.040000	44832.91	5376.180	14741.04	28309.45	411.6800	المجموع
50.37260	656877.8	18622.48	0.109900	5536137.	391049.3	22118755	12392125	187.2380	مجموع الانحرافات المربعة
16	16	16	16	16	16	16	16	16	المشاهدات

2- تقدير النموذج القياسي:

2-1 حالة الجزائر:

$$lBle = \alpha + \beta_1 imp + \beta_2 l sup + \beta_3 l con + \beta_4 lg dp + \varepsilon \quad (1)$$

$$lAts = \eta + \lambda_1 imp + \lambda_2 l sup + \lambda_3 l con + \lambda_4 lg dp + \varepsilon \quad (3)$$

الجدول (44): تقدير النموذج القياسي - حالة الجزائر.

مؤشرات جودة النموذج	الثابت	imp	sup	con	gdp	نوع الدالة المقدرة
$\bar{R}^2 = 0.502$ F= 4.79 Pro= 0.017	17.974 Prob (t) 0.0005	-1.029 Prob (t) 0.015	1.527 Prob (t) 0.004	0.054 Prob (t) 0.64	-1.124 Prob (t) 0.018	النموذج (1) لوغاريتمية مزدوجة المتغير التابع: Ble
$\bar{R}^2 = 0.95$ F= 73.02 Pro=0.00	12.566 Prob (t) 0.0002	-1.737 Prob (t) 0.00	0.874 Prob (t) 0.007	0.756 Prob (t) 0.00	- 0.637 Prob (t) 0.02	النموذج (3) لوغاريتمية مزدوجة المتغير التابع: Ats

■ الحد الثابت لنموذجين جاء على التوالي: 17.97 في النموذج الأول و 12.56 في النموذج الثالث وبإشارة موجبة. و نلاحظ معنوية الحد الثابت عند مستوى 1%، أي أن الحد الثابت يؤثر على المتغير التابع أي حجم الإنتاج من القمح.

■ معلمة الواردات من القمح جاءت سالبة في النموذجين على التوالي: -1.029 في النموذج الأول، و -1.73 في النموذج الثالث و هذا يعني أنها مطابقة لفرضية الدراسة. ففي النموذج الأول الفرضية التي انطلقنا منها تنص على أن هناك علاقة عكسية بين إنتاج القمح و كمية الواردات من هذا الأخير، أي أنه كلما زادت قيمة الواردات من مادة القمح انخفض و تراجع حجم الإنتاج منه في الجزائر و هذا يهدد الأمن الغذائي في البلد. هذه العلاقة العكسية تؤكدتها أيضا تقديرات النموذج الثالث، حيث أن ارتفاع الواردات بـ 1000 ألف طن سيؤدي لتراجع نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في الجزائر بما نسبته 1.73 وحدة. و كلا المعلمتين جاءت معنويتين عند حدود 5% و 1% على التوالي، أي أن الواردات كمتغير مستقل له أثر معنوي على حجم الإنتاج من القمح و كذا الاكتفاء الذاتي.

■ معلمة المساحة المحصولية من القمح جاءت موجبة في النموذجين على التوالي 1.52 للنموذج الأول و 0.87 للنموذج الثالث وجاءت مطابقة أيضا لفرضيات الدراسة التي تبين العلاقة الموجبة بين المساحة المزروعة وبين حجم الإنتاج من القمح، فارتفاع الرقعة المزروعة من القمح ستساهم في تحقيق الأمن الغذائي و ذلك و من خلال رفع حجم الإنتاج في النموذج الأول و كذا زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في النموذج الثاني. أيضا المعلمتين جاءت معنويتين عند حدود 1% على التوالي، أي أن المساحة المحصولية كمتغير مستقل ثاني له أثر معنوي على حجم الإنتاج من القمح و كذا الاكتفاء الذاتي.

■ معلمة المتاح للاستهلاك من القمح جاءت موجبة في النموذجين على التوالي 0.054 للنموذج الأول و 0.75 للنموذج الثالث. النتائج جاءت مطابقة للفرضيات في النموذجين التي قامت عليها الدراسة والتي تعكس أيضا العلاقة الموجبة بين المتاح للاستهلاك من القمح و تحقيق الأمن الغذائي في البلد. إلا أن النتيجة في النموذج الأول جاءت صغيرة جدا و غير معنوية، في حين أن النتيجة في النموذج الثالث جاءت جيدة و معنوية عند مستوى 1%، أي أن المتاح للاستهلاك في النموذج الثالث يؤثر معنويا على نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح.

■ توضح النتائج أن معلمة الناتج المحلي الإجمالي في كلا النموذجين جاءت سالبة، و قد نقبل هذه الفرضية خاصة في بلد ريعي مثل الجزائر حيث تشكل عائدات النفط بين 30 و 40% من الناتج المحلي الإجمالي. فوفرة الموارد أصبح له آثارا سلبية على قطاعات مختلفة بالأخص القطاع الزراعي و الصناعي و الذين شهدا تراجعا حادا مع بداية تحسن أسعار النفط نهاية التسعينات. فأصبح مصطلح "لعنة الموارد" أو "نقمة الموارد" ملازما لمصطلح الدولة الريعية. و جاءت المعلمتين على النحو التالي: 1.124- في النموذج الأول و - 0.637 . و كلا المعلمتين جاءت معنويتين عند حدود 5% على التوالي، أي أن الناتج

المحلي الإجمالي كمتغير مستقل له أثر عكسي ومعنوي على حجم الإنتاج من القمح و كذا الاكتفاء الذاتي، أي له أثر سلبي على تحقيق الأمن الغذائي في بلد ريعي مثل الجزائر .
و بعد اختبار جودة النموذجين باستخدام عدة مؤشرات، تبين أن النموذج الثالث أحسن من النموذج الأول حيث: أن معامل التحديد المصحح في النموذج الأول جاء عند حدود $\bar{R}^2 = 0.502$ أما معامل التحديد المصحح في النموذج الثالث فكانت نتيجته $\bar{R}^2 = 0.95$ ، و هذا معناه أن المتغيرات المستقلة في النموذج الثالث استطاعت أن تفسر ما قيمته 95% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي في نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح. في حين المتغيرات المستقلة في النموذج الأول فسرت فقط ما قيمته 50.2% في التغيرات التي طرأت على حجم إنتاج القمح في حين أنه توجد متغيرات مستقلة أخرى لم تدرج في النموذج و تفسر ما قيمته 49.8%.

أيضا فيما يخص اختيار شكل النموذج فإن اختبار فيشر F test جاء معنوي في كلا النموذجين و عند مستوى معنوية 1%، أي أن اختيار الصيغة الخطية اللوغاريتمية المزدوجة كانت جيدة في تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة القياسية.

كمرحلة ثانية نقوم بإجراء بعض الاختبارات الأساسية التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية والتي اخترناها كطريقة للتقدير، حيث سنبدأ بإجراء الاختبارات الخاصة بفحص البواقي بالنسبة لتقدير النموذجين الأول و الثالث على النحو التالي:

الجدول (45): نتائج فحص بواقي النماذج المقدره - حالة الجزائر.

اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)	اختبار عدم ثبات التباين ARCH (..)	التوزيع الطبيعي Jaque-Bera	
F-statistic = 0.946 Prob. F(2,9) = 0.42	ARCH (2) F-statistic = 0.124 Prob. F(2,9) = 0.88	Jarque-Bera = 1.099 Probability = 0.57	النموذج (1)
F-statistic = 0.649 Prob. F(2,9) = 0.54	ARCH (1) F-statistic = 0.005 Prob. F(2,9) = 0.94	Jarque-Bera = 0.935 Probability = 0.62	النموذج (3)

للكشف على مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير نلجأ لاختبار LM test والذي يعتمد على الفرضية الصفرية وهي "غياب الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج المقدر". وسنستخدم إحصائية Fisher.

أما الكشف على مشكلة ثبات التباين بين الأخطاء فسيدفعنا للاعتماد على اختبار ARCH Test الذي يقيس العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع ومربع البواقي المبطأة لفترتين لاختبار الفرض الصفرية القائل "بثبات التباين". و يقوم هذا الاختبار سواء على اختبار فيشر (F) الكلاسيكي أو اختبار مضاعف لاغرانج (LM).

أما الاختبار الثالث فيتعلق بالتوزيع الطبيعي للأخطاء و سوف نعتد على اختبار Jaque-Bera حيث فرضية العدم في هذا الاختبار هي أن "الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً" في النموذج محلّ التقدير. و جاءت نتائج الاختبارات الثالثة بالنسبة للنموذجين على النحو التالي:

أن النموذج (1) و النموذج (3) اجتازا مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير فإحصائية Fisher المحسوبة في النموذجين أقل من القيمة الجدولية المقابل لها. مما يعني قبول فرض العدم، أي "عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير" في كلا النموذجين.

أيضا من خلال نتائج اختبار ARCH Test يلاحظ من خلال القيمة الاحتمالية بالنسبة Fstat أن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية و منه سنقبل الفرض العدم أي "ثبات تباين بواقي التقدير" وهذا في النموذجين المقدرين (1) و (2).

كما أن اختبار Jaque-Bera يشير إلى أن القيمة الاحتمالية أكبر من القيم المعنوية عند مستوى 1%، 5% و 10% أي عند مقارنة قيمة إحصائية Jarque-Bera مع إحصائية

χ^2 ، فإن الأولى أقل من الثانية (χ^2) في النموذجين الأول و الثالث، مما يعني قبول فرض العدم وهو أن "بواقي التقدير تتبع توزيعا طبيعيا".

2-2 حالة مصر:

بعد عدة محاولات للتقدير استطعنا الحصول على النماذج الثلاثة في حالة مصر و جاءت المتغيرات المستقلة مختلفة على النماذج في حالة الجزائر. تم اختيار نموذجين بالصيغة اللوغارتمية مزدوجة أما النموذج الأخير بالصيغة الخطية و هي على النحو التالي:

$$lBle = \alpha + \beta_1 \lim p + \beta_2 l \sup + \beta_3 lpop + \varepsilon \quad (1)$$

$$lPr a = \delta + \gamma_1 \lim p + \gamma_2 l \sup + \gamma_3 lcon + \varepsilon \quad (2)$$

$$Ats = \eta + \lambda_1 imp + \lambda_2 \sup + \lambda_3 gdp + \varepsilon \quad (3)$$

الجدول (46): تقدير النموذج القياسي - حالة مصر.

نوع الدالة المقدرة	<i>gdp</i>	<i>con</i>	<i>pop</i>	<i>sup</i>	<i>imp</i>	الثابت	مؤشرات جودة النموذج
النموذج (1) لوغارتمية مزدوجة Ble: المتغير التابع			0.463	0.875	-0.078	1.441	$\bar{R}^2 = 0.91$ F = 54.18 Pro = 0.000
			Prob (t)	Prob (t)	Prob (t)	Prob (t)	
			0.210	0.005	0.145	0.078	
النموذج (2) لوغارتمية مزدوجة Pra: المتغير التابع		-0.075		0.492	-0.393	4.675	$\bar{R}^2 = 0.86$ F = 33.48 Pro = 0.000
		Prob (t)		Prob (t)	Prob (t)	Prob (t)	
		0.642		0.002	0.000	0.000	
النموذج (3) علاقة خطية Ats: المتغير التابع	0.030			0.011	-0.004	64.198	$\bar{R}^2 = 0.93$ F = 70.06 Pro = 0.000
	0.026			Prob (t)	Prob (t)	Prob (t)	
				0.063	0.000	0.000	

بعد فحص النماذج الثلاثة المقدرة إحصائيا و اقتصاديا، تبين أن أحسن النماذج التي تعكس العلاقة بين المتغيرات التي تعكس الأمن الغذائي و المتغيرات المفسرة لها هي النموذج الأول و الثاني و يأخذان صيغة لوغارتمية مزدوجة.

النموذج الأول: يتضح أن إنتاج القمح في مصر يتأثر بعدة عوامل أهمها حجم الواردات من القمح، المساحة المزروعة منه و كذا حجم السكان. وجاءت كل معلمات النموذج تتوافق مع فرضيات الدراسة، فالواردات لها أثر سلبي على إنتاج القمح ولو نسبيا وجاءت المعلمة غير معنوية. المساحة المزروعة كان لها أثر موجب و معنوي عند 1% في الرفع من حجم الإنتاج، فارتفاع المساحة المزروعة بألف هكتار سيؤدي لارتفاع حجم الإنتاج بـ 875 ألف طن من القمح.

أما ارتفاع حجم السكان فسيكون له أثر موجب ولو أنه غير معنوي في التأثير على حجم الإنتاج من القمح. إلا أنه يتوافق و الجانب النظري.

و يشير معامل التحديد المصحح $R^2 = 0.91$ أن 91% من التغيرات في حجم الإنتاج تعود للتغير في كل من حجم الواردات من القمح، المساحة المزروعة و كذا حجم السكان على التوالي في مصر. كما اختبار فيشر جاء معنوي و عند 1%، أي أن الصيغة اللوغاريتمية المزوجة و المقترحة صالحة و جيدة لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.

النموذج الثاني: ضمن المتغيرات المستقلة تم اختيار متغير آخر و هو المتاح للاستهلاك و الذي عوض حجم السكان بالإضافة إلى باقي المتغيرات السابقة وهي حجم الواردات من القمح و كذا المساحة المزروعة. في حين أن المتغير التابع يعبر عن الكفاءة الاقتصادية الزراعية. وجاءت أغلب المتغيرات تتفق مع الطرح النظري وأغلبها معنوي عند حدود 1% و تتفق مع النتائج السابقة ماعدا المتاح للاستهلاك. كما أن معامل التحديد المصحح قدر بـ $R^2 = 0.86$ أي أن 86% من التغير في الكفاءة الاقتصادية الزراعية ترجع للمتغيرات المستقلة المذكورة و هي نسبة مرتفعة. و اختيار الصيغة اللوغاريتمية المزوجة كان مناسباً لتمثيل العلاقة إحصائياً و اقتصادياً و يشير إلى ذلك إحصائية فيشر و التي جاءت معنوية عند مستوى 1%.

الجدول (47): نتائج فحص بواقي النماذج المقدرة - حالة مصر.

التوزيع الطبيعي Jaque-Bera	اختبار عدم ثبات التباين ARCH (..)	الاختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)	
Jarque-Bera = 10.80 Probability = 0.004	ARCH (2) F-statistic = 0.064 Prob. F(2,11) = 0.93	F-statistic = 0.405 Prob. F(2,10) = 0.67	النموذج (1)
Jarque-Bera = 2.635 Probability = 0.26	ARCH (2) F-statistic = 0.906 Prob. F(2,11) = 0.43	F-statistic = 0.748 Prob. F(2,10) = 0.49	النموذج (2)

من خلال نتائج اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية التي قد تعترض طريقة المربعات الصغرى العادية جاءت النتائج على النحو التالي:

- أن النموذجين (1) و (2) اجتازا مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، حيث أن إحصائية Fisher المحسوبة في النموذجين كانت أقل من القيمة الجدولية المقابل لها. مما يعني قبول الفرض العدم، أي أن سلسلة بواقي النموذجين لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير".

- نتائج اختبار ARCH Test في كلا النموذجين بينت أيضا أن القيمة الاحتمالية بالنسبة Fstat أقل من القيم الجدولية و منه سنقبل الفرض العدم أي "ثبات تباين بواقي التقدير" وهذا في النموذجين المقدرين الأول و الثاني.

- اختبار Jarque-Bera يشير إلى أن القيمة الاحتمالية أصغر من القيم المعنوية عند مستوى 1%، 5% و 10% أي عند مقارنة قيمة إحصائية Jarque-Bera مع إحصائية χ^2 ، فإن الأولى أكبر من الثانية (χ^2) في النموذج الأول مما يعني رفض الفرض العدم أي أن "بواقي التقدير لا تتبع التوزيع الطبيعي".

- أما النموذج الثاني، فإن أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jaque-Bera أكبر من القيم المعنوية عند كل المستويات أي قيمة إحصائية Jarque-Bera أصغر من الثانية (χ^2) مما يعني قبول الفرض العدم أي أن "بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي".
- ومنه بعد الفحص النهائي للنماذج الثلاثة إحصائيا و اقتصاديا و أيضا بعض الكشف عن المشاكل القياسية التي تعترض طرق التقدير تبين أن النموذج الأمثل هو النموذج الثاني (2) أي:

$$l \Pr a = \delta + \gamma_1 \lim p + \gamma_2 l \sup + \gamma_3 l \text{con} + \varepsilon \quad (2)$$

- ومنه فإن كمية الواردات من القمح و أيضا المتاح للاستهلاك من القمح يؤثران سلبا على الأمن الغذائي في حالة مصر، أما زيادة المساحة المحصولية قد تساهم في تحسين الأمن الغذائي في هذا البلد.

3-2 حالة الأردن:

- نفس الشيء بالنسبة لحالة الأردن قد قمت بمحاولات لاختيار النماذج المثلى. تم اختيار نموذجين واحد بالصيغة الخطية و الآخر بالصيغة اللوغارتمية المزوجة و جاءت على النحو التالي:

$$\Pr a = \delta + \gamma_1 \text{imp} + \gamma_2 \text{pop} + \gamma_3 \text{gdp} + \varepsilon \quad (2)$$

$$l \text{ats} = \eta + \lambda_1 \lim p + \lambda_2 l \text{pop} + \varepsilon \quad (3)$$

الجدول (48): تقدير النموذج القياسي - حالة الأردن.

نوع الدالة المقدره	<i>gdp</i>	<i>con</i>	<i>pop</i>	<i>sup</i>	<i>imp</i>	الثابت	مؤشرات جودة النموذج
النموذج (2) علاقة خطية Pra: المتغير التابع	0.027 Prob (t) 0.000		0.110 Prob (t) 0.000		- 0.0001 Prob (t) 0.015	-0.558 Prob (t) 0.000	$\bar{R}^2 = 0.99$ F = 718.39 Pro = 0.000
النموذج (3) لوغارتمية مزوجة Ats: المتغير التابع			3.379 Prob (t) 0.000		-2.512 Prob (t) 0.000	11.59 Prob (t) 0.000	$\bar{R}^2 = 0.76$ F = 25.05 Pro = 0.000

بعد فحص النموذجين إحصائياً و اقتصادياً، تبين أن أحسنها هو النموذج (3) و التي تعكس العلاقة بين المتغيرات التي تعكس الأمن الغذائي و المتغيرات المفسرة لها و يأخذ هذا النموذج صياغة لوغاريتمية مزدوجة. أما النموذج (2) الثاني بالرغم من معنوية كل معلماته إلا أن النتائج جاءت لا تتوافق و النظرية الاقتصادية.

النموذج الثالث (3): يتضح أن الاكتفاء الذاتي من إنتاج القمح في الأردن يتأثر بعاملين حسب النموذج و هما حجم الواردات من القمح، و كذا حجم السكان. وجاءت معلمات النموذج تتوافق مع فرضيات الدراسة، فالواردات لها أثر سلبي على تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج القمح وجاءت المعلمة معنوية عند مستوى 1%. ، فارتفاع حجم الواردات من القمح ب 1%، سيؤدي لانخفاض الاكتفاء الذاتي من القمح ب 2.51%.

أما ارتفاع حجم السكان فكان له الأثر الطردني والمعنوي في التأثير على حجم الاكتفاء الذاتي من إنتاج من القمح. و قد يتوافق وبعض الدراسات النظرية بالنسبة للبلدان النامية التي تعتبر أن العمالة في القطاع الفلاحي هي الأكبر.

بالنسبة لمعامل التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 0.76$ أن 76% من التغيرات في الاكتفاء الذاتي من القمح تعود للتغير في كل من حجم الواردات من القمح، وكذا حجم السكان في الأردن. اختبار فيشر F جاء معنوي و عند 1%، أو منه فأن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة المقترحة لحالة الأردن صالحة لتمثيل العلاقة بين الاكتفاء الذاتي من القمح كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة (حجم الواردات من القمح، وكذا حجم السكان).

الجدول (49): نتائج فحص بواقي النماذج المقدرة - حالة الأردن.

التوزيع الطبيعي Jaque-Bera	اختبار عدم ثبات التباين ARCH (..)	الاختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)	
Jarque-Bera = 0.431 Probability = 0.80	ARCH (2) F-statistic = 0.008 Prob. F(2,11) = 0.99	F-statistic = 0.971 Prob. F(2,11) = 0.40	النموذج (3)

من خلال نتائج الاختبارات الثلاثة: LM test، Arch Test و Jaque-Bera جاءت النتائج على النحو التالي:

- أن النموذج المختار (3) اجتاز الاختبارات الثلاثة، فسلسلة بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير حيث أن اختبار Fisher المحسوبة أقل من القيمة الجدولية المقابل لها أي قبول الفرض العدم.

- كذلك اختبار ARCH Test أظهر أن هناك "ثبات في التباين لبواقي التقدير في النموذج فالقيمة الاحتمالية بالنسبة Fstat أقل من القيم الجدولية و منه سنقبل الفرض العدم.

- أيضا اختبار Jaque-Bera فإن أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jaque-Bera أكبر من القيم المعنوية عند كل المستويات أي قيمة إحصائية Jarque-Bera أصغر من الثانية (χ^2) مما يعني قبول الفرض العدم أي أن "بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي".

2-4 حالة السودان:

$$lble = \alpha + \beta_1 \lim p + \beta_2 l \sup + \beta_3 lpop + \varepsilon \quad (1)$$

$$Pr a = \delta + \gamma_1 imp + \gamma_2 \sup + \gamma_3 gdp + \varepsilon \quad (2)$$

$$Ats = \eta + \lambda_1 imp + \lambda_2 \sup + \lambda_3 pop + \varepsilon \quad (3)$$

الجدول (50): تقدير النموذج القياسي - حالة السودان.

نوع الدالة المقدرة	<i>gdp</i>	<i>con</i>	<i>pop</i>	sup	<i>imp</i>	الثابت	مؤشرات جودة النموذج
النموذج (1) لوغاريتمية مزدوجة Ble: المتغير التابع			-1.37 Prob (t) 0.097	1.210 Prob (t) 0.000	-0.158 Prob (t) 0.435	5.645 Prob (t) 0.005	$\bar{R}^2 = 0.85$ F = 30.84 Pro = 0.000
النموذج (2) علاقة خطية Pra: المتغير التابع	0.294 Prob (t) 0.000			-0.0057 Prob (t) 0.004	0.0016 Prob (t) 0.003	-0.125 Prob (t) 0.798	$\bar{R}^2 = 0.99$ F = 1249.86 Pro = 0.000
النموذج (3) علاقة خطية Ats: المتغير التابع			-0.516 Prob (t) 0.635	0.825 Prob (t) 0.000	-0.826 Prob (t) 0.010	6.512 Prob (t) 0.01	$\bar{R}^2 = 0.70$ F = 13.08 Pro = 0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتقارير الاقتصادي العربي الموحد.

في حالة جمهورية السودان العربية فإن الفحص الإحصائي و الاقتصادي للنماذج الثلاثة، أظهر أن أحسن النماذج التي تعكس العلاقة بين المتغيرات التي تعكس الأمن الغذائي و المتغيرات المفسرة لها هي النموذج الأول (1) والثالث (3)، و يأخذ النموذج الأول الصياغة اللوغاريتمية المزدوجة أما النموذج الثالث فيأخذ الصياغة الخطية.

أما النموذج الثاني (2)، فبالرغم من ارتفاع معامل التحديد المصحح إلا أن معلماته المقدرة جاءت لا تتوافق والطرح النظري و الفرضيات المعتمدة في الدراسة.

النموذج الأول: يتضح أن إنتاج القمح في جمهورية السودان العربية يتأثر بعدة عوامل أهمها حجم الواردات من القمح، المساحة المزروعة منه و كذا حجم السكان. وجاءت كل معلمات النموذج تتوافق مع فرضيات الدراسة بالنسبة لهذا البلد، فالواردات لها أثر سلبي على إنتاج القمح ولو نسبيا وجاءت المعلمة غير معنوية. المساحة المزروعة لها كان أثر موجب و معنوي عند 1% في الرفع من حجم الإنتاج، فارتفاع المساحة المزروعة بألف هكتار سيؤدي لارتفاع حجم الإنتاج بـ 1210 ألف طن من القمح. وأيضا النتيجة تتوافق مع الطرح النظري

فتوسيع المساحات المزروعة بالأخص على ضفاف النيل الأبيض قد يساهم في الرفع من حجم الإنتاج من القمح.

أما ارتفاع حجم السكان فسيكون له الأثر السلبي و جاءت النتيجة معنوية عند مستوى 10% في التأثير على حجم الإنتاج من القمح. و تتوافق هذه النتيجة و حالة السودان الذي يعرف ارتفاع كبير في معدّلات الفقر والمجاعة و الصراعات والنزاعات القبلية، فزيادة عدد السكان قد يؤثر سلبا على الأمن الغذائي في هذا البلد.

يشير معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 0.85$ أن 85% من التغيرات في حجم الإنتاج من القمح تعود للتغير في كل من حجم الواردات من القمح، المساحة المزروعة و كذا حجم السكان في السودان. اختبار إحصائية فيشر جاءت معنوية و عند 1%، فالصيغة اللوغاريتمية المزدوجة صالحة لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة. بالنسبة للنموذج الأول.

النموذج الثالث (3): نفس المتغيرات المستقلة تم اختيارها في النموذج (3) فقط الاختلاف في صيغة عرض النموذج و الذي أخذ الشكل الخطي و جاءت تقريبا نتائجه تتوافق و نتائج النموذج الأول، فتقريبا معلمته المقدره لا تختلف كثيرا على معلمات النموذج الأول المقدر. و جاءت أغلبها معنوية و جيدة. و منه فإن الاكتفاء الذاتي من القمح يتأثر بنفس المتغيرات و بنفس الإشارة. إلا أن معامل التحديد المصحح قدر بـ $\bar{R}^2 = 0.70$ وهو أقل من معامل التحديد في النموذج الأول.

ومنه فإن الصيغة الخطية المزدوجة هي الأحسن في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع الذي يعكس الأمن الغذائي في السودان و هو حجم إنتاج القمح و المتغيرات المستقلة متمثلة في حجم الواردات من القمح، المساحة المزروعة منه و كذا حجم السكان.

الجدول (51): نتائج فحص بواقي النموذج المقدرة - حالة السودان.

التوزيع الطبيعي Jaque-Bera	اختبار عدم ثبات التباين ARCH (..)	الاختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)	
Jarque-Bera = 0.373 Probability = 0.82	ARCH (2) F-statistic = 0.946 Prob. F(2,11) = 0.41	F-statistic = 0.620 Prob. F(2,10) = 0.55	النموذج (1)
Jarque-Bera = 3.427 Probability = 0.18	ARCH (2) F-statistic = 0.770 Prob. F(2,11) = 0.48	F-statistic = 0.120 Prob. F(2,10) = 0.88	النموذج (3)

نتائج الاختبارات الثلاثة: LM test، Arch Test و Jaque-Bera بالنسبة للنموذجين جاءت على النحو التالي:

- أن النموذج (1) و (3) اجتاز الاختبارات الثلاثة، حيث أن سلسلة بواقي النموذج (1) و (3) لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير (إحصائية Fisher المحسوبة أقل من القيمة الجدولية المقابل لها ومنه قبول الفرض العدم).

- اختبار ARCH Test يشير إلى أن سلسلة بواقي التقدير في النموذجين أيضا بها "ثبات في التباين" (فالقيمة الاحتمالية بالنسبة Fstat أقل من القيم الجدولية و منه سنقبل الفرض العدم).

- كما أن "بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي" في النموذجين، حيث أن اختبار Jaque-Bera يظهر أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من القيم المعنوية عند كل المستويات (قيمة إحصائية Jarque-Bera أصغر من الثانية (χ^2) مما يعني قبول الفرض العدم).

5- حالة المملكة العربية السعودية:

$$lBle = \alpha + \beta_1 \lim p + \beta_2 l \sup + \beta_3 lpop + \varepsilon \quad (1)$$

$$lPra = \delta + \gamma_1 \lim p + \gamma_2 l \sup + \gamma_3 lpop + \lambda_4 lgdp + \varepsilon \quad (2)$$

$$Ats = \eta + \lambda_1 imp + \lambda_2 \sup + \lambda_3 pop + \varepsilon \quad (3)$$

الجدول (52): تقدير النموذج القياسي - حالة السعودية.

نوع الدالة المقدره	gdp	con	pop	sup	imp	الثابت	مؤشرات جودة النموذج
النموذج (1) لوغاريتمية مزدوجة Ble: المتغير التابع			-4.173 Prob (t) 0.048	0.712 Prob (t) 0.025	0.132 Prob (t) 0.031	16.363 Prob (t) 0.037	$\bar{R}^2 = 0.76$ F = 17.15 Pro = 0.000
النموذج (2) لوغاريتمية مزدوجة Pra: المتغير التابع	- 0.097 Prob (t) 0.041		1.500 Prob (t) 0.000	-0.093 Prob (t) 0.006	-0.016 Prob (t) 0.007	-1.270 Prob (t) 0.112	$\bar{R}^2 = 0.97$ F = 142.5 Pro = 0.000
النموذج (3) علاقة خطية Ats: المتغير التابع			-0.721 Prob (t) 0.399	0.059 Prob (t) 0.015	-0.019 Prob (t) 0.000	86.25 Prob (t) 0.004	$\bar{R}^2 = 0.98$ F = 368.99 Pro = 0.000

بعد الحصول على نتائج تقدير النماذج الثلاثة بالنسبة للمملكة العربية السعودية وبعد الفحص الإحصائي والاقتصادي لها، أظهرت النتائج أن وضع المملكة حالة خاصة، فحتى النماذج (1) و (3) التي بينت النتائج أن معلماتها تتوافق مع الجانب النظري إلا أنها جاءت ضعيفة جداً. في حين النموذج الثاني (2) معلماته اقتصادياً لا تتوافق و الطرح النظري.

النموذج الأول (الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة): يتضح أن إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية يتأثر بعدة عوامل أهمها حجم الواردات من القمح، المساحة المزروعة منه و كذا حجم السكان. وجاءت معلمات النموذج تتوافق مع فرضيات الدراسة، فالواردات لها أثر سلبي على إنتاج القمح ولو نسبياً وجاءت المعلمة معنوية. المساحة المزروعة لها كان أثر موجب و معنوي عند 1% في الرفع من حجم الإنتاج، فارتفاع المساحة المزروعة بألف هكتار سيؤدي لارتفاع حجم الإنتاج بـ 712 ألف طن من القمح.

أما ارتفاع حجم السكان فسيكون له الأثر السلبي و جاءت النتيجة معنوية عند مستوى 5% في التأثير على حجم الإنتاج من القمح. و قد تتوافق هذه النتيجة مع الطرح النظري.

و يشير معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 0.76$ أن 76% من التغيرات في حجم الإنتاج من القمح تعود للتغير في كل من حجم الواردات من القمح، المساحة المزروعة و كذا حجم السكان في المملكة. اختبار إحصائية فيشر جاءت معنوية و عند 1%، فالصيغة اللوغاريتمية المزدوجة صالحة لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة. بالنسبة للنموذج الأول.

النموذج الثالث (3): نفس المتغيرات المستقلة تم اختيارها في النموذج (3) فقط الاختلاف أيضا في صيغة عرض النموذج و الذي أخذ الشكل الخطي و جاءت نتائجه تختلف و نتائج النموذج الأول، فتقريبا معلمته المقدرة جاءت ضعيفة و تختلف كثيرا على معلمات النموذج الأول المقدر، و جاءت أغلبها معنوية ماعدا معلمة حجم السكان. و بالرغم من أن معامل التحديد المصحح قدر بـ $\bar{R}^2 = 0.98$ وهو أكبر من معامل التحديد في النموذج الأول. إلا أن النموذج الأول إحصائيا و اقتصاديا أحيان منه.

ومنه فإن النموذج الأول أي الصيغة الخطية المزدوجة هو الأحسن في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع الذي يعكس الأمن الغذائي في المملكة و المتغيرات المستقلة متمثلة في حجم الواردات من القمح، المساحة المزروعة منه و كذا حجم السكان.

الجدول (53): نتائج فحص بواقي النماذج المقدره - حالة السعودية.

التوزيع الطبيعي Jaque-Bera	اختبار عدم ثبات التباين ARCH (..)	الاختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)	
Jarque-Bera = 2.669 Probability = 0.26	ARCH (2) F-statistic = 0.116 Prob. F(2,11) = 0.89	F-statistic = 0.200 Prob. F(2,10) = 0.82	النموذج (1)
Jarque-Bera = 0.821 Probability = 0.66	ARCH (2) F-statistic = 0.908 Prob. F(2,11) = 0.43	F-statistic = 1.476 Prob. F(2,10) = 0.27	النموذج (3)

نتائج الاختبارات الخاصة بـ: LM test، Arch Test و Jaque-Bera بالنسبة للنموذجي (1) و (2) جاءت على النحو التالي:

- أن النموذج (1) و (3) اجتاز الاختبارات الثلاثة، حيث أن سلسلة بواقي النموذج (1) و (3) لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير (إحصائية Fisher المحسوبة أقل من القيمة الجدولية المقابل لها ومنه قبول الفرض العدم).

- اختبار ARCH Test يشير إلى أن سلسلة بواقي التقدير في النموذجين أيضا بها "ثبات في التباين" (فالقيمة الاحتمالية بالنسبة Fstat أقل من القيم الجدولية و منه سنقبل الفرض العدم).

- كما أن "بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي" في النموذجين، حيث أن اختبار Jaque-Bera يظهر أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من القيم المعنوية عند كل المستويات (قيمة إحصائية Jarque-Bera أصغر من الثانية (χ^2) مما يعني قبول الفرض العدم).

نتائج الدراسة القياسية:

بناءً على الدراسة القياسية تم استخلاص النتائج التالية:

- نلاحظ أن هناك فجوة غذائية في عدد من الدول العربية و هي في توسع مستمر نتيجة لضعف حجم الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تضاعف استهلاك بعض السلع الأساسية على غرار القمح بسبب تغيير أنماط الاستهلاك لدى غالبية السكان في هذه الدول.

- نلاحظ أن ارتفاع معدلات نمو السكان كان له الأثر السلبي في أغلب البلدان العربية.

- أكدت كل النتائج أن المساحات المزروعة حاليا غير كافية و أن زيادتها قد يساهم في تأمين الأمن الغذائي في أغلب الدول العربية.

- نلاحظ أن أكبر عائق أمام تحقيق الأمن الغذائي في هذه الدول يبقى مرتبطا ارتباطا وثيقا بالعالم الخارجي، و بالأخص حجم الواردات من إنتاج المواد الاستهلاكية الأساسية على غرار القمح التي تظل وارداته عند مستويات مرتفعة.
- إنَّ زيادة توسيع رقعة الأراضي الزراعية في الدول العربية و الغير مستغلة قد يقودنا إلى الوصول لتحقيق فوائد من خلال التجارة الخارجية (أي تصدير المنتجات الزراعية) ، و قد تفوق التكاليف من حيث الأمن الغذائي الوطني.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال هذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

- إن السياسات الزراعية العربية لم تحقق أهدافها المسطرة إما لأسباب اقتصادية على رأسها نقص التمويل اللازم للمشروعات الزراعية، وتهميش القطاع الزراعي كونه حسب اعتقادهم قطاع غير ربحي، وإما لأسباب أخرى على رأسها غياب إرادة سياسية عربية قوية تهدف أساساً إلى رفع كفاءة هذا القطاع الحساس بهدف تحقيق كفاية الإنتاج وتقليص فاتورة الواردات الغذائية؛

- بالنسبة للتكامل الزراعي العربي في إطار جامعة الدول العربية، فعلى قدر ما هنالك عزيمة وإصرار من طرف بعض الدول لتحقيق هذه الخطوة بهدف تحسين أمنها الغذائي هناك دول أخرى تدير ظهرها لهذه المبادرة، وتسعى لتحقيق تحالفات خارج الإطار العربي، ما ساهم في التفرقة والشتات بين الدول العربية؛

- زادت الأوضاع المتردية في الوطن العربي خلال السنوات الأخيرة سواءً ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي وعلى رأسها الانخفاض العالمي لأسعار النفط، وما تبعه من هزات لاقتصاديات الدول العربية وآثار سلبية على جميع مناحي الحياة، أو سياسية بسبب اندلاع حروب أهلية وانتشار الخراب والقتل والدمار في عدة دول كاليمن وسوريا والعراق، وما خلفته هذه الأخيرة من تهجير وفقير وجوع، إلى تدني مستوى معيشة المواطن العربي، وتراجع نصيبه من الغذاء والطاقة والبروتين.

الختمة

الخاتمة:

تعتبر مشكلة الغذاء العربية جزء من مشكلة الغذاء العالمية والتي تتخبط فيها معظم الدول النامية، إذ تتمثل أساساً في قصور الإنتاج المحلي العربي عن مواكبة متطلبات السكان، بالإضافة إلى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الغذائية الأساسية وعلى رأسها الحبوب، وقد أصبحت قضية الأمن الغذائي في العالم العربي على رأس القضايا التي تؤرق حكومات الدول العربية في الآونة الأخيرة.

حاولنا من خلال هذه الأطروحة معالجة مشكلة البحث التي تمحورت حول كيفية تحقيق الدول العربية لأمنها الغذائي في ظل السياسات الزراعية المنتهجة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص أزمة الغذاء في الوطن العربي، وإبرار الدور الذي تلعبه السياسات الزراعية العربية خاصة على المستوى الكلي في توفير الغذاء لسكان المنطقة، مع تقييم لتلك السياسات، فضلاً عن محاولة التطرق لأهم العقبات التي تعرقل مسيرة نمو قطاع الزراعة العربي وتحد من كفاءته، وتم تناول الموضوع من خلال أربع فصول وبناءً على المشكلة التي طرحناها والفرضيات التي بنيناها توصلنا إلى النتائج التالية:

- اختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال بحثنا إلى النتائج حول الفرضيات التي انطلقنا منها على النحو

التالي:

الفرضية الأولى: تعتبر العلاقة بين الأمن الغذائي وقطاع الزراعة علاقة طردية (تأثر وتأثير)، وينجم عن استغلال المنتجات الزراعية لإنتاج المواد الطاقوية آثار سلبية في المجالين الاقتصادي والسياسي. تعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث توصلنا من خلال بحثنا إلى أن الإنتاج الزراعي هو المصدر الأساسي والوحيد لتحقيق الغذاء للسكان، وأن أي إخلال به أو تراجع في مستوياته سيؤثر سلباً على الأمن الغذائي، حيث سيتناقص هذا الأخير

ويؤثر بصفة مباشرة على إمدادات الغذاء في العالم، كما أن استخدام الإنتاج الزراعي مثل بعض الحبوب كالذرى مثلا أو المخلفات الزراعية في إنتاج الوقود أو غيره من المنتجات الطاقوية سيساهم في تراجع كميات الغذاء الصالحة للاستهلاك الأدمي والحيواني على حد سواء.

الفرضية الثانية: إن الاستغلال الأمثل للثروات والإمكانيات الطبيعية، البشرية والمالية التي يتوفر عليها الوطن العربي تمكنه من تحقيق الأمن الغذائي وفك الارتباط بالخارج. فقد توصلنا من خلال بحثنا أن الاستغلال الأمثل لهذه الثروات لن يكون كافيا لتحقيق الأمن الغذائي وفك الارتباط بالخارج خاصة في ظل غياب إرادة سياسية عربية قوية.

الفرضية الثالثة: إن استمرار الدول العربية في طلب الغذاء من السوق العالمي، لسد متطلبات السكان له آثار سلبية كبيرة على قطاعها الاقتصادي وعلى سيادتها الوطنية. تعتبر هذه الفرضية صحيحة، وقد توصلنا من خلال بحثنا أن الدول العربية باعتبار أنها دول استهلاكية وعلى أنها مستورد صافي للغذاء ستظل تتجه نحو الأسواق العالمية للحصول على الغذاء، مما سيؤثر على موازينها التجارية وسيادتها الوطنية وعلى قراراتها السياسية، بناءً على المثل الذي يقول : "من لا يملك رغبته لا يملك قراره".

الفرضية الرابعة: إن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول العربية لتحسين أمنها الغذائي تساهم في توفير احتياجات السكان من الغذاء. تعتبر هذه الفرضية صحيحة رغم أن المحاولات التي قامت بها الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، وما أطلقتها منظماتها المتخصصة من مبادرات مثل العمل العربي المشترك، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتكامل الاقتصادي الزراعي العربي، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، إلا أنها لازالت تعاني من القصور والضعف ولم تحقق أهدافها المرجوة.

النتائج: بناءً على ما تطرقنا إليه في البحث، تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

- إن توافر مقومات الأمن الغذائي العربي من موارد طبيعية وبشرية ووفرة في الإنتاج النباتي والحيواني، تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيقه، وتساهم في تقليص الفجوة الغذائية والاعتماد على الإنتاج المحلي لتلبية حاجات السكان من الغذاء.
- إن تقلبات الظروف المناخية التي تعاني منها المنطقة العربية، وما نتج عنها من شح في الأمطار، ساهم في تراجع المساحات المنزرعة التي لم تتعدى 71 مليون هكتار طيلة فترة الدراسة، وانخفاض مستويات الإنتاج، بالإضافة إلى تدني متوسط نصيب الفرد العربي من المياه إذ لا تتعدى نصيب الفرد منها 750 متر مكعب في السنة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يقارب أو يفوق 4 آلاف متر مكعب .
- اتساع حجم الفجوة الغذائية والتي بلغت 49,5% من منتج القمح خلال سنة 2015، فضلا عن انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الزراعية ومن بينها جملة الحبوب واللحوم والتي بلغت نحو 41,0% و 77,4% على التوالي، بسبب الزيادة السكانية، وارتفاع مستويات الدخل لفئة من سكان الوطن العربي خاصة في دول الخليج، وما قبله من هجرة من الأرياف إلى المدن.
- تدني نسبة مساهمة قطاع الزراعة العربي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث لم تتعدى 7,8% طيلة فترة الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع لأسباب متعددة.
- لم يتعدى متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الزراعي 400 دولار طيلة فترة الدراسة، وهذا يوضح عدم كفاءة هذا القطاع لسد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للسكان.
- إن العقبات والمشكلات التي تعاني منها الزراعة العربية طيلة عقود من الزمن، سواءً تعلق ذلك بالموارد الزراعية، أو بالإنتاج الزراعي، أو تلك المتعلقة بالسياسات الزراعية، تحد

من تطور القطاع الزراعي العربي ومن آفاق تحقيق فائض في الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك، كما تساهم في زيادة ارتباط الدول العربية بالخارج لطلب الغذاء.

- نظرا لغياب إرادة سياسية عربية قوية ظلت السياسات الزراعية العربية تتميز بالقصور، مع عدم تحقيقها لأهدافها المرجوة، كما كان لنقص التمويل أثر واضح في عدم اكتمال المشروعات الزراعية في ظل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وفي ظل إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة.

- في إطار جامعة الدول العربية، تم إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والتي يمكن اعتبارها كمنفذ لتحقيق الأهداف الزراعية المشتركة والنهوض بالقطاع الزراعي العربي وصولا لتحسين الأمن الغذائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الزراعية الرئيسية وعلى رأسها الحبوب، لكن تظل الإرادة السياسية العربية مغيبة وهذا ما حال دون تحقيقها لأغلب مبادراتها.

- بيئة الاستثمار في الوطن العربي ظلت غامضة، خاصة في ظل تضارب القوانين الحاكمة لها، مما أثر سلبا على مناخ الاستثمار عامة والاستثمار الزراعي بصفة خاصة، واتجاه المستثمرين عربا كانوا أم أجانب للاستثمار في قطاعات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالصناعات الاستخراجية.

- تهميش البحث العلمي الزراعي، وعدم إدخال التقانة الحديثة في القطاع أثر سلبا على مردوديته، وساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما نتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي العربي.

مقترحات: بناءً على النتائج المتوصل لها في البحث، خلص الباحث إلى جملة من المقترحات كالتالي:

- يجب على الدول العربية وضع القطاع الزراعي ضمن استراتيجيات التنمية العملاقة كما هو الشأن لقطاعي السلع الأولية والخدمات، وتدعيمه بكل الوسائل المادية والبشرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والتي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية عن طريق إدخال عنصر البحث والتطوير في المجال الزراعي، والاستخدام الأمثل للتقنية الحديثة.

- يجب على الدول العربية إتباع أسس سليمة ووضع سياسات زراعية إستراتيجية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها تحسين أمنها الغذائي والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج الإطار النفطي.

- إطلاق مزيد من برامج التنمية الريفية بامتيازات عالية للحد من ظاهرة الهجرة الريفية بهدف إعادة إعمار الريف العربي وبعث روح زراعة الأرض من جديد، هذا ما يؤدي إلى إعطاء مكانة مناسبة للقطاع الزراعي ضمن باقي القطاعات الاقتصادية.

- إيجاد توازن بين تنمية الإنتاج وخدمات التسويق من أجل تقليل الفاقد من الإنتاج، خاصة وأننا لاحظنا أثناء دراستنا هذه أن جزء كبير من الإنتاج العربي يتعرض للهدر والإتلاف.

- يجب أن توازن الدول العربية بين السياسات الزراعية المحلية والقطرية، مع بذل مجهودات أكثر في سبيل تحقيق انسياب آمن وسلس لعناصر الإنتاج والمنتجات الزراعية فيما بينها.

- إذا كانت الدول العربية ترغب في تطوير قطاعها الزراعي ورفع كفاءته ليواكب متطلبات العولمة والتكنولوجيا الحديثة، وجب عليها الالتزام بتنفيذ بنود مبادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمتعلقة أساسا بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي بالإضافة إلى دعم خطة المنظمة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة، فضلا عن الالتزام بتنفيذ جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية، والذي أطلقه البنك الدولي سنة 2008.

- في ظل انخفاض الأسعار العالمية للنفط ولجوء بعض الدول العربية للسحب من احتياطاتها للوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجي والتي من بينها سداد فاتورة الواردات الغذائية، وجب على هذه الدول البحث عن سياسات بديلة للريع النفطي وعلى رأسها إيلاء الاهتمام اللازم للقطاع الزراعي بهدف تحقيق اكتفاءها الذاتي.
- إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية وتنميين دوره، مع تهيئة الأرضية المناسبة لمناخ الاستثمار العربي، وتوحيد القوانين الحاكمة لبيئة الاستثمار في الوطن العربي، بهدف تنشيط الاستثمارات البيئية العربية.
- ضرورة الإسراع في تفعيل مبادرة السودان لتحسين الأمن الغذائي العربي، والتي أطلقت قبل قرابة سنتين وظلت حبيسة الصحف والجرائد والمجلات غير الأكاديمية.
- ينبغي للحكومات أن تولي اهتماما وثيقا لأنظمة الإنذار المبكر الخاصة بالأمن الغذائي بغية الحد من آثار الجفاف والظواهر المناخية الأخرى على الأمن الغذائي بالأخص للسكان المتضررين.
- ينبغي أن تهدف استثمارات القطاع العام إلى مساعدة المزارعين للزيادة و الرفع من المساحات المزروعة. وكذلك تحسين إدارة المياه ونظم الري، فضلا عن المساعدة لزراعة أصناف للأغذية الأساسية المقاومة للجفاف، و يجب أن تأخذ دورا محوريا لتأمين إنتاج الأغذية في المناطق القاحلة.

آفاق البحث:

- يمكن في الدراسات والبحوث المستقبلية التطرق مثلا للعلاقة السببية التي تنطلق من الانفتاح التجاري نحو الأمن الغذائي، وإدراج المتغيرات التي تفرض قيودا مناخية محددة (مثل الخصائص المتعلقة بالطقس) والخصائص الإقليمية والقطرية، فضلا عن إدراج مجموعة من المتغيرات الإضافية التي تجتذب بيئة السياسات المحلية.

- كما يمكن إدراج بعض المؤشرات الخاصة بالعولمة والتجارة الخارجية مثل التدابير الحمائية التي قد تؤثر بشكل عام على الأمن الغذائي، وقد بينت بعض الدراسات أن الانفتاح الاقتصادي قد يكون مفيدا للأمن الغذائي. ولذلك ينبغي أن يشكل الانفتاح على التجارة الدولية عنصرا أساسيا من عناصر مزيج السياسات لتعزيز الأمن الغذائي، كما أن تحرير التجارة بمعنى التخفيض التدريجي في مستويات الحماية والقضاء على السياسات التي تشوه التجارة يمكن أن تكون أداة فعالة لهذا الغرض. وينبغي النظر إليه على أنه مكمل لسياسات التنمية المحلية الرامية إلى الحد من انخفاض الأمن الغذائي، على سبيل المثال، الاستثمارات في القطاع الزراعي المحلي، فضلا عن السياسات التكميلية لضمان استفادة المزارعين من تحرير التجارة و حماية الفئات الضعيفة. وبناءً على ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- ما هي البدائل الناجعة التي يمكن أن تستغلها الدول العربية لتحسين أمنها الغذائي في ظل النزاعات البيئية والإقليمية والدولية؟

2- هل يمكن للدول العربية أن تصل لمرحلة الاكتفاء الذاتي في ظل كل من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والسياسات الزراعية العربية الأحادية والمشاركة؟

3- ما هي السبل التي يمكن أن تسلكها الدول العربية لخلق إرادة سياسية عربية قوية، تغلب فيها المصلحة العامة على الخاصة، بهدف بناء نموذج اقتصادي عربي زراعي مشترك لتحقيق الأمن الغذائي العربي والتخفيف من حدة التبعية للخارج؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- أحمد جامع، "اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)"، دار النهضة العربية، القاهرة، الجزء الأول، 2001.
- 2- المنذري سليمان، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004.
- 3- النعيمي محمد وطعمة حسن، "الإحصاء التطبيقي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 4- رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر)"، المكتبة العصرية، جمهورية مصر العربية، 2007.
- 5- سالم توفيق النجفي وعبد الرزاق الحميد شريف، "السياسة الاقتصادية الزراعية"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990.
- 6- شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 7- صبح محمود، "التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، جمهورية مصر العربية، 2000.
- 8- صبيحة بخوش، "اتحاد المغرب العربي (بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

- 9- ضياء مجيد الموسوي، "العولمة واقتصاد السوق الحرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 10- فاتح حركاتي، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي"، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2015.
- 11- قادري محمد الطاهر، "التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق"، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2013.
- 12- كامل فليل وفتحي حمدان، "الإحصاء"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 13- كولن كويسيل وآخرون، "نهاية عصر البترول -التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل"، ترجمة عدنان عباس علي، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004.
- 14- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983. - مختار عبد العزيز، "التخطيط لتنمية المجتمع"، دار حموقة للتوزيع، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، القاهرة.
- 15- محمد بوطالب وآخرون، "جغرافيا الجزائر والمغرب العربي"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2005.
- 16- محمد صفوت قابل، "منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية"، الإسكندرية، 2008.
- 17- محمد عبيدات، "التسويق الزراعي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- 18- محمد عمر حماد أبو دوح، "منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

19- محمود ياسين، "الاقتصاد الزراعي -إدارة المزارع -التسويق-" ، مديرية الكتب الجامعية، دمشق، 1977.

ب- الرسائل العلمية:

20- تواتي بن علي فاطمة، " الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الاقليمية والدولية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014.

21- حمداني محي الدين، " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

22- رقية خلف محمد الجبوري، "السياسة الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، بيروت، لبنان، 2013.

23- سامح فهمي منيسي محمد، "الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الجات على إنتاج وتجارة السلع الزراعية في مصر (القطن - القمح)"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998.

24- سهام رياش، " الاستثمارات العربية المباشرة البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015.

25- شكوري سيد محمد، " وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

- 26- عابد شريط، "دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية: حالة دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 27- فاطمة أحمد محمد، "أثر الطاقة الحيوية كبديل للنفط على الأمن الغذائي العالمي بالتطبيق على دول منظمة الأوبك وبعض الدول النامية"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2013.
- 28- كمال بن موسى، "المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- 29- محمد بن محسن بن صالح العولقي، "دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في البلدان العربية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، 2009.
- 30- محمد عبد القادر محمد، "دراسة اقتصادية لواقع ومستقبل أزمة الغذاء العالمية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، جمهورية مصر العربية، 2013.
- 31- مقدم عبيرات، "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- 32- منى رحمة، "السياسات الزراعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36)، بيروت، لبنان، 2000.

ج- الدوريات:

33- "النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري"، العدد الثالث، المجلد السادس والخمسون، القاهرة 2003.

34- ابراهيم أحمد سعيد، "أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث والرابع، سوريا، 2011.

35- أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، "الزراعة السعودية: مقوماتها وإمكاناتها والتحديات التي تواجهها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 366 لشهر آب/ أغسطس 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

36- أسماء حدانة، " دور الاستثمار الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة من جانب البعد البيئي- دراسة حالة ولاية بسكرة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

37- الأمم المتحدة، "التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية، والخيارات السياسية المتاحة لتحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة قائمين على السلع الأساسية"، مجلس التجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية- الدورة الخامسة، جنيف، 20-21 مارس، 2013.

38- الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي، "المخطط الحادي عشر للتنمية"، المجلد الثاني، المحتوى القطاعي تونس، جويلية 2007.

39- الجمهورية التونسية، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، "المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014"، تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية والصيد البحري والموارد الطبيعية، تونس، جوان 2010.

- 40- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر -استجابة الصندوق للزيادات في أسعار الأغذية"، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق، الدورة الثالثة، روما، 8-9 جويلية 2008.
- 41- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر"، إستجابة الصندوق للزيادات في أسعار الأغذية، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق - الدورة الثالثة، روما، 8-9 جويلية 2008.
- 42- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "التقدم المحرز في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على أجندة الدوحة للتنمية"، الأمم المتحدة، 2007.
- 43- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
- 44- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع دراسي حول استراتيجية التنمية الفلاحية"، الدورة 18، جويلية 2001.
- 45- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025"، الخرطوم، السودان، أغسطس (آب) 2007.
- 46- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025"، أغسطس (آب) 2007.
- 47- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الاجتماع الأول للجنة التوجيهية، تقييم لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025"، الخرطوم، السودان، 12-13 أوت 2015.
- 48- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الاجتماع التنسيقي الرابع لضباط اتصال الدول الأعضاء للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، الخرطوم، السودان، أكتوبر 2015.

- 49- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، الخرطوم، السودان، 12-13 أوت 2009.
- 50- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة الأولى 2011-2016)".
- 51- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية"، الخرطوم، جمهورية السودان، ديسمبر (كانون أول) 2007.
- 52- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " أطلس الغابات في الوطن العربي"، المجلد الأول، "الوضع الراهن للغابات وأهم الأنواع الشجرية في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2010.
- 53- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " التكامل الزراعي العربي- تجربة الماضي ونظرة المستقبل"، ديسمبر 1993.
- 54- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الدراسة القومية حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي"، الخرطوم، سبتمبر (أيلول) 2000.
- 55- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " اللقاء القومي لمسئولي تطوير دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الدول العربية"، الخرطوم، سبتمبر (أيلول) 2000.
- 56- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الندوة القومية حول تطوير المراعي وحماية البيئة في الوطن العربي"، الخرطوم، ماي (ماي) 1996.
- 57- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي"، الخرطوم، جانفي 2009.

- 58- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تنسيق وتطوير السياسات والنظم التشريعية الخاصة بالمراعي والغابات في الوطن العربي على ضوء المتغيرات والاتفاقيات الإقليمية والدولية"، الخرطوم، كانون أول (سبتمبر) 2002.
- 59- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "حلقة العمل التدريبية لبناء القدرات في مجالات الانضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية"، المنامة - مملكة البحرين 20 - 22 ديسمبر (كانون الأول)، الخرطوم، 2003.
- 60- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة تحليلية تقييمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي"، الخرطوم، ديسمبر 2009.
- 61- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة حول المراعي المتدهوة في الوطن العربي والمشروعات المقترحة للتطوير"، الخرطوم، أكتوبر (تشرين أول) 1995.
- 62- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي"، الخرطوم 2006.
- 63- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية"، الخرطوم، ديسمبر 2009.
- 64- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية"، الخرطوم، ديسمبر 2009.
- 65- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة"، نوفمبر 2000.
- 66- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

- 67- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسات اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية"، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، الخرطوم، 2009.
- 68- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " الشراكة العربية-الأوروبية: الدوافع والمنافع"، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الرابعة، إصدار 01/03، الكويت، 2005.
- 69- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، العدد الأول، المجلد الخامس والخمسون، القاهرة، 2002.
- 70- إمام محمود الجسمي، " تحديات الأمن الغذائي العربي"، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين: "حول مستقبل تجارة السلع الزراعية المصرية"- الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، 26-27 سبتمبر سنة 2001.
- 71- إمام محمود الجسمي، " محددات الأمن الغذائي العربي"، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة، مصر، سبتمبر 2001.
- 72- إنعام قرشي، " الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 28، عدد 109، 2007.
- 73- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام 2002-خلق الفرص للأجيال القادمة"، عمان، الأردن، 2002.
- 74- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، " علوم وتطورات جديدة في بيئتنا المتغيرة"، 2009.
- 75- بوتلجة عائشة ومحمد راتول، " أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 15، جانفي 2016، الجزائر.

- 76- تواتي بن علي فاطمة، " مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية"، مجلة الباحث، عدد 6، الجزائر، 2008.
- 77- تواتي بن علي فاطمة، " مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية"، مجلة الباحث، عدد 6، الجزائر، 2008.
- 78- جميلة الجوزي، " التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، 2010، الجزائر.
- 79- جون ناش و دونالد ميشل، " كيف يمكن للتجارة الأكثر حرية أن تساعد في إطعام الفقراء"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد: 42، العدد: 1، مارس، 2005.
- 80- حجازي المرسي السيد، " تقويم السوق العربية المشتركة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 34-35، السنة الثالثة عشر، صيف 2005.
- 81- حسن حمدان العلكيم، " أزمة الغذاء في الوطن العربي- التحديات وآفاق المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، القاهرة، مصر.
- 82- دريبي عباس، " أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق"، مجلة المثني، المجلد السادس- العدد الثاني، جامعة المثني، العراق، أيلول 2016.
- 83- دريد محمد السامرائي، " الاستثمار الأجنبي- المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
- 84- دوناتو تورمانو، " الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2006.
- 85- رانية ثابت الدروبي، " واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 24 - العدد الأول، 2008.

- 86- زمران كريم، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة.
- 87- زباط عبد الحميد، " المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريف والتجارة (GAAT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (omc)"، مجلة الباحث، العدد 03، الجزائر، 2004.
- 88- سالم النجفي، " السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، بيروت، لبنان، 2007.
- 89- سالم توفيق النجفي، " سياسات الأمن الغذائي العربي - حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل)"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، آب (أغسطس)، 2013.
- 90- سمية كبير، " أداء التجارة العربية والبيئية (2000-2004)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، الجزائر، 2008.
- 91- سمير جرادي وآخرون، " الأمن الغذائي وآفاق تطوره في سوريا"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، سوريا، 2013.
- 92- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
- 93- عائشة بوتلجة ومحمد راتول، " أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية"، الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 15، جانفي 2016، شلف، الجزائر.
- 94- عائشة بوتلجة، " دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2016.

- 95- عباس بلغاطمي وجمال بلخباط، " تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 5، جامعة شلف، الجزائر، 2008.
- 96- عباس فاضل السعدي، " التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي وحجم فجوة الغذاء في الوطن العربي، شؤون عربية"، رقم 100 سنة 1999.
- 97- عبد الله بولناس، " عولمة الاقتصاد: الفرص والتحديات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 24، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008.
- 98- عبد المالك بوضياف، " قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته"، مجلة كلية العلوم الاسلامية، المجلد الثامن، العدد (1/15)، جامعة الموصل، العراق، 2004.
- 99- عبيد نايف علي، " دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، 2007.
- 100- عثمان نقار ومنذر العواد، " منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ- دراسة تطبيقية على أعداد تلاميذ الصف الأول من التعليم الأساسي في سوريا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، سوريا، 2011.
- 101- عدنان سليمان، " تحديات الزراعة السورية في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29)، العدد (1)، سوريا، 2007.
- 102- علاوي محمد لحسن، " اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية: شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات (مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية)"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، الجزائر.

- 103- فاتح حركاتي، "اسهامات الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 28- العدد الرابع- الجزء الأول، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2014.
- 104- فادي خليل، " القطاع الزراعي في سورية (الخصائص، الواقع، الآفاق) - دراسة تحليلية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 1، 2011.
- 105- كنعان عبد اللطيف وأنسام خالد، "دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة- العدد الثالث، العراق، 2013.
- 106- محمد عبد الواحد محمد، "العوامل المؤثرة في مشكلة التجارة الزراعية من نشأة الجات حتى بداية جولة الأورجواي"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة 1995.
- 107- محمد علي أبو سعدة، "محددات اتجاه الشباب في الأسرة الريفية نحو الهجرة للمناطق الحضرية ببعض قرى محافظة الاسكندرية"، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، عدد 93، الجزء الأول، 2015.
- 108- محمود ببيلي، "الزراعة في الاتفاقيات الإقليمية"، ملخص سياسات الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، القاهرة، مصر، 2008.
- 109- محمود جميل الجندي، " أثر التوجيه الجغرافي في خطط التنمية في الوطن العربي - التصحر نموذجا-"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 418، كانون الأول (ديسمبر) 2013.
- 110- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " آثار اتفاق جولة الأورجواي بشأن الزراعة على البلدان النامية"، مواد تدريبية للتخطيط الزراعي، رقم 41، روما 1998.

- 111- منظمة الأغذية والزراعة، " آخر المستجدات بشأن المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية"، الدورة السبعون، روما، 2014.
- 112- منظمة الأغذية والزراعة، " الفاقد الغذائي والهدر الغذائي في العالم"، روما، 2014.
- 113- منظمة الأغذية والزراعة، " الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص"، حالة الأغذية والزراعة، 2008.
- 114- منظمة الأغذية والزراعة، " حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم - تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية"، روما، 2014.
- 115- منظمة الأغذية والزراعة، المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرون للشرق الأدنى، " انعكاسات التطورات الراهنة في بيئة التجارة العالمية والإقليمية على الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الشرق الأدنى"، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 12-16 مارس 2006.
- 116- منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة " التجارة الزراعية والفقير"، روما، 2005.
- 117- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، " معالجة الأزمة الغذائية العالمية - دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2008.
- 118- موسى الفياض وعبير أبو مازن، " الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص"، المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009.
- 119- مولحسان آيات الله، " تحليل الآثار المتوقعة لاتفاقية الزراعة على التجارة الزراعية للجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد: 28/27، 2012.
- 120- نبيل فتحي السيد قنديل، " الاستثمار الزراعي في مصر"، معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة - مركز البحوث الزراعية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2014.

- 121- نهلة أحمد أبو العز، "صناعة الوقود الحيوي وأسعار المواد الغذائية في دول حوض النيل"، مجلة المستقبل العربي، عدد: 432، شباط 2015.
- 122- نور الدين جوادي وعمر عزاوي، "الأمن الغذائي واقتصاديات الطاقة الحيوية في ظل الاحتباس التجاري في السوق العالمية- دراسة الاستراتيجية الدولية للفترة بين عامي 2000-2030"، مجلة الباحث، عدد: 14، 2014.
- 123- نيفين محمد طريح، "ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها المتوقع في الصادرات الزراعية إلى الدول النامية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 66- ربيع 2014.
- 124- وحيد علي مجاهد، "الأمن الغذائي من منظور الإتاحة والقدرة على الحصول على الغذاء"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، بدون سنة نشر.
- 125- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، "سوريا بالمراتب الأولى زراعياً"، مجلة الزراعة، العدد 48، سوريا، 2014.
- 126- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، "منتدى السياسات الزراعية حول منطقة التجارة العربية الحرة وأثرها على الاقتصاديات العربية"، دمشق 22 تشرين الأول، 2003.
- 127- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، "النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية"، سوريا، آذار 2006.
- 128- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، "دراسة حول مراجعة نصف الفترة لتوجهات استراتيجية التنمية الزراعية"، سوريا، تشرين الأول 2006.
- 129- وزارة الفلاحة، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"، نظام الدعم عن طريق الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية"، 2000.

د- المؤتمرات والملتقيات العلمية:

- 130- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي"، 14-16 أكتوبر 2003، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 131- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، 19-22 ديسمبر (كانون الأول)، القاهرة، مصر، 2004.
- 132- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة تحليلية تقييمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي"، الخرطوم، ديسمبر 2009.
- 133- أمل عبد اللطيف أحمد، " أزمة الغذاء بند جديد في قائمة الأزمات الأمنية العربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية"، بدون سنة نشر.
- 134- باسم فياض، " المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل الاقتصادي المثلى بين مجموعة البلدان العربية"، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين التاسع عشر، ديسمبر 1995، القاهرة.
- 135- بودخدوخ كريم و حناش الياس، " أثر صناعة الوقود الحيوي على اسعار المواد الغذائية، الملتقى الدولي السادس حول اشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي"، جامعة سكيكدة، 7-8 ديسمبر 2011.
- 136- جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، " التكامل الاقتصادي العربي"، المؤتمر العربي الافريقي للتنمية الزراعية، 2010.
- 137- جبارة مراد ولياس يحيواوي، " حدود فعالية السياسات الزراعية في رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي"، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية"، 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المدية، الجزائر.

138- حربي عريقات، " واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي مع إشارة خاصة عن الأردن"، مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 23-25/11/1998 حول " مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة"، اريد، الأردن.

139- دينا جلال، " انتاج الوقود الحيوي في إطار الإقتصاد العالمي مع إشارة خاصة بالحالة المصرية"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، صيف-خريف 2013.

140- رشيد بوكساني وآخرون، " الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتحديات التي تواجهها في المنطقة العربية"، الملتقى العلمي الدولي لإدارة المياه والتصحر"، الحمامات، تونس، 1-05 أبريل 2015.

141- فوزي عبد العزيز الشاذلي وآخرون، " التركيب المحصولي المصري في ظل المخاطر والمتغيرات المحلية والدولية"، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 4 أكتوبر، مصر، 2009.

142- كريم بودخدوخ والياس حناش، " أثر صناعة الوقود الحيوي على أسعار المواد الغذائية"، الملتقى الدولي السادس حول اشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي، جامعة سكيكدة، 7-8 ديسمبر 2011.

143- محمد راضي جعفر وعقيل عبد محمد، " الوقود الحيوي السائل بديل النفط: مفهومه وآثاره مع إشارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة"، العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة التاسعة، العدد التاسع والعشرون، 2013.

144- محمد عبد الواحد، " النظام التجاري الزراعي العالمي بين الجات واتفاقية جولة أورجواي"، المؤتمر العلمي الرابع، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، النظام

التجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر، القاهرة 15، 16 ماي، 1995.

145- محمد عصام اليماني، "الوقود الحيوي وتحديات الزراعة والغذاء والطاقة"، المؤتمر الرابع حول التقنيات الحديثة في الزراعة، كلية الزراعة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2009.

146- محمود السيد منصور وآخرون، "التركيب المحصولي المصري في ظل المخاطر والمتغيرات المحلية الدولية"، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 4 أكتوبر 2009.

147- منى مشايخي وآخرون، "التطورات والقضايا في برنامج عمل الدوحة"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجينيف، بدون سنة نشر.

148- مهدي الحافظ، "الشراكة الاقتصادية العربية-الأوروبية: توقعات وتجارب"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23 أبريل 2003.

149- مهدي محمد القصاص، "الأمن الغذائي قضية أمن قومي: رؤية مستقبلية للمجتمع المصري"، المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق تحت عنوان: العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع، 4-5 أبريل 2009، جامعة المنصورة، مصر.

150- مؤتمر الأمم المتحدة، "معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر"، الأمم المتحدة، نيويورك وجينيف، 2008.

151- يوسف سعداوي وبوعرعور عمار، "الشراكة الأوروبية-الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23 أبريل 2003.

152- يوسف سعداوي وبوعرعور عمار، "الشراكة الأوروبية-الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22-23 أبريل 2003.

هـ - التقارير:

153- البنك الدولي، "تقوية الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية: اجراءات تحديد وتحويل وتقييم نظم الارشاد"، ترجمة جمال محمد الرشيدات وآخرون، 2014.

154- الجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، القاهرة، 2007.

155- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

156- المؤسسة العربية للاستثمار وضمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، 2011.

157- تقرير حول "المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية"، الدورة الخامسة والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، 12-14 ماي 2009.

158- جامعة الدول العربية، "تقرير الأمانة العامة حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية رقم 76، القاهرة، مصر، 2005.

- 159- سمية حاج علي حمودة، "البطاطس"، سلسلة تقارير ودراسات نقطة التجارة السودانية، التقرير الخامس والعشرون، نقطة التجارة السودانية، السودان، سبتمبر 2012.
- 160- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص"، التقرير السنوي حالة الأغذية والزراعة، 2008.
- 161- منظمة الأغذية والزراعة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، "الوقود الحيوي والأمن الغذائي"، تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، جوان 2013.
- 162- مؤتمر العمل الدولي، "تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر"، التقرير الرابع، الطبعة الأولى، جنيف، 2008.
- 163- هالة أحمد الأمين، "الوقود الحيوي"، سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية، التقرير الرابع والعشرون، السودان، 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية: Ouvrages:

A- Livres:

- 164- Annie Du Fey, Biofuels Production, Trade and Sustainable Development: Emerging Issues, Environmentabl Economics Programme/Sustainable Markets Group, UK, London, 2006.
- 165- Isabelle Cadoret et autres, "Econométrie Appliquée méthodes-application- corrigés", 1^{er} édition, Paris, 2004.
- 166- Khols, R.L and Downey, Marketing of Agricultural, Products, 4th ed, Macmillanpublishing CO, I nc, New York, 1972.
- 167- Michel LUBRANO, "cours des séries temporelles, chapitre IV: tests de racine unitaire", Université de Paris, Septembre 2005.
- 168 Simon Neaime, "South- South Trad, Monetary And Financial Integration And The Euro- Mediterranean Partnership, An Empirical Investigation", Institute Of Financial Economics, Amirican University Of Beirut, Research N° FME 22-39, Lebanon, June 2005?.

169- Victor Mosoti and Ambra Gobena, "International trade rules and the agriculture sector "Selected implementation issues"", FAO Legislative Study, 1998.

B- Périodiques Scientifiques:

170- Bourbounnais R. et Teraza M, "Analyse des Séries Temporelles en Économie", presse Universitaires de France, premiere edition, 1998.

171- Govinda Timilsina and Ashish Shrestha, "Biofuels : Markets, Targets and Impacts", the world bank policy research working paper, N° 5364,2010.

172- IEA, International Energy Agency, "world Energy outlook", paris, 2009.

173- IEA, International Energy Agency, "World Energy Outlook",Paris, 2006.

174- IEA, International Energy Agency, "world Energy outlook, paris", 2014.

175- Jaachim Von Broun and others, "New Risks and Opportunities for Food Security "Scenarion Analyses for 2015 and 2050"", International Food Policy Research Institute, Washington, usa, Februqry 2005.

176- Koplow & Track, Doug, Earth (2007), "Biofuels-at what cost?, Gouvernement Support for Ethanol and Biodiesl in the United states": Geneva, the International Institute for Sustainable Development (IISD), 2007.

177- OECD, FAO, Agricultural Outlook, 2013.

178- Patricia Nasser, "Agriculture at the Uruguay Round: the European Union's hindering position towards trade liberalization", ISA-FLACSO Joint Conference Buenos Aires, July 24th, 2014, Universidade Federal do Rio de Janeiro (UFRJ).

179- United Nations Conference On Trade And Development, "Dispute Settlement World Trad Organization 3.15 Agriculture", United Nations, New York Ane Geneva, 2003.

C- Rapport:

180- Bernard Hockman and Patrick Messerlis, "Intial Condition For Arab Economic Integration:Can The European community's success Be Emulated?" The World Bank, Policy Research warking paper, W.P: No: 2921? October 2002.

181- Mihaela-Daniela Tancu, "'US' and EU's Agricultural Policies in the Context of GATT/WTO", Aarhus School of Business, Aarhus University, p:7, Denmark, Summer 2010.

182- Thomas C. Beierle, From Uruguay to Doha: **"Agricultural Trade Negotiations at the World Trade Organization "Resources for the Future, Discussion Paper 02–13"**, March 2002.

D- Sites Web:

183- IEA, International Energy Agency, **"Energy Essentials Biofuel Production"**, 2007, pp: 1-2.

Available at: www.iea.org/techno/issentials2.pdf

184- Sergio Barros, **"USDA Foreign Agricultural Service"**, Global Agricultural Information Network, Biofuels Annual, Annual Report 2012, Brazil, 2012.

Available at: gain.fas.usda.gov

185- RFA, Renewable Fuels Association, **"Ethanol Industry Outlook"**, Going Global, 2015, p: 2.

Available at: www.ethanolrfa.org

186- Amela Ajanovic : **"Biofuels versus food production: Does biofuels production increase food prices?"**, 2010, p: 2.

http://www.eeg.tuwien.ac.at/eeg.tuwien.ac.at_pages/publications/pdf/AJA_PAP_2010_3.pdf

– www.globalrfa.org

187- Arab Water Council, **"State of the Water Report in the Arab Region"** , December 2004.

WWW.arab_water_council.org/administrator/modules/CMS/Sow.pdf

ثالثاً - مواقع الأنترنت:

188- **"تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات"**، مناخ الاستثمار في

الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2017، ص: 82.

Dhaman.net/ar/wp-content/upload/sites/2/2017/05/Annual_2016-A.pdf

189- عطية الهندي، **"الجهود الدولية لحل أزمة الغذاء في العالم، المنظمة العربية للتنمية**

الزراعية"، جامعة الدول العربية، ورشة العمل التدريبية القومية، 3-7/8/2008.

http://www.napcsyr.org/dwnld-files/workshops/awad/effores_elhindi.

190- **"الوقود الحيوي"**، دراسة من إعداد فريق من خبراء الشركة الوطنية العامة للمطاحن

والأعلاف الليبية، مارس 2007، طرابلس، ليبيا.

<http://matahan.com/online/usere/pdf/Biofuel.pdf>

191- موقع صندوق النقد العربي على موقع الأنترنت:

<http://www.amf.org.ae/ar/jontrep>

192- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية www.agr-egypt.gov.eg

193- وزارة الفلاحة والصيد البحري المغربية

www.agriculture.gov.ma/ar/pages/la-strategie

194- وزارة الزراعة الأردنية www.gov.jo/Home.aspx

195- راجع وزارة الزراعة الأردنية

www.gov.jo/ar-jo/agriinformationar/agriculturalinformatio_request.aspx

196- مركز فقيه للأبحاث والتطوير، "معوقات التنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية"، 1997، ص: 4.

<http://fakeih-org/>

197- وكالة الأنباء الجزائرية، "البرنامج الخماسي 2015-2019 الأولوية للقطاعات

المنتجة". www.aps.dz

198- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة -إدارة الشؤون القانونية، "اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية".

www.Lasportal.org/ar/legalnetwork/pages/agreements_details.aspx?15RID=

199- موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية على شبكة الأنترنت www.aoad.org

200- موقع مجلس التعاون الخليجي على شبكة الأنترنت، "النظام الأساسي".

www.gcc-sg.org/ar-sa/about GCC/pages/primary Law.aspx

201- الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، "نص الاتفاقية".

agadiragreement.org/pages/viewpage.aspx?pageID=185